

السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيُّ الْجَلِيلِيُّ

رَفَاعُ عَيْنٍ

الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ

الْجَامِعُ لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى كَمَّةٍ نَوَّجِيَّةٍ



رَفَاعٌ عَيْنٍ

الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ

الْجَامِعُ لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى كَلِمَةِ الْفَوْحِ



بِقِتْمٍ

السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ



دفاع عن القرآن الكريم

تأليف: محمّد رضا الحسيني الجلاّلي

منشورات دليل ما

الطبعة الأولى: ۱۴۲۷ هـ. ق - ۱۳۸۵ هـ. ش.

طبع في ۱۰۰۰ نسخة

المطبعة: نگارش

السعر مُجلّداً ۱۳۰۰ توماناً

شابک (ردمک): ۵-۱۸۰-۳۹۷-۹۶۴ ISBN

العنوان: ایران، قم، شارع معلم، زقاق ۲۹، برقم ۴۴۸

هاتف و فکس: ۷۷۴۴۹۸۸، ۷۷۳۴۴۱۳ (۹۸۲۵۱)

صندوق البريد: ۱۱۵۳-۳۷۱۳۵

WWW.Dalilema.ir

info@Dalilema.ir



انتشارات دليل ما

مرکز توزیع :

۱) قم، شارع صفائیه، مقابل زقاق رقم ۳۸، منشورات دليل ما، الهاتف ۷۷۳۷۰۰۱ - ۷۷۳۷۰۱۱

۲) طهران، شارع إنقلاب، شارع فخرآزي، رقم ۳۲، الهاتف ۶۶۴۶۴۱۴۱

۳) مشهد، شارع الشهداء، شمالي حديقة النادري، زقاق خوراكیان، بناية

گنجینه کتاب التجارية، الطابق الأول، منشورات دليل ما، الهاتف ۷۷۳۷۱۱۳ - ۵

حسيني، محمدرضا، ۱۳۲۴ -

دفاع عن القرآن الكريم: الجامع للمسلمين على كلمة التوحيد / بقلم محمدرضا الحسيني الجلاّلي. -- قم: دليل ۱۳۸۵.
۲۱۲ ص.

ISBN 964-397-180-5

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما.

عربی.

۱. قرآن -- دفاعیه ها و ردیه ها. ۲. قرآن -- تحریف. الف. عنوان.

۲۹۷/۱۵۹

BP۸۹/۲/ ۵۵ د۷

کتابخانه ملی ایران

۸۵-۵۶۳ م

بسم الله الرحمن الرحيم

نشر هذا الكتاب على الانترنت في
مواقع متعددة فكان له أثر كبير في دفع قهمة
التحريف المزعومة ضد القرآن الكريم
التي يثيرها أعداء الإسلام بين الحين
والآخر، بهدف التفرقة بين طوائف الأمة
الإسلامية ، والتشكيك في أقدس نص
عندهم .

ففند هذا الكتاب ما تذرّع به أولئك
من شبهات ، وزيف ما أثاروه من أوهام
في وجه سلامة القرآن وقده .
وقد رأينا إصداره تعميماً للفائدة،
محافظين على لغته الحوارية وترتيبه
الأساسي .

آملين أن يكون نافعا كما كان أصله .
والله الموفق والمعين

الناشر

دليل الكتاب

الصفحات

المقدمة : ٧.....

الفصلُ الأوّل : بين القرآن و السنة..... ١٧

الفصل الثاني : الصحابة و القرآن..... ٤١

الفصل الثالث : ميّزات النصّ القرآنيّ..... ٦١

الفصل الرابع : دفاع عن القرآن..... ٨٥

الخاتمة : الحوارات..... ١٤٩

المحتوى..... ١٩١

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيّدنا خاتم النبيّين
محمّد رسول الله ، وعلى آله الطيّبين المطهّرين ، وصحبه المنتجبين ، ومن
تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعدُ :

فإنّي أبدأ حديثي بما ذكره الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم ، داعياً
أهل الكتاب ، فقال : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا
وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ
اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ الآية (٦٤) سورة (٣) آل عمران
وهذه دعوة صريحة وواضحة إلى اليهود والنصارى ، بما أنّهم أهل
رسالات سماوية ، ويعتمدون كتباً لرسولهم ، فالمسلمون ، بفرقهم وطوائفهم
كافةً ، مدعوون أيضاً ، لأنّهم يتبعون رسالةً سماويةً هي الإسلام ،
ويعتمدون كتاباً إلهياً هو القرآن ، بل المسلمون أولى بهذه الدعوة ، لأنّها
وردت في كتابهم ، وصدرت بواسطة نبيّهم ، فهم أولى باتّخاذها والإيمان بها

والتسليم لها ، كما أمروا في نهاية الآية بأن يقولوا: ﴿ اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾
ثم قال الله تبارك وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ فَتَيَّبَتْنُوْا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتُ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا
إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ الآية (٤٩) من سورة (٤) النساء.

فقد أكد هنا على حقيقة مهمة وهي لزوم فتح الصدر و القبول ممن
أظهر الإسلام ، ولو بمجرد القول ، وعدم التشكيك في عقائد الناس ، ولا
التفتيش عنها ، إذا قبلوا الدعوة المذكورة في الآية الأولى ، و نطقوا بكلمة
التوحيد (لا إله إلا الله).

ونهى الله جلّ وعزّ في الآية الثانية عن محاولة طرد مَنْ قال : (إني
مسلمٌ) و عن رَفْضِ إسلامه ، لمجرد الرغبة في عناوين دنيوية مثل الاستيلاء
على المناصب الدينية ، والنجاح في الوظيفة ، وترويج الحزب والمذهب ، و
قمع المعارضة ، حتّى لو تمّ ذلك باسم الدين والكتاب والسنة والسلف ،
بل الآية تؤكد على أنّ الغنيمة التي لا بدّ أن يهتمّ بها المسلمون المجاهدون في
سبيله الضاربون في الأرض هي إعلاء كلمة الله ، ونشر مبادئ الإسلام ، و
الذي يُجاهد بهذه النية فإنّه يغتنم إعلان الناس اعتناقهم الإسلام ديناً ، ولو
بمجرد اللفظ منهم ، فرصةً غاليةً يدخل الناسُ بها في غمار المسلمين و
إطارهم ، حتّى يسمعوا كلام الله ، ويتعرفوا على حقائق الدين ، فلا محالة
سيلتزمون به ، لما يجدون في أحكامه ومعارفه من موافقةٍ للذوق البشريّ ،
والعقل الإنسانيّ ، والوجدان والضمير ، وتأمين كلّ حاجات الحياة الحرة
الكرّمة.

وهكذا الرسول ﷺ أكد بشكل صريح و واضح ، على هذه الحقيقة ، فكان يقول: أريد منهم كلمة واحدة يقولونها كلمة ﴿ لا إله إلا الله ﴾ . (رواه أحمد و الترمذي والنسائي).

وفي حديث أسامة ما يدلُّ على أن قائل كلمة الشهادة بالتوحيد يحقُّن دمه حتَّى لو قالها تَعَوِّذاً ، أي فراراً من القتل ، في ما رواه (البخاري و مسلم) :

قال النبي ﷺ لأسامة - الذي قتل مَنْ قال: ﴿ لا إله إلا الله ﴾ معاتباً له و موبِّخاً - : أقتلته ! بعد أن قال: ﴿ لا إله إلا الله ﴾ ؟

وفي بعض ألفاظ الحديث: فكيف تصنع بلا إله إلا الله ، يوم القيامة؟ قال أسامة : يا رسول الله ، إنَّما قالها تَعَوِّذاً !

فقال النبي ﷺ : هَلَّا شَقَقْتَ عن قلبه ! وجعل يكرّر عليه : مَنْ لك بلا إله إلا الله يوم القيامة ؟ ؟ ! . (رواه البخاري في المغازي ٥١٧ / ٧ و مسلم في الإيمان ٩٧ / ١ و الحميدي في الجمع ٣٩٢ / ١) .

وفي الكليني و البخاري و مسلم : أن النبي ﷺ قال : « سبَّابُ المسلم فسوقٌ و قتاله كفرٌ » .

و في كنز العمال : أن النبي ﷺ قال : « كُفُّوا عن أهل لا إله إلا الله لا تكفروهم بذنب ، فمن كفر أهل لا إله إلا الله فهو إلى الكفر أقرب » (رواه الطبراني) .

و بعد هذه النصوص الواضحة الصريحة فإنِّي أدعو مَنْ يُحاول البحث عن عقائد الناس من أهل لا إله إلا الله ، محمَّد رسول الله من طوائف الأُمَّة الإسلاميَّة ، وهو يريد أن يكتشف مخالفة لهم في قولٍ أو فعل

ليحاسبهم و يؤاخذهم ، و يعتبر ذلك جهاداً ودعوةً إلى الله ورسوله !
 إنّي أدعوه أن يتأمل في هذه النصوص التي قرأناها من الكتاب و السنّة
 ليعرف أنّ ما يقومُ به مخالفٌ للكتاب و السنّة ، و مخالفٌ للمنهج الصائب
 الذي كان عليه سلفُ الأُمّة الإسلاميّة ، طوال القرون الماضية . وأنّ مَنْ قام
 بهذا ، فهو شاذٌّ عن جماعة المسلمين و مخالفٌ للكتاب و السنّة ، كما تبين .
 فعلى المسلم الصادق أن لا يغترّ بأقوال هؤلاء الشاذّين مَنْ يكفرُ المسلمين
 فإنّ أفضل ما يُقال فيهم : إنَّهم شذاذٌ خارجون عن جماعة أهل الحقّ ، مع
 ندرتهم و قلتهم ، لمعارضتهم لجمهور العلماء ، وللنصوص الواضحة .

هذا ، مع أنّ الشُبّه التي يعتمدونها لتكفير الناس في فتاواهم و بحوثهم
 إنّما تعتمد على روايات غير معروفة ، لانفراد فرقة ضئيلة بها على أساس
 نصوص زعموها صحيحةً ، فكانت آراء تعتمد أدلّة مهزوزة ، فحينئذٍ
 تكونت لديهم الشُبّه .

وكثيراً ما يعتمد السلفيّة في بحوثهم على كلماتٍ منقولة عن الكتب
 المحرّفة ، أو النصوص المبستورة ، أو يُسيئون فهم معانيها ، لجهلهم
 بالمصطلحات المستعملة ، وبالتالي يحمّلون المنقولات ما لا تتحمّل من
 المعاني ، و يحكمون على أصحابها بالكفر .

مع أنّ اختلاف الآراء بين المذاهب بل بين العلماء من المذهب الواحد
 أمرٌ معلومٌ وواقعٌ ملموسٌ ، فما يمكن أن ينسب إلى المذهب إنّما هو الرأي
 الذي يلتزمه الجمهورُ الغالب ، لا الفرد ولا الجماعة الشاذّة ، إنّ رأي هؤلاء
 لا يحسب على الكلّ وإن اتّفقوا في جوامع المذهب وأصول العقيدة ،
 خصوصاً بعد رفض الأكثرية لعمل الشاذّين ، لوضوح فساد ما يلتزمون

باعتبار ضعف أدلتهم ، من المنقولات والأخبار ضعيفة الأسانيد ، ومخالفتها للعقل وإجماع الأمة. فلا يصح إطلاقاً سحب حكم القلة على الجميع ، مجرد وجودهم معهم ، أو اشتهارهم ، أو تداول كتبهم التي لا إشكال فيها . فلو التزم شخصُ برأي باطل معتمداً على أدلة ، قد اشتبه أمرها عليه لا يجوز تكفيره وإخراجه عن الملة ، ورفض حسناته ، وترك معاشرته و مباشرته ، فليست هذه طريقة الكتاب والسنة والسلف الصالح ، بل ، إن من اشتبه عليه أمرٌ لا يُنبذ أو يرفض ، فضلاً عن أن يكفر أو يُقتل أو يُحكم على أهله وعشيرته وقبيلته ، و طائفته كلهم من أجله ؟ ! بل يذكر وينبّه حتى يهديه الله.

ثم إن موضوعاً خطيراً للغاية ، مثل كرامة القرآن الكريم ، ولو بشكل الاحتمال والإشارة ، لا يحلّ للمسلم المؤمن أن يتعرض له و يستخدمه وسيلة لأهدافه، ويغنم من ورائه مغايم دنيوية طائفية .

فإن التعرّض للقرآن ، هو تعرّض لأقدس موروث إسلامي خلّده رسول الله ﷺ وخلفه بين المسلمين استمراراً لوجوده ، فليس من الإنسانية ولا الضمير والوجدان ، أن يستخدمه أحدٌ ، و لو بدعوى الدفاع عنه ، وبدعوى السلفية ، فيثيرحو له شبهة التحريف ولو بعنوان أن الطائفة الفلانية تقول فيه ذلك ؟ ! توصلاً إلى تشويه أهل ذلك المذهب ، و كلما نادت تلك الطائفة بأنها بريئة عن هذا الرأي و لا تقول هذا القول السخيف، و نفت ذلك ، وكذّبتّه ، و حققت نفيه! قام السلفي بتكرار النسبة إليها ، و تأكيدها ، و الإصرار على إثباتها ، بل حاول البحث و التنقيب في بطون كتب من ينتمي إلى ذلك المذهب ولو إلى فرقة من فرقها البائدة ، لينقل كلاماً قد يُشيرُ إلى التهمة ! فيطبعها وينشرها ، و يعتبر ذلك

فتحاً مبيناً ، وجهاداً علمياً عظيماً ، كما أقدم عليه بعض جهلة عصرنا ، حيث إنه من خلال البحث العلمي ، في جامعة علمية ، ولمدة سنوات و بمعونة أساتذة جامعيين ، ومنحة حكومية كبيرة ، وقف على آراء وأقوال تعبرُ عن نسبة التحريف إلى القرآن الكريم !!!

أهذا ، يكشف عن حُب القرآن ، أم عن عداً و تصدُّ و تشهير بهذا الكتاب الإلهي المقدّس ؟ بالله ، لو بلغتْه تهمةٌ في عِرْضه أ كان يبحثُ عنها هكذا ، ويكشفها على الملأ ، وينشرها في الكتب و المجلات ، لإثبات الجريمة على المتهم ؟ الذي يُنادي ببراءته ؟ أم كان يُكذِّبها ، ويُغْطِئها ، ويدفنها ، ويرفضها ، ويُحاول أن ينساها ، حفاظاً على سمعته و شرفه ، و صيانةً لكرامة عرضه . ؟!

فليكن القرآن الكريم ، أعزّ عليه من عرضه :
فليُكذَّب كلٌّ مَنْ يُحاول إثارة التهمة إلى هذا الكتاب المقدّس .
وليُضرب التهمة في وجه زاعمها ومثيرها .
وليُصدّق الطائفة المعارضة بأنّها بريئة عن تهمة التحريف .

وليُقف معها يداً واحدة في الدفاع عن القرآن الكريم .
ثمّ لما تعلنُ طائفةٌ إسلامها ، والتزامها بالقرآن ، فالواجب الإسلاميُّ يفرض القبول منهم ، لما ذكرنا في صدر البحث ، ولا يجوز التنقيب عن القلوب والآراء لإثبات خلاف ذلك ، كما نصّت عليه الأحاديث .

كيف ؟ لو كانت التّهم الموجهة إلى تلك الطائفة باطلةً ومبتنيةً على سوء النقل وسوء الفهم وسوء الظنّ ، وتحريف المنقولات ، والجهل بالمصطلحات ، أو كانت ماسّة بأعظم المقدّسات وهي القرآن ؟

والأمر الذي لا بدّ أن ينتبه إليه كلّ مسلم يؤمنُ بالله ورسوله وكتابه القرآن ، أن توجيه التّهمة المذكورة إلى طائفة من المسلمين قد توجب ردّة فعل عندها ، فترفضُ التّهمة وتدافع عن نفسها ، وتتهم الجانب الآخر بنفس التّهمة ، فتتبادل الاتّهامات بين الطائفتين ، وفي هذه الحالة يكون العدو المشترك المترصد للإسلام وأهله هو المستفيد ، بتركيز الاتّهام الموجّه إلى قدس القرآن وكرامته وسلامته ، فيكون المثيرون لهذه البحوث هم السبب المباشر في الإساءة لهذا الكتاب الإلهي ﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ .

وإذا واجهوا ردود الفعل التي تردّ إليهم نفس الاتّهام ، وبحثوا عن النصوص التي نقلوها وهي أصرح دلالة على ما يزعمون ! حاولوا تأويلها ، وتفسيرها وتخريجها .

فهلّا ، فعلوا مع النصوص التي شاهدها عند الآخرين كذلك فحاولوا تأويلها ، وتفسيرها وتخريجها ؟ !

مع أنّ الآخرين لم يلتزموا بصحّة الأخبار ، خصوصاً مع معارضتها للثابت المجمع عليه من سلامة النصّ القرآنيّ .

إنّ هذه المحاولات والأفعال ، وردود الأفعال ، والبحوث كلّها تحتوي على إساءةٍ غير مباشرة (بل مباشرة !) للقرآن العظيم ، ومحاولة تعريضه للريب ، مع أنّ أيّ عمل من هذا القبيل هو خيانة لله ولرسوله وللقرآن ، وللإسلام ، وللمسلمين .

ولقد وفّقني الله للبحث عن كلّ ما كُتِبَ في الموضوع من مؤلّفات ولجميع الأطراف ، فتوصّلتُ إلى حقيقةٍ أُثبتّها في هذا الكتاب هي : أنّ

جميع ما ورد من خبرٍ منقولٍ أو كلامٍ مسطورٍ يحتوي على هذا التزوير ، فإنّما هو زخرفٌ من القول ، أورده أصحاب الأهواء واغترّ به من يحبّ التكاثر في جمع ما هبّ ودبّ من المنقولات باعتبارها أحاديث .

فأهل الحديث ، من الطوائف المختلفة ، الذين لا يميّزون بين الغثّ و السمين هم أصلُ المشكلة ، ومعدنُها . وحتى لو أحسنّا الظنّ بهم باعتبار أنّهم هدفوا إلى لمّ شتات المأثور ، لثلا يضيع !

فإنّ المتأخّرين الذين لم يتدرّجوا على مدارج المعرفة ، ولم يعرفوا المناهج للعلوم ، ولا للمؤلّفات فيها ، ولم يقفوا على أغراض المؤلّفين في تأليفها ، خبطوا خبط عشواء ، وحسبوا كلّ مكتوبٍ في أيّ كتابٍ حجةً بالغةً ، ومن هنا بدأت المشكلة .

ولما توغلّت ، وجدتُ تشابه الصنيع وتشاكله عند ثلّة ضئيلة هم الحشويّة السلفيّة المنتمين إلى السنّة والحشويّة المقلّدة المنتمين إلى الشيعة . وهذا التشابه في أصل المشكلة ، وطرق عرضها ، أوصلني إلى أنّ وراء القضية يداً أخرى غير أمنيّة ، تُحاول ضرب الأُمّة بعضها ببعض ، وبوسيلة أهمّ عنصر جامع بينهم ، ومتّق عليه ، وهو (القرآن الكريم) فتكون بحجر واحدٍ ، قد أصابتُ هدفين :

فشكّكتُ في أقدم كتابٍ للمسلمين .

وأثارتُ بينهم حرب التكفير .

فتصدّيتُ - مستعيناً بالله - لقطع هذه اليد وتزييف العناصر التي تستمدُّ منها وهي أحاديث الحشوية النكراء .

وقد تركّز بحثي حول دعوى الزيادة والنقيصة ! دون ما يرتبط باختلاف القراءات ، وكذا لا أبحث عن اختلاف الإعراب و اللهجة و سهر الكتاب والقراء ، فإنّ هذه كلّها خارجة عن ما وقع فيه البحث والجدل و الأخذ والردّ بعنوان التحريف .

و بعدُ :

فقد حاولتُ إبرازَ أسباب المشكلة ودواعيها ، و كشفَ بعض الأساليب الماكرة للمثيرين لها .

وبالتالي الدفاعُ عن القرآن وكرامته ، بإثبات حقيقة صيانتِه من كلّ رَيْبٍ ، ليبقى العماد الذي تعتمد عليه كلمة المسلمين الموحّدة والجامع لهم حول (كلمة التوحيد) والله وليّ التوفيق والتسديد .

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني الجلاّلي

في قم المقدسة _ الحوزة العلمية

٦ رمضان المبارك ١٤٢١هـ

الفصل الأول :

بين القرآن والسنة

لا ريب أن الموروث الإسلامي من المعارف يتكوّن من القرآن العظيم والسنة الشريفة ، معاً ، لأن القرآن هو كلام الله ، وكتابه الذي أوحاه إلى رسوله أرسله هدى للناس .

والسنة هي إرشادات الرسول ﷺ طوال عصر النبوة المقدسة .

فهما يكوّنان العمود الفقري للإسلام ، ومعرفتهما والالتزام بهما يتم الدين الإسلامي . وهما متعاضان :

فالكتاب يدعم الرسالة ويجعل من الرسول حجة ، واجب الطاعة ، و من كلامه وحياً حقاً ، فقال : ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ .

وسنة الرسول ﷺ تؤكد باستمرار على الالتزام بالقرآن واتباعه والعمل به ، ورعايته ودرايته حفظاً وتعلماً ودراسة ونشراً وتكريماً ، حتى جعله ثاني خليفته من بعده ، فقال : «... إني تارك فيكم ثقلين ، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور ، فخذوا كتاب الله ، استمسكوا به . فحث على كتاب الله ورغب فيه ، ثم قال : وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي » . (رواه مسلم ٧ / ١٢٢ ، وانظر :

تدوين السنّة الشريفة .)

فالتزم المسلمون بالقرآن والسنّة ، للعلم والعمل ، ولم يفرّق أحد من المسلمين ، من يؤمن بالإسلام ديناً جامعاً عامّاً بين هذين المصدرين .
ولكن الغلاة في كلّ واحدٍ منهما حاولوا الالتزام به على حساب الآخر ، فكانت فرقتان من العامة ، هما : القرآنيون ، وأهل الحديث :

أما القرآنيون:

الذين نادوا بالقرآن وحده ، والتزموا بتقديسه على حساب السنّة فرفضوها ، ولم يُعبروا لها اهتماماً ، وتسمّوا (القرآنيين) و كان شعارهم على طول التاريخ : (حسبنا كتاب الله) .

وقد بلغت بهؤلاء كراهة السنّة والحديث ، أن قال شعبة ، وهو من الكبار ! لأصحاب الحديث: قوموا عني ، مجالسة اليهود والنصارى أحب إليّ من مجالستكم ، إنكم لتصدّون عن ذكر الله وعن الصلاة . (الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ١/٣٣١ رقم ٤٠٩).

وكان الفضيل بن عياض: إذا رأى أصحاب الحديث قد أقبلوا نحوه ، وضع يده في صدره وحرّك يديه ، وقال: أعوذ بالله منكم . (الجامع للخطيب ١/٣٣٢ ح ٤١١).

وقال بشر بن الحارث: سمعتُ أبا خالد الأحمر ، يقول: يأتي على الناس زمان تُعطل فيه المصاحف لا يُقرأ فيها ، يطلبون الحديث والرأي . ثم قال: إياكم وذلك ، فإنّه يصفق الوجه ، و يكثر الكلام ويشغل القلب . (جامع بيان العلم للقرطبي ٢/١٢٥).

وقال الضحّاك بن مزاحم: يأتي على الناس زمانٌ يعلّق فيه المصحف حتّى يشعث عليه العنكبوتُ لا يُنتفعُ بما فيه ، ويكون أعمالُ الناس بالروايات والأحاديث. (جامع بيان العلم للقرطبي ٢/ ١٢٩).

وفي هذا الإطار يدخل كلّ أقوالهم ومحاولاتهم للمنع عن تدوين السنّة وعن تثبيتها وحفظها في الكتب ، بحجّة الاشتغال بذلك عن القرآن ، رافعين شعار (حسبنا كتابُ الله) وانطلاقاً منه، كما فصلنا في كتابنا (تدوين السنّة الشريفة).

وبلغ الأمرُ بالقرآنيين أن يقول أحدهم: إنّ تقديس كتب السنّة جزءٌ من مؤامرةٍ أعجميّة ، استهدفت النيل من الإسلام وأهله فما أصحاب الصحاح السنّة ! إلّا جزءٌ من تلك المؤامرة ، لذا نجدهم إيرانيين ! جميعاً ، لا وجودَ لساكُن الجزيرة بينهم ، والشّيء المحيّر للعقول: أنّ العرب لم يُسهموا في هذا العمل البناء ، بل أسندوا جمع الأحاديث وتدوينها إلى العجم. (القرآنيون ص ٢٣٨).

ومن المعلوم خطورة ما تنتهي إليه هذه الدعوة الهزيلة والمحاولة الجريئة من مخالفة للإسلام ، بل وإثارة الأحقاد بين شعوبه.

ثمّ مَنْ هم القرآنيون؟

فالذي نقرؤه في المصادر: أنّ روّادهم هم الذين رفعوا شعار (حسبنا كتابُ الله) في وجه النبي ﷺ وهو في مرض الموت ، فمنعوه بذلك من أن يكتبَ ما أراد وما همّ به ، فهم البذرة الأولى لفرقة القرآنيين.

وهم الذين نجدهم وراء عمليّة منع الحديث كتابةً وتدويناً بل ، ونقلًا

وتحديثاً ، إلى نهاية القرن الأوّل الهجريّ ، وفيهم من الخلفاء والصحابة ، و التابعين ، رجال ونساء ، فهؤلاء هم طلائع القرآنيين . والغريب أن الباحثين في عصرنا أغفلوا ذكر هؤلاء في الحديث عن القرآنيين ، بل ذكروا ابتداء تاريخ القرآنيين ، منذ القرن الثاني للهجرة !.

يقول السلفي خادم حسين إلهي بخش (الأستاذ المساعد بكلية التربية جامعة أمّ القرى - الطائف ، في رسالته التي نال بها الماجستير ! بدرجة ممتاز):
إن إنكار السنّة من مصدرية التشريع في الإسلام يعود تاريخه إلى القرن الثاني الهجريّ ، غير أن مصادر التاريخ لا تحدّثنا عن أفراد أو جماعات تنسب إلى الإسلام ودعت إلى نبذ السنّة بعد ذلك القرن. (القرآنيون ص ٨).

ولماذا أغفل الأستاذ الدكتور! ذكر الجماعات التي التزمت فكرة القرآنيين ، وتزعمتها قبل ذلك ، وفي القرن الأوّل ، وعند وفاة النبي ﷺ بالذات ؟ فإننا نجد الحكّام من الخلفاء والولاة ، وحتى بعض الصحابة ، و كذلك أجهزة الدولة ، نجدهم جميعاً وراء منع الحديث تدويناً ونقلأ ، تطبيقاً لمقولة (حسبنا كتاب الله) وسيراً وراء من أطلقها وأعلنها أوّل مرّة في محضر النبي ﷺ وفي وجهه!.

ثمّ من هم القرآنيون بعد ذلك؟

يقول خادم إلهي بعد كلامه السابق: الذين ذكرهم الإمام الشافعيّ قد عفاهم التاريخ وضمّهم في طبائته ، اللهمّ ما عدا بعض الأفراد (كالشيعة!!!). (القرآنيون ص ٨).

ومع إغفال خادم إلهي لذكر القرآنيين في القرن الأوّل ، و عدم ذكره

لمقولة (حسبنا كتاب الله) الشهيرة الخطيرة. ومع أنَّ الشافعي لم يصعبُ عليه أن يذكر أسماء من عناهم ، لكنّه لم يذكر أحداً من الشيعة؛ لأنّه لم يجد ولا واحداً منهم؛ فلا التاريخ ولا المصادر لم تُسعفنا بذكر اسم أي أحدٍ من الشيعة التزم بهذه الفكرة الباطلة ، إطلاقاً. بل ، على العكس ، فإنّ الأسماء التي نقلنا مقولاتهم حول أهل الحديث ، كلّهم من كبار العامة ، مثل شعبة الذي عدّوه إماماً في الحديث ، والفضيل بن عياض الزاهد المعروف. وبشر بن الحارث كذلك ، وأبي خالد الأحمر ، والضحاك بن مزاحم ، فلا أحد من هؤلاء يُنسب إلى التشيع!

وقبل هذا وذاك ، فإنّ الأولى بما ذكره الشافعيّ هم الخلفاء و الأمراء وأتباعهم الاميريّون ، والشيعة بمخالفتهم للأمراء والأوامر الأميريّة بمنع تدوين السنّة ، قد أثبتوا انتفاء تلك التّهمة عنهم ، بتاتا. بينما نجد المنسوبين إلى القرآنيين ، هم : الخوارج . وهم أبعد الفرق من الشيعة . فقد ذكر ابن تيمية وهو يتحدّث عن الخوارج : وأصلُ مذهبهم تعظيمُ القرآن وطلب اتّباعه ، حتّى خرجوا عن السنّة والجماعة ، فهم لا يرون اتّباع السنّة التي يظنّون أنّها تخالف القرآن. (القرآنيون ، عن مجموعة الرسائل ١ / ١٥٦). و قال عبدالقاهر البغدادي: زعمتُ أنّه لا حجةٌ في شيءٍ من أحكام الشريعة إلّا من القرآن. (القرآنيون ص ٦١).

وأما القرآنيّون في العصر الحاضر:

ونجد في العصر الحاضر أنّ فكرة (القرآنيين) رفعت شعارها فئةٌ من علماء أهل السنة في مصر وكتّابها ، يؤلّفون لها ويستدلّون ، ويصرّحون بها

وينشرونها ، مثل محمد رشيد رضا المصري السلفي صاحب (المنار) فقد نشر في مجلته هذه (المنار) مقالة الدكتور محمد توفيق صدقي بعنوان : (الإسلام هو القرآن وحده).

يقول إلهي : إن (المنار) هي أول صحيفةٍ مصريّةٍ تبرّعتُ لنشر الشبهات حول السنّة عن حُسن نيّةٍ ! وذلك في عدديها التاسع و الثاني عشر من السنة التاسعة عام ١٣٢٤ (القرآنيون ص ١٥٣).

وما معنى (حسن النيّة) هنا ؟ مع أنّها تقارن هذه الفكرة ، و التي لم يقلعُ صاحبُها عن التزامها وظلّ يكرّرها ويؤيّدُها في مجلة المنار (٥٩/٥٠).
!!؟؟

ثمّ تابعهم آخرون:

فقد ظهر للدكتور إسماعيل أدهم ، كتاب (مصادر التاريخ الإسلامي) وسحبته الأزهر (!) من الأسواق ، وصادرته من الأيدي التي تملكته. (القرآنيون ص ١٨٠).

و ذكر خادم إلهي عن رئيس عربيّ: أنّه حذف كلمة ﴿ قُلْ ﴾ من سورة التوحيد ، و أنّه أنكر مصدرية السنّة للتشريع ، و أنّه يعتبر القرآن هو المصدر الوحيد. (القرآنيون ص ١٩٧).

واعترف كتاب العصر: بأنّ فتنة (القرآنيين) إنّما عادتُ فنشأتُ في القرن الثالث عشر في مصر ، ثمّ ترعرعتُ في الهند على يد سير أحمد خان ، والمولوي جراغ علي ، والمولوي عبد الله بكرلوي ، ثمّ أحمد النبيّ أمرتسري ومولانا أسلم ، وأخيرا تولّى رئاستها غلام أحمد بيروز. (القرآنيون ص ٩٩).

و الأخير هو الذي أسس جمعية باسم (أهل القرآن) كما أصدر مجلة شهرية ، وهو يقلّد توفيق صدقي تقليداً تاماً ، مع دعوى الاجتهاد و الانفراد لأنه ينكر أن تكون للأحاديث آية قيمة تشريعية. (دراسات في الحديث النبوي ، للأعظمي ص ٢٨).

ولا بد أن يعرف الجميع بأن حركة (القرآنيين) المعارضة للسنة الشريفة ، لم تجد لها موضع قدم بين الشيعة ، بل على العكس: فكما وقف الشيعة موقفا معارضا من حركة منع الحديث تدويناً و نقلاً ، فزاولوا عملية كتابة الحديث ونشره ، وتداوله بقوة تبعاً للأئمة من أهل البيت النبوي ، بقيادة أمير المؤمنين عليه السلام رائد التدوين (كما شرحناه في تدوين السنة الشريفة: القسم الأول).

فكذلك وقف الشيعة للتصدي للتيار الجديد ، وهم جماعة القرآنيين ، بمؤلفات عديدة في عاصمة الحركة في الهند ، مثل : ١- امتحان أهل القرآن. ٢ - قول فيصل. ٣- الكوثرية. وهي باللغة الأوردوية (الذريعة إلى مصنفات الشيعة ٢ / ٣٤٥).

وأما الحشوية من أهل الحديث:

فهم الذين نادوا بالحديث وعظموه على حساب القرآن ، و ذلك لأنّ القرآن . كما هو معلوم لدى كلّ مسلم . قطعيّ يقينيّ، لا ريب فيه ، ولا يدخله الشكّ والظنّ. ومن المعلوم للمسلم . أيضاً . حجّة السنة الشريفة و ضرورتها وكونها ثاني أعمدة الدين ، كما أسلفنا.

وكون السنة مساوية للقرآن في الحجية و الاعتماد ، يقتضي بوضوح

أن تكون السنّة مثل القرآن معلومةً قطعيّةً ثابتةً يقينيّةً ، حتّى يمكن اعتبارها مساويةً للقرآن ، وحتّى يمكن تفسيره بها ، واعتمادها مخصّصةً لعمومه ، و مبيّنةً لمجمله .

فمن القطعيّ عند العلماء: أن السنّة المعلومة الثابتة حجةٌ كالقرآن ، وضروريّةٌ ولازمةٌ لتكميل الدين .

لكنّ الغلوّ في الحديث أثر في عقليّة بعض المسلمين فراحوا يضخّمون الحديث ، حتّى لو كان ظنيّاً ، وحتّى لو كان واحداً ، فقابلوه بالقطعيّ و ساووه بالقرآن اليقينيّ ، فبدأت مشكلة وضع القرآن في مواجهة أحاديث مشكوكة ظنيّة ، غير ثابتة ولا علميّة .

و بينما التزم العلماء بشروط في قبول رواية الرواة من : العدالة و الضبط والاتّصال وغيرها ، توغّل المغالون في الحديث في تجاوز الحدود العادلة المقرّرة ، وقلّبوا الموازين المحدّدة ، فحكموا بعدالة من شاءوا ، و جرحوا من خالف هواهم ، وأسقطوا المضبوط و قبلوا المضطرب ، كلّ ذلك موافقة لأهوائهم وحبّاً للتكثّر من الأحاديث وطمعاً في زيادة الكمّ على حساب الكيف؟ (لاحظ كتاب : العتب الجميل على أهل الجرح و التعديل للحضرميّ ، و الرسالة المنقذة من الضلال للمسوري) .

بينما أهل الورع ، المحافظون على الدين ونصوصه لم يُقيموا وزناً إلّا للخبر الجامع للشرائط المعتمدة في الراوي ، ممّا اتّفق عليه العقلاء ، وعلماء المسلمين الفضلاء ، وجعلوا ذلك بالغاً بالمروّي مبلغ العلم ، بعد الاتّفاق عليه والالتزام به ، فهو قطعيّ علميّ كالحديث المتواتر و ما يحكمه من المتّفق عليه ، والذي قام عليه إجماع الطائفة واعتبار المتسرّعة بلا خلافٍ

يذكر ، وبذلك يمكن موازاته للقرآن القطعيّ في الحجّة والالتزام ، وإفادته للعلم ، وإيجابه للعمل ، وهذا معنى الموافقة المشترطة في أحاديث عرض الخبر على القرآن في الحجّة واليقين والعلم به.

وأما الخبر المخالف له بحيث يكون ظنيّاً محتملاً ، فلا يبلغ شأوَ القرآن ولا يوازيه في الدرجة ، بل يُخالفه ويتصادم معه ، فهو ردٌّ وساقطٌ و مرفوضٌ.

لكنّ مَنْ يسمّى بأهل الحديث ، يلتزمون بكلّ منقولٍ ومرويٍّ ، و يعارضون به أحكام القرآن القطعية ، ويقدمون المظنون على المعلوم ، لأنّهم التزموا بحجّة الخبر مهما كان راويه واحداً أو أكثر ، حتّى لو لم يُفد العلم ، و حتّى لو كان راويه متّهماً ، ما دام موافقاً لما قرّروه و التزموه من آراء وأهواء حتّى لو لم تكن متفقاً عليها.

و كانت نتيجة هذا الغلوّ في الحديث عند المتسمّين بأهل الحديث أن اجتمع عندهم كمّ هائلٌ من المنقولات التي تحتوي على أحاديث باطلة في أبواب العقائد و أحكام الشريعة وما يحتوي على نصوص تشكّك في تماميّة هذا القرآن ، فأصبح (أهل الحديث) هؤلاء يؤكّدون على الالتزام بتلك المنقولات . التي يسمونها الأحاديث . على حساب تماميّة القرآن.

ولم يختلف في هذا : أهل الحديث من العامة الذين يُسمّون (الحشوية) وأهل الحديث من الشيعة الذين يُسمّون (المقلّدة) الذين جاء ذكرهم بهذا الاسم في كتب الشيخ المفيد والشيخ الطوسي رحمهما الله ، (وانظر مقالنا عنهم بعنوان : الحشوية نشأة وتاريخاً و هو منشور في مجلة علوم الحديث العدد السابع الصادر عام ١٤٢١ في قم).

وكلا الفريقين على خطأ فضيع في مواجهة قطعية القرآن و علمية نصّه ، بأخبار الآحاد التي لا تُفيد علماً بإجماع المسلمين ، إلا أن المقلّدة أهل الحديث من الشيعة يتفردون بعدم رواية أخبار الزيادة في القرآن العظيم ، كما سيأتى تفصيله ، بينما أهل الحديث من أهل السنّة يروون مثل هذه الخرافة الباطلة بإجماع الأمة الإسلامية قاطبة.

ما هو القرآن؟

هو النصّ المتداول بين المسلمين الحاوي لـ (١١٤) سورة أولها ﴿سورة الحمد﴾ وآخرها ﴿سورة الناس﴾ هو القرآن المعجزة الإلهية الخالدة ، الذي أنزل على رسول الله محمد ﷺ .

وطريق ثبوته - بعد إبلاغ النبي ﷺ له - هو شيء واحد ، وهو التواتر القطعي ، ولا يثبت بغيره إطلاقاً.

وقد التزم الرسول ﷺ بإبلاغه - منذ أول نزوله - إلى المسلمين الذين يفوق عددهم التواتر ، وسجّله كتابه الذين بلغ عددهم في بعض المصادر ما يناهز الأربعين كاتباً.

فكان المسلمون يترصدون نبأ نزول آياته ، ويثبونها فوراً بحيث يحزم الكلّ بكلّ سورة ، بل آية ، بل كلمة ، بل كلّ حرف منه ، فور نزوله ، و يُشرف النبي ﷺ بنفسه على تحديد موقع الآية من السورة ، وموقع السورة من القرآن ، ومواقع السور بعضها من الأخرى. (نصّ على ذلك أعلام المسلمين كافة).

وقد تتابعت جهود المسلمين في نقل القرآن ورعايته بالحفظ و الكتابة

والتلاوة والقراءة ، والتداول ، وكثُرَ ذلك بكثرة أهل كلِّ جيل وزيادتهم على مَنْ سبقهم ، حتَّى عصر الطباعة الحاضرة ، حيث ملايين المصاحف تتفق على نص واحدٍ ، مجمع عليه.

و قد اتفق المحققون من علماء المسلمين على أنّه لا يثبتُ لنصٍّ كونه قرآنًا ، بخبرٍ واحد ، مهما كان راويه ثقةً جامعاً لشرائط الصحة . ولا يثبتُ بشهادة البيّنة ، حتَّى لو كانت عادلةً .

ولا بتناقل جماعةٍ منفردةٍ عن سائر المسلمين ، مهما كبرتُ وكثرتُ . فإنَّ القرآنَ أكبرُ من أنْ ينحصرَ بفردٍ ، أو جماعةٍ ، أو طائفةٍ ، أو فريقٍ .

إنَّه النصُّ الموجود منذ عصر النبي ﷺ :

كان يُعرضُ على النبي ﷺ و يُتلى عليه من جبرئيل ملك الوحي ﷺ فيتداوله المسلمون من أوّل وهلةٍ و يتباشرون به و يتهادونه وينشرونه ، فيعمُّ نبؤهُ جميع المسلمين وغيرهم ، بل كانوا - حتّى المشركين - يترقبون نزوله ، و اليهود والنصارى يتتبعون أنباءه .

وإنَّ جماعةً من الصحابة ختموا القرآنَ عليه عدّةً ختماتٍ . (مجمع البيان للطبرسي ١ / ١٤).

وكان يعرضه على جبرئيل في شهر رمضان في كلِّ عامٍ مرّةً ، و عرضه عليه عامَ وفاته مرّتين . (رواه البخاري وغيره) .

وبعد هذا ، فلا يمكنُ أنْ يؤثّر في الالتزام بهذا النصِّ وسلامته ، شيءٌ من قبيل الخبر الواحد ، أو البيّنة ، أو كلام طائفةٍ معيّنة ، تختصُّ بشيءٍ ، مهما بلغَ الشخصُ الناقلُ من العظمة والاحترام .

و القرآن الموجود:

فهو المتصل بالتواتر إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام كاتب الوحي منذ بدايته وحتى النهاية ، وريبب الرسول ﷺ وإمام المسلمين ، أعلم الأمة بالقرآن ، حتى اعترف له الجميع بذلك فعُدّوه : صدر المفسرين والمقدم فيهم.

وكان ابن عباس ترجمان القرآن تلميذه قد أخذ القرآن منه ، و قال : فإذا علمي بالقرآن - في علم عليّ - كالقرارة في المُتَعَجَّر أي كالغدير الصغير في أعماق موضع من البحر.

وقال ابن مسعود: لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله منّي تبلغني الإبل إليه لأتيته ، ف قيل له: أين أنت من عليّ ؟ قال : به بدأت. (رواه المحدثون والمفسرون).

والقرآن الموجود في أيدي المسلمين ، والذي يتلوه ملايين المسلمين في أقطار الدنيا ، وعلى طول القرون ، إنما هو بقراءة حفص عن عاصم بن أبي النجود ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام من دون اختلافٍ كما صرح به العلماء فانظر مشكل الآثار للطحاوي ١/ ١١٤ و سير أعلام النبلاء ٤٢٦/٢). على هذا مات السلف وعاش الخلف ، بكلّ فخر وتقدير ، و من دون أدنى ريبٍ ونكير .

وهذه القراءة هي المشهورة بين المسلمين ، وقد ألّف حولها العلماء مؤلفات ، منها ما كتبه أبو المواهب الحنبلي محمد بن عبد الباقي البعلي (١٠١٤-١١٢٦) فله كتابان :

١- رسالة في قراءة حفص عن عاصم .

٢. فيض الودود بقراءة حفص عن عاصم بن أبي النجود بخط المؤلف وكلاهما في مكتبة الأسد بدمشق.

وألف عثمان بن عمر بن أبي بكر الناشريّ الزبيدي المتوفى عام ٨٤٨ كتاب : درّ الناظم لرواية حفص من قراءة عاصم ، منه مصوّرة في معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية بالقاهرة في (٢٢) ورقة ، وقد طبع بتقدم السيد محمد حسين الحسيني الجلاّلي في شيكاكو عام ١٤١٨ عن مخطوطة يمنية.

وهناك قراءة قالون عن نافع يتداولها الموالك في المغرب الإسلاميّ و الزبيديّة في اليمن ، إلى جنب القراءة المشهورة ، وأما سائر القراءات فهي لا توجد إلّا في بطون الكتب ولا يتداولها إلّا القليل من العلماء وفي مجال البحوث العلميّة .

أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم يكرّمون هذا القرآن:

إنّ ما ورد عن أهل البيت عليهم السلام ليّدلّ على وجود هذا القرآن، بنصّه المتداول المتواتر ، منذ عهد الرسالة وعلى طول الخطّ ، حتّى اليوم.

فحديث الثقلين المتواتر بين المسلمين ، و المتفق عليه بين الفرق الإسلاميّة ، دليل واضح على وجود القرآن مجموعاً في كتاب خلفه النبي صلى الله عليه وآله وأشار إليه فمّا قال: « إذا التبت عليكم الفتن ، كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن ... وهو كتاب فيه تفصيل ، وبيان وتحصيل ، وهو الفصل ليس بالهزل ، وله ظهر وبطن ، فظاهره حكم ، وباطنه علم ، ظاهره أنيق ، و باطنه عميق » . (رواه في الكافي ٢ / ٢٣٨).

وقال عليه السلام: النظرُ في المصحف من غير قراءةٍ عبادةٍ. (رواه في كتاب الفقيه ٧٣ / ١).

قال أمير المؤمنين عليه السلام: أشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله أرسله بالدين المشهور والعلم المأثور ، والكتاب المسطور.

وقال عليه السلام: كتابُ الله بين أظهركم: ناطقٌ لا يعي لسأته ، وبيتٌ لا تهدمُ أركانه ، وعزٌّ لا تهزمُ أعوانه

وقال عليه السلام: ذلك القرآنُ ، فاستنطقوه ، ولن ينطق ولكن أخبركم عنه: ألا إن فيه علمٌ ما يأتي ، والحديثُ عن الماضي ، ودواءٌ دائكم ، ونظمٌ أمركم ... وقال عليه السلام: واعلموا أن هذا القرآن هو الناصحُ الذي لا يُغش ، و الهادي الذي لا يضل ، والمحدثُ الذي لا يكذب ، وما جالس القرآن أحدٌ إلا قامَ عنه بزيادةٍ أو نقصانٍ: زيادةٌ في هدى ، أو نقصانٌ في عمى. (منقولات من نهج البلاغة ، ومصادره).

وقال الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام: لو مات ما بين المشرق والمغرب لما استوحشتُ بعد أن يكون القرآنُ معي. (الكافي ٢ / ٤٤٦).

وقيل له: أي الأعمال أفضل؟ فقال: الحال المرتحل ، فتح القرآن و ختمه ، كلما حلَّ بأوله ارتحلَ في آخره. (الكافي ٢ / ٤٤٢).

وقال الإمام الباقر محمد بن علي عليه السلام: إن شيعَةَ علي كثيرةٌ صلاحهم ، كثيرةٌ تلاوهم للقرآن.

وقال الإمام الصادق جعفر بن محمد عليه السلام: عليكم بتلاوة القرآن ، فإن درجات الجنة على عدد آيات القرآن ، فإذا كان يوم القيامة قيل لقارئ القرآن: اقرأ وارقه ، فكلما قرأ آيةً يرقى درجةً.

وقال عليه السلام: ومن قرأ القرآن في المصحف مُتَعَّ بصره وخَفَّفَ عن والديه، وإن كانا كافرين .

وكذلك كلُّ حديثٍ يحتوي على عدد الآيات كآيتين و ثلاث آيات و مائة آية ، أو يحتزي على ذكر نسبةٍ معيّنة كثلث القرآن ، أو جاء فيه كلمة (ختم) أو كلمة (المصحف) وما يشبه ذلك؛ فهو دليلٌ واضحٌ على وجود القرآن الكامل ، في زمان صدور ذلك الحديث.

ولا ريبَ أنَّ المشارَ إليه و المرجوعَ إليه ، والمرغَبَ فيه ، ليس إلّا القرآن المتداول بين الناس ، والذي يعرفه الناس ، وإلّا فلا تصحّ تلك الخطابات والأحكام عن نصٍّ لا يوجد عند المخاطبين ، أو يندرُ وجوده.

وكذلك نجد أنَّ الأئمة يستندونَ في أحاديثهم المودعة في الكتب الحديثية المعتمدة ، إلى آيات القرآن ، كما هي موجودة اليوم في المصحف الشريف.

وهذا دليلٌ على استمرار وجود نصّه . كما هو اليوم . منذُ عهدهم ، بلا اختلاف.

علماء مذهب أهل البيت عليهم السلام يصرّحون:

قال الشيخ المحدث الفقيه ، أبو جعفر محمد بن عليّ القميّ الشهير بالشيخ الصدوق (المتوفى ٣٨١) : اعتقادنا أنَّ القرآن ، الذي أنزله الله تعالى على نبيه ﷺ هو ما بين الدفتين ، وهو ما في أيدي الناس ، وعدد سوره على المعروف (١١٤) سورة ، ليس بأكثر من ذلك. (ذكره في كتاب اعتقادات الإمامية).

وقال الشريف المرتضى ، علي بن الحسين الموسوي (المتوفى ٤٣٦هـ):
 إن العلم بصحة نقل القرآن : كالعلم بالبلدان ... ، فإن العناية اشتدت و
 الدواعي توفرت على نقله وحراسته ، لأن القرآن معجزة النبوة ومأخذ
 العلوم الشرعية والأحكام الدينية ، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه و
 حمايته الغاية ، حتى عرفوا كل شيء فيه ؟ فكيف يجوز أن يكون مغيراً و
 منقوصاً مع العناية الصادقة ؟ و الضبط الشديد ؟؟

وقال العلامة الحلبي الحسن بن المطهر (المتوفى ٧٢٦هـ): الحق أنه لا
 تبديل ولا تأخير ولا تقدم فيه وأنه لم يزد ولم ينقص ، و نعوذ بالله تعالى
 من أن يعتقد مثل ذلك ، فإنه يوجب التطرق إلى معجزة الرسول ﷺ
 المنقولة بالتواتر (أجوبة المسائل المهنية ص ١٢١).

وقال المحدث الشيخ الحر العاملي محمد بن الحسن المشغري (المتوفى
 ١١٠٤هـ) : إن من تتبع أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) وتصفح التاريخ و الآثار ،
 علم علماً يقينياً أن القرآن قد بلغ أعلى درجات التواتر ، قد حفظه الألوف
 من الصحابة ، ونقلته الألوف ، وكان منذ عهده ﷺ مجموعاً مؤلفاً.

وقد اعترف بعض العامة لمذهب أهل البيت ، ببراءته وبراءة أتباعه ،
 من القول بغير ما عرفناه من تصريحاتهم:

فقال أبو الحسن الأشعري ، علي بن إسماعيل في كتابه (مقالات
 الإسلاميين ١/ ١١٥) حيث نقل عن القائلين بالاعتزال و الإمامة يزعمون :
 أن القرآن ما نُقِصَ منه ، ولا زِيدَ فيه ، وأنه على ما أنزل الله تعالى على
 نبيه ﷺ لم يُغَيَّر ، ولم يُبدَل ، ولا زال عما كان عليه.

وغرضه بالاعتزال: القول بأصل (العدل) وهو الأصل الثاني من

أصول مذهب الشيعة الإمامية ، ومن لم يقل به فليس بشيعةٍ إمامي ، حسب الاصطلاح.

ومن هنا فإنَّ الفرقة التي ذكرها قبل هذه ، تخالف الإمامية في أصل المذهب ، ولا يجوز حملُ مقالاتها على الإمامية ، وإن كانت توافقهم في بعض الآراء.

فليُنظر المُنصفُ بدقّةٍ لائقَةٍ بالمسلم المخلص لدينه ، حتّى لا يقعَ في محذور اتّهام طائفة من المسلمين بما لا يقولون ، وخاصّةً في مثل القرآن الكريم. والذي يُصرُّ على أن يتّهم طائفةً من المسلمين بالقول المخالف في القرآن ، مع إنكار هذه الطائفة للتهمة ومع تأكيدها لنفيها ، إنّما يدلُّ على إرادته الإساءة بالقرآن ، مهما كان الثمن ! وهو إنّما يمهّد لهجوم أعداء الدين من النصارى واليهود.

وقد تنبّه المجاهد رحمه الله الهندي صاحب كتاب (إظهار الحق في الردّ على النصارى) فنفى فيه التهمة عن أهل السنة والشيعة ، وأكّد إجماع المسلمين على صيانة القرآن ، ونقل كلام أعلام الشيعة الصريحة في القول المتفق عليه والمتواتر بين المسلمين ، يصدّ بذلك طعن النصارى في كتاب الله !

فالذي يعاكس هذا ، ويُحاول أن يُظهر خلافا من فرقةٍ بائدة، أو أفرادٍ بائدين، ويقلّب الكتب ، ويبحث في المكتبات عن نسخة عتيقة حتّى يقف على رواية أو قول ، ربّما يُوهم الخلاف ، أو تظهر منه رائحة الانشقاق و الافتراق عن الرأي السائد العام للمسلمين - كافّة - إنّ مثلَ هذا الشخص ، هل يُريد خيراً بالقرآن و للإسلام ؟ أم إنّهُ يسعى في تثبيت أهداف

النصارى ؟ لكن بصورة المدافع ، ويقنع المحقق ، وباسم الدارس الجامعي ،
ويقبّعة الدكتور والأستاذ ؟؟
لا أظنّ أنّ خبث هذا العمل ، وسوء نيّة فاعله تخفى على محبّ الله و
رسوله ودينه وقرآنه.

موقف أهل الحديث ؟

ومن هنا نعرفُ مدى ما تورّط فيه الحشويّة من أهل الحديث من البُعد
عن العلم ، وعن الحقّ لما تظاهروا بأنّ السنّة الشريفة ، والحديث الشريف
من مصادر التشريع ، ولذا كان من الضروري الحفاظ على نصوصها ، وبذل
قصارى الجهود في سبيل تثبيتها و تسجيلها ونقلها ، وأنّها قد بلغت
الأجيال المتعاقبة سالمةً مصونةً محفوظةً.

وهذه كلمة حقّ ، يريدون بها الباطل ، حيث يواجهون النصّ القرآني
المقدّس ، بأخبار آحاد ، يُوحون أنّها مقدّمةٌ عليه ، ولا بدّ من العمل بها في
مقابله!!

ونقول لهم : إذا كانتْ همّةُ المسلمين بحيث يُحافظون على مجموعة
الحديث الشريف ، على كبرها وسعتها وانتشارها ، فهذه الهمّة مبدولة
لحفظ القرآن وصيانتَه بشكل آكد وأحوط وأشمل وأجمع ، لأنّه الأصل
الأوّل للدين ، فهو أولى بالرعاية والحفاضة ، وكذلك عمل المسلمون ،
حتّى حفظوه ، والحمد لله ربّ العالمين .

مع ما ثبت من لزوم تواتر النصّ القرآني ، وعدم ثبوته بغيره . فكيف
يُعارَضُ العلمُ الذي هو الحقّ ، بالظنّ الذي لا يُغني عن الحقّ شيئاً ؟!

وكيف يُحكم على القرآن القطعيّ ، بما لا يُوافقه من الخبر الظنيّ ؟!
والأغربُ من ذلك موقفُ أهل الحديث من نقلة هذه القراءة المتواترة
بين المسلمين وهم القراء : حفص عن عاصم .

فقد طبّقوا عليهم ما لفّقه أهل الجرح والتعديل من أصول التزموا بها ،
وقواعد قرّروها ، فحكموا على هؤلاء بأحكامٍ جائرةٍ ، يكفي في الردّ عليها
أن هؤلاء معتمدون عند أئمة المسلمين وعامة أهل الإيمان ، لما اتّفقوا على
الأخذ بقراءتهم ونقلهم للنصّ القرآني المقدّس .

فهذا حفصُ بن سليمان ، الأسديّ أبو عمر البرّاز الكوفي ، القارئ ،
الغاضريّ ، يُقال له : حُفَيْص (!) صاحب عاصم في القراءة وابن امرأته ،
وكان معه في دارٍ واحدةٍ ، روى عن جمع ، وروى عنه جمعٌ أكثر ، قال
العوفي : لو رأيته لقرّرتُ عينك فهماً وعِلماً ، مات سنة ١٨٠ وله تسعون
سنة (تهذيب الكمال ١٠/٧) .

لكنّ أئمة الجرح والتعديل من أهل الحديث ، تكلموا فيه :

قال الرازي : لا يُكتب حديثه ، هو ضعيفُ الحديث ، لا يصدق ،
متروكُ الحديث .

وقال ابن معين : كان من أعلم الناس بقراءة عاصم ! وكان أقرأ من
(زميله) أبي بكر القارئ ، وكان كذاباً ! ليس بثقة .

وقال ابن المديني : ضعيف الحديث وتركته على عمدي ! .

وقال النسائي : ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه ، متروك .

وقال البخاري : ومسلم : تركوه ، متروك .

وقال ابن خراش : كذاب ، متروك ، يضع الحديث .

فانظر أيها المسلمُ المحبُّ للقرآن وأهله: كيف أن هؤلاء المتسمين بأهل السنة والحديث ، يواجهون حملة القرآن ورواته و المتخصّصين بعلمه و قراءته بالسبِّ والقذف والاتِّهام؟!!

فبالله عليك أيها المسلم الغيور، هل ترضى أن يكون معلّم القرآن و العالمُ به هكذا : رجلاً ، متّهماً بالكذب والوضع ، والأمة تأخذ منه أقدس نصٍّ و أعظمه ! و هو الذي أجمع المسلمون على قراءته وتواترت بينهم مدى القرون ؟!.

والرسول الأكرم ﷺ قد كرم حملة القرآن :

فقال ﷺ: أشرف أمتي حملة القرآن.

وقال ﷺ: حملة القرآن هم المخصوصون برحمة الله ، الملبسون نور الله ، المعلّمون كلام الله ، من عاداهم فقد عادى الله ، ومن والاهم فقد والى الله.

وقال ﷺ: حملة القرآن عُرفاء أهل الجنة.

وقال في وصيته لأبي ذرّ : من إجلال الله إكرام حملة القرآن العاملين به. ويكفي في الردّ على إساءة أهل الحديث بقراء القرآن: أن الأمة اتّفقت على قبول قراءتهم وتداولها.

وقد تنبّه شيخ الإسلام الشافعيّ الإمام تقيّ الدين السبكيّ (المتوفى ٧٥٦) إلى هذه النكته ، فردّ على من قال في (حفص القارئ): إنّه كذاب ، متروك ، يضع الحديث ؟! وقال : عندي أن هذا القول سرفٌ ، فإنّ هذا الرجل إمامٌ قراءة ، وكيف يعتقد أنّه يُقدم على وضع الحديث والكذب و يتفقُ الناس على الأخذ بقراءته ؟ (شفاء السقام لتقيّ الدين السبكي ص ٩٥).

لكن المغالين من أهل الحديث ، في حُبِّ ما لفقوه من قواعد الجرح و

التعديل ، لا يُبالون بما سينجرُ إليه التزامهم ، حتّى لو انجرّ إلى الإساءة بأعظم نص وأقدسه وهو القرآن؟ ولو كانوا يحبّون القرآن ، لأعرضوا عن تلك القواعد التي صنعوها ، ولحافظوا على كرامة القرآن من أن يمسّها أحدٌ بسوءٍ ولو بالإشارة ، أو بنت شَفَةٍ.

ولم يكن نصيبُ عاصمٍ بن أبي النجود الأسديّ بأحسن بكثيرٍ من صاحبه ، فقد وجّهوا إليه تهمة سوء الحفظ! وقالوا: له أوهام!!

وحاول الذهبيّ في (سير أعلام النبلاء ٢٦٠/٥) الاعتذار عن ذلك ، في ترجمة عاصم ، فقال: ما زال في كلّ وقت يكون العالم إماما في كلّ فنٍّ مقصّرا في فنون ، وكذلك كان حفصٌ ثبتا في القراءة واهيا في الحديث .

نقول: التقصيرُ في الفنّ وحتّى الوهنُ فيه أمرٌ محتملٌ لو كانوا اتّهموه بهما ، واكتفوا! لكنّ حفصا اتّهموه بالكذب والوضع ومن المعلوم أن الكذاب والوضّاع ، تُسلبُ الثقةُ منه؟ ولا يطمئنّ السامعُ بما يقوله وينقله بل ولا بما يفعله؟ لأنّه يحتمل في كلّ كلمةٍ منه: الخيانة والكذب والنقل المخالف ، فكيف يُوثقُ بمن يكذب أن ينقل كلام شيخه صحيحا؟ ومن يضع الحديث: أن لا يضع قراءة أو كلمة أو حرفا ، وينسبه إلى قراءة شيخه؟!

ومن كان سيّئ الحفظ ، له أوهام؛ فما هو المؤمنُ منه أن لا يَهمَ أو يُخطيء في ما ينقله من قراءته للقرآن؟.

فإذا كانت الوثاقة والصدق والأمانة والحفظ ، مطلوبةً في نقل الحديث الذي هو كلام الرسول ﷺ فهي في نقل القرآن وحكايته أكثرُ مطلوبةً وأشدَّ ضرورةً لأنّه كلام الله عزّ وجلّ .

ولكن تلك المحاولات المسيئة تذهب أدراج الرياح لما نجد الأمة قد اتفقت على القرآن بهذه القراءة المنقولة عن هؤلاء القراء الكرام ، فيكشف اتفاقهم على قبول هؤلاء القراء ، عن ثقتهم و أمانتهم وضبطهم . وكرامتهم عند الله ورسوله والمؤمنين ، لما تحمّلوا القرآن وتخصّصوا لنقله وحفظه وإبلاغه.

الشيعة يعتمدون هذا القرآن دون غيره :

وإذا عرفت أنّ هؤلاء الرواة للقرآن والقراء هم من الشيعة ، تيقنت أنّ النصّ القرآنيّ المقدّس هذا المتداول في أيدي الناس ، وهو الذي اتفقت عليه الأمة ، هو ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾ الآية (١) سورة البقرة (٢).

وهذه مفخرة عظيمة لهم ، أنّ المعجزة الإلهية الخالدة بقيت منقولة مصونة عندهم ، وعلى أيديهم ، وكذلك الجهود الجبارة التي بذلها علماء الشيعة في سبيل القرآن بهذا النصّ المتداول ، منذ صدر الإسلام وحتى اليوم ، تدلّ بوضوح على اهتمام لا حدّ له بالحفاظ على نصّه:

فأوّل من وضع نقط المصحف هو أبو الأسود الدؤليّ ظالم بن عمرو البصري صاحب علم النحو ، أو تلميذه يحيى بن يعمر العدواني البصري القارئ ، وكلاهما من الشيعة .

وأوّل من صنّف في القراءات وغريب القرآن ومعاني القرآن: أبان بن تغلب. الشيعيّ العالم المشهور.

وصنّف في مجاز القرآن يحيى بن زياد الفراء (المتوفى ٢٠٧) و

الشریف الرضیّ (المتوفی ٤٠٦) من أعلام الشيعة.
وصنّف في أحكام القرآن: محمد بن السائب الكلبيّ المفسّر (المتوفی ١٤٦).

وأما القراء والمؤلفون في علوم القرآن من الشيعة ، فكثيرون (راجع عنهم تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام للسید حسن الصدر ، و الجزء الأول من أعيان الشيعة للسید الأمين العاملي) فنجد أعمال هؤلاء كلّهم إنّما هي تدور على النصّ الموجود من القرآن الكريم ، ممّا يتحقّق به إجماع عملي على أنّه هو المقطوع به ، لا غيره.

وكذلك لو راجعت كتب الفقه عند الشيعة ، لتجدنهم إنّما يستدلّون بالآيات القرآنيّة كما هي مثبتة في القرآن الكريم المتداول ولم يستدلّوا بما ليس فيه أبدا ولا يحتجّون بغير ما فيه بعنوان القرآنيّة ، إطلاقاً ، وهذا واضح بالعيان.

وكذلك بقيّة علمائهم ، في اللغة ، والكلام ، والنحو.

وأما المفسّرون منهم ، فهي هي كتب التفسير عند الشيعة كسائر المسلمين إنّما تُعنونُ الآيات التي يريدون تفسيرها كما هي موجودة في القرآن المتداول ، لا غيرها ، ثمّ يوردون التفاسير.

حتّى تلك الكتب التي ألفها أهل الحديث الجامعون لكلّ ما روي و نُقل وهو التفسير بالمأثور ممّا فيه ذكرٌ لروايات مثارة ، فإنّما أوردوها بعنوان التفسير أو التأويل ، في ذيل الآية التي وردت في القرآن ، و وضعوا النصّ القرآني المُفسّر هو النصّ الموجود في المصحف ، لا غير.

وكذلك نُسخ القرآن الكريم التي كتبها خطاطون من الشيعة تجدها

كلّها موافقةً للمصحف الموجود ، بلا أدنى تفاوتٍ ، وهذه النسخُ يصلُ تاريخُها إلى القرن الأوّل والثاني ، وفيها نسخٌ منسوبةٌ إلى الأئمة عليهم السلام أنفسهم ، وإذا علمنا أنّ هذه الجهود مستمرةٌ متواصلةٌ من القرن الأوّل وحتّى القرن الحاضر ، ووجدنا اتّفاقها على نصٍّ موحدٍ هو المصحف الموجود ، علمنا بيقينٍ عدمَ احتمال خلاف ذلك ، وعلمنا ببطلان نسبة نصٍّ آخر إلى أيّ أحدٍ.

وضلّت مساعي دعاة السوء والتفرقة ، وعلم المسلم أن من يُثيرُ التهمة وينسبها إلى الشيعة أو أهل السنّة : إنّما هو معادٍ للقرآن مسيٍّ إليه ، قبل أن نعدّه كاذباً على طائفة كبيرةٍ من المسلمين ، أثبتوا أنّهم أنصارُ القرآن و المجاهدون في سبيله علماً وعملاً.

الفصل الثاني : الصحابةُ والقرآنُ

لم يقتصر تجاوز الحشوية أهل الحديث ، في ما يرتبط بالقرآن ، على جانبٍ واحدٍ ، وقد عرفنا كيف أنّ التزاماتهم المتشدّدة بالحديث ، كانت على حساب القرآن ، وفي هذا الفصل سنقف على أنّ تصرّفاتهم أدّت إلى الإساءة إلى كرامة الصحابة حملة القرآن أيضا ، بالإضافة إلى ما يمسّ القرآن ذاته ! حيث نسبوا إليهم ما يفهم منه أنّ الصحابة اختلفوا في نصّ القرآن ، ولهذا تعدّدت مصاحفهم ، و لنفس السبب أحرق عثمان المصاحف غير الواحد المتفق عليه ؟ .

ولكنّ هذا كله باطلٌ لما نبّينه في هذا الفصل .

الصحابةُ حملةُ القرآن :

لا شكّ أنّ المؤمنين الذين كانوا مع الرسول ﷺ وفي خدمته لهم شرفٌ عظيمٌ بتلك الصحبة المباركة ، حيث كانوا يرتبطون بمعين القدس والوحي ويعيشون في أجوائه الطاهرة الشريفة ، و كانوا يتسابقون إلى خدمته ، وامثال أوامره وتنفيذ إرادته ، وكانوا يتفانون في حبه ، ويكرمون

شخصه ومقامه ومقاله ، فهم أسعدُ الناس في الوجود بلقائه والتزوّد من نور وجهه ومن كلامه ، ولقد كانوا يعظّمونه ويقدّسونه بشكل أعجب الناس ، وكانوا حريصين كلّ الحرص على الائتمام به واتباع أوامره واجتناب نواهيه.

ومن أهمّ ما كان هو ﷺ يحثّهم عليه ويؤكّده عليهم ، هو حفظ القرآن وضبط آياته ، عندما كانت تنزل وحيا من الله تعالى ، فقد عيّن منهم كُتّاباً للوحي عديدين بلغوا (أربعين كاتباً) فكانوا رضي الله عنهم أوعية الوحي الأمّنة ، وحفظته الأقوياء ، ورعاه الأوفياء ، ودعاه الأصفياء ، لا يكلّون عن العمل به ، ولا يتهاونون في حفظه ، وعلى أيديهم كان بناء القرآن ، وعلى عواتقهم صار حمله وضبطه ، وبجهودهم ثبت نصّه في المصحف ، وانتشر وتواتر ، حتّى وصل إلينا ، والحمد لله على نعمه ، فجزاهم الله عن القرآن ، والرسول ، والمسلمين ، خير الجزاء.

لكن أصحاب الحديث ، المدّعين لحبّ الصحابة ، والدفاع عنهم ، ورطوا الصحابة في مأزق الاتّهام بالتلاعب بالقرآن ، وذلك بما روه عنهم من خزعبلات وتوافه ، وإثارتها في وجه نصّه المقدّس النير.

ونحن إذ نستنكر مثل هذا العمل ، نُزّه الصحابة الكرام من مثل هذا الاتّهام ، ولا نصّدق بأيّ خبر يُروى فيه مثل ذلك ، حتّى لو صحّحوا له ألف إسناد! بل كلّما زادت أسانيد هذه الخرافات صحّة ، ازدادت ضعفاً وخوراً ، لأنّها مهما بلغت لم تبلغ مرتبة إجماع الأمة والتزامها المفيد للعلم الذي هو ضروري لإثبات القرآنيّة ، كما أسلفنا ، وهذه الأسانيد وأمثالها لا تخرج عن الظنّ ، مع أنّها ضعيفة واهية ساقطة بالمرّة ، كما سيّتضح.

مصاحف الصحابة:

أَنْ يَمْلِكَ كُلُّ صَحَابِيٍّ مَصْحَفًا ، هَذَا أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ ، بَلِ الصَّحَابِيُّ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَمْلِكَ الْمَصْحَفَ الَّذِي شَاهَدَ نَزُولَ آيَاتِهِ وَعَايَشَ أَحْدَاثَهَا . وَعَرَفَ أَسْبَابَهَا ، فَلَا نَسْتَبَعُدُّ لَوْ سَمِعْنَا بِمَصْحَافٍ لَجَمَعَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، لَكِنْ الَّذِي يُوْجِبُ الْعَجَبُ وَالْأَسْفَ أَنْ أَهْلَ الْحَدِيثِ نَسَبُوا إِلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ مَصْحَافَ تَتَخَالَفُ فِي مَا بَيْنَهَا ، يَزْعُمُونَ صَحَّتْهَا ، وَيُصِرُّونَ عَلَى أَنَّ مَا فِيهَا مِنَ الْمَخَالَفَاتِ: قُرْآن!

وهذا أمرٌ مخالفٌ للضرورة ، ولإجماع الأمة على الالتزام بتمامية هذا القرآن المتداول ، ورفض ما سواه ، مهما كان منقولاً عن صحابيٍّ أو غيره؟ وقد ذكر السجستاني في كتاب (المصاحف ص ٦٠، ٩٨) في باب اختلاف مصاحف الصحابة اسم (١٠) مصاحف للصحابة ، وفي ما يليه (ص ٩٨، ١٠١) اسم (١٠) مصاحف للتابعين ، و ذكر في كلٍّ منها كلماتٍ أو جملاً زاعماً أنها آياتٌ مرويةٌ بالأسانيد !!.

ومن الواضح لكلِّ ذي لُبٍّ أَنْ تَلِكِ المروياتُ بعيدة كلَّ البعد عن القرآن ؛ لفظاً وبلاغاً ، وبهاء وروعةً ، وروحاً وجاذبيةً ، ومعنىً ودلالةً ! ! ومع كلِّ هذا فنحن نستعرض بعض تلك المرويات ، لنجد ما هو واضحٌ من كونها مخالفةٌ للحقِّ الذي يجب أن يتَّبع.

مصحف أبي بن كعب:

أبي بن كعب الأنصاري من كبار القراء من الصحابة ، حتَّى رَوَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ! فقرأ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ

كفروا ... ﴿ فقرأ فيها : ولو أن ابنَ آدمَ سألَ وادياً ﴾ (رواه السيوطي في الدرّ المنثور ٦ / ٣٧٨).

وهذه الزيادة مروية عن آخرين من الصحابة ، إلا أن المهم أمرُ الربِّ رسولَه بالقراءة على أبي ؟ ! (صحيح البخاري ٦ / ٩٠ و صحيح مسلم ٢ / ١٩٥).

فإلى مثل هذا الصحابي نسبوا الخلاف مع المصحف ، ورووا أنه كان في مصحفه زيادة (وهو أب لهم) في آية: ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ وسردوا قصة جاء فيها : أن غلاماً كان يقرأها فمرَّ به عمرُ فقال له: (حكها) فقال الغلامُ: لا أحكها ، وهي في مصحف أبي ، فانطلق عمر إليه فقال له أبي : إني شغلني القرآنُ وشغلكَ الصفقُ بالأسواق. (رواه عبد الرزاق في المصنّف ١٠ / ١٨١ ، و السيوطي في الدرّ المنثور ٥ / ١٨٣ عنه وعن سعيد بن منصور وابن راهويه وابن المنذر والبيهقي وغيرهم).

فلم يكتف الراوي بزيادة الكلمة وكونها في المصحف موحياً أنها قرآنٌ ، ولم يفصل :

هل أنها كتبت في صلب المصحف أو في الهامش؟

وهل كتبت بخط المصحف أو بخط آخر؟ حيثُ يحتملُ أن تكون تفسيراً أو توضيحاً!

بل ذكر القصة وفيها تجاوزُ الغلام على عمر ، وتعدّي أبي على عمر! لماذا كل هذا؟

ولماذا يتدخلُ الخليفة في مثل هذا ، وكثيرٌ من أمثاله مطروحٌ ومفروضٌ ، ومسكوتٌ عنه ؟

ثمّ ، إنّ كانت عقيدة التحريف بالزيادة في القرآن ولو بحرفٍ واحدٍ أو كلمةٍ واحدةٍ ، موجبةً للكفر والخروج عن الإسلام؟ فما هو الحكم على أبيّ ابن كعب؟ الذي أضاف جملة (وهو أبّ لهم) ذات الكلمات الكثيرة وكتبها في مصحفه ولم يحذفها ولم ينتبه إلى أنها منسوخة التلاوة بالرغم من تنبيه عمر له و تعريفه بعدم كونها قرآناً؟ و مع عدم وجودها اليوم في القرآن المتداول ممّا يدلّ على خطأ أبيّ وصواب عمر !

فأين علم أبيّ ومعرفته بالقرآن ، من علم عمر ؟؟؟!!

ثمّ لماذا بقيت هذه الروايةُ وأمثالها تُتداول وتُسجّل وتُنقلُ وتدخلُ في المؤلفات التي جمعها المحدّثون والحفاظ والفقهاء إلى يومنا هذا ؟ من دون نكير من السلف ولا الخلف ؟؟؟

إنّ الإجابة على هذه الأسئلة ، وأخرى مثلها ، تتضحُ بكلمة واحدةٍ ، هي أساسُ المشكلة كلّها ، وهي حبّ الحشوية أهل الحديث التكثر من منقولاتهم ومسموعاتهم ومروياتهم ، واعتزازهم بها ، حتّى في مواجهة أكثر الأمور وضوحاً وضرورةً ، بل وأعظمها قدسيّةً وخطورةً وهو القرآن الكريم وتماميّةته.

إنّ القرآن العظيم ، الذي بنيتُ عمارته على أساس محكم بوضع كلّ حرفٍ في موضعه المناسب ، وكلّ نقطةٍ على حرفها اللائق ، وكلّ كلمةٍ في مكانها المتناسق ، المؤدّي إلى وحدة النغم والنسق والجرس ، وهي المعجزة الخارقة في الفصاحة والبلاغة والبيان ، إنّ هذا القرآن البالغ إلى هذه القمة لا يمكنُ أن يتزحزحَ عن موقعه برواية أو أخرى ، تحتوي على ما يغيّر ذلك بل إنّ طبيعة النّفس القرآنيّ ، تستبعد كلّ هذه الأخبار ، وترفضها.

أضفُ إلى ذلك الإجماع العظيم والتواتر الوثيق في القرون ، والمتصل بعصر النبوة الأزهر ، و التحدي الصارخ بكل سورة سورة ، و الجمال اللائق بكل آية آية ، بل ، وكل كلمة وحرفٍ ، في مواقعها الثابتة من هذا المصحف المتداول!

هو الدليل القاطع على بطلان أمثال هذه الروايات الأحاد ، المليئة بالمناقضات ، والمهزوزة أمام التساؤلات.

مصحف عبد الله بن مسعود :

وما نُسِبَ إلى مصحف ابن مسعود أدهى وأمر ، فإن الرجل بالرغم من تدخله مع الحكام ووقوفه إلى صف عمر في طول خلافته ، وسيره وراءه وفي ظله ، وإفتائه برأيه وفقهه ، إلا أنه لم يجد عند عثمان ذلك المقام المقرَّب ، فنفر منه ، ولم تكن له قدرة عليه إلا أنه اتخذ من مسألة جمع عثمان للقرآن ذريعة لإنفاذ ضغائنه ، فكثرت مخالفاته المروية للمصحف المتفق عليه ، وكان يطعن في زيد الذي عينته السلطة لاستنساخ المصحف!

ولو كان ابن مسعود يتقي الله لكف عن كلامه في القرآن ، كرامة للقرآن و تنزيهاً له عما جاءت به تلك الأحاديث من أقاويل وأباطيل!

فامتألت الصحف والكتب والمؤلفات بمنقولات عن ابن مسعود تخالف القراءة المعمول بها ؟ حتى نُسِبَ إليه ما نُسِبَ إلى الخوارج من زعمه وجود الزيادة في القرآن! وحذفه ﴿ المعوذتين ﴾ من مصحفه ، وأدعائه أنهما (حِزْزان) عوذ بها الرسول سبطيه ، و ليسا قرآنا ! وسيأتى حديثنا عن هذا.

وهكذا حمل المغرضون ابن مسعود أغراضهم المسيئة إلى كتاب الله ، ونسبوا إليه أحاديث فظيعة ، نشيرُ إلى بعضها :

ففي عنوان (مصحف عبد الله بن مسعود) أورد السجستاني ما أسند إليه أنه قرأ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ نَمْلَةٍ ﴾ !!

وقد وردت كلمة ﴿ مِثْقَال ﴾ (٨) مرّاتٍ في القرآن ، أضيفت إلى كلمة ﴿ حَبَّة ﴾ في موردين ، وإلى كلمة ﴿ ذَرَّة ﴾ في ستّة موارد ولا أظنّ أنّ المطلّع على آيات القرآن يشك في جهل راوي هذا الخبر ، فإنّ الموارد كلّها تدلّ على أنّ كلمة ﴿ مِثْقَال ﴾ وهو يعني ما لا بدّ أن يُضاف إلى جنس موزون ، وليست النملة من ذلك قطعاً ؟

ولو بلغت سخافة الرواية وراويها إلى هذا الحدّ ، مع مساسها بكرامة القرآن وعظمته وبلاغته ، فإنّ المسلم يربّؤ بنفسه أن يصدّق بها ، ولكنهم السلفية أهل الحديث والسنة ، المعتزّون بكلّ ما سمعوه من حضرات المشايخ وبالأسانيد التي لا يمكن رفضها ! وإلاّ أصبحوا روافض ! .

وأهل الحديث هؤلاء لا يتجاوزون الروايات ، ولا يخالفونها حتّى لو كانت هي مخالفةً للكتاب الكريم!!.

ولقد كان عبد الله بن مسعود يحتلّ موقعاً مهماً في القراءة ، حتّى أنّ قراءته بقيت متداولةً إلى زمن أبي حنيفة ، وكان فقهاء الحنفية يستدلّون بما في مصحفه من الكلمات التي ليست في مصحف المسلمين ، يعتبرون أنها (قرآنٌ) . (فلاحظ أصول السرخسي ٢ / ٨٠).

وقد استدّلوا في فقههم بمصحفه ومصحف أبي كثير ، فاستدلّوا بأنّ القنوت بمعنى القراءة ، لأنّه مكتوبٌ في مصحف أبيّ وابن مسعود في سورتين . (المبسوط للسرخسي ١ / ١٦٥).

وقالوا: في مسألة تتابع قضاء شهر رمضان: ونحن أثبتنا التتابع بقراءة

ابن مسعود فإنها كانت مشهورةً إلى زمن أبي حنيفة ، حتّى كان سليمان الأعمش يقرأ ختماً على حرف ابن مسعود وختماً من مصحف عثمان (المبسوط للسرخسيّ ٧٥ / ٢ و ٧٥ / ٤ و ٨ / ١٤٤).

واستدلّوا بقراءته في النفقة على الزوجة في العدة (المبسوط ٢٠٢ / ٥) وانظر (المبسوط ٢٢٣ / ٥ و ١٤ / ٦) وقال في (٢٠ / ٧) وقراءته لا تتخلّف عن سماعه من رسول الله ﷺ ولا حظ (١٦٦ / ٩) وقيد بقراءته ما في المصحف المشهور في (١٦٧ / ٩).

وقد بقي مصحف ابن مسعود قرونا بعيدة ، فقد كان موجوداً في بغداد عام (٣٩٨) كما في (المنتظم لابن الجوزي ، الجزء السابع) ولأخبار مصحف ابن مسعود أبعادٌ أخرى سنذكرها في الفصل القادم.

مصحف عائشة:

ولقد عنون السجستاني لهذا المصحف ، وروى عن مولى لها أنها أمرته أن يكتب لها مصحفاً ، وأنها أمرته إذا بلغ آية : ﴿ حافظوا على الصلوات .. ﴾ أن يؤذنها ، فلمّا بلغ آذنها ، فأملت عليه : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى و صلاة العصر ﴾.

ثمّ روى أنّهم وجدوا ذلك في مصحفها. ونسبوا مثل ذلك إلى أمّ سلمة (المصاحف للسجستاني ص ٩٨).

و روي عن مصحف عائشة أنّ فيه إضافةً على آية الصلاة على النبي ، قولها: (وعلى الذين يصلّون الصفوف الأولى). (الإتقان للسيوطي ٧٣ / ٣).

و مع انفراد عائشة بهذه الزيادات ، و عدم وضوح دورِ لها في كتابة القرآن في عصر النبوة و لا بعده ، و إنما أوكلت الأمر إلى ناسخه و هو غلامها ، فإن مخالفة ما جاءت به للنص المتواتر تكفي لردّها و ردّ ما جاءت به !.

و لكنّ الشأن في نسبة مصحف إليها مجرّد هذه الزيادة ؟
هل هو من أجل إثبات اسمها في مثل هذا المعترك الهامّ ، كما تدخّلت بنفسها في معارك الحروب الداخليّة بين المسلمين ؟

أم للتسوية بينها وبين ضرّتها حفصة التي كان لها مصحف ؟
ولا يبعد هذا ، لأنّ القصّة المثبتة في مصحفها تتفق مع قصّة مصحف حفصة تماماً في أنّها أمرت إنساناً أن يكتب لها مصحفاً و قالت : إذا بلغت تلك الآية فأدّني ، فقالت : اكتبوا : (و صلاة العصر) . (المصاحف للسجستاني ص ٩٥ ، ٩٧).

و العجب أن تكون مصاحف أزواج النبي ﷺ كلّها متوافقة في شكل الرواية وقصّتها ، وموضع الزيادة ولفظها ! وهي - كلّها - مخالفة لقرآن المسلمين المتواتر في أيديهم !!.

أ فلا يرتابُ الناظرُ في هذا ؟

لكنّ مثل هذا لا يهمّ أصحاب الحديث و أهل السنّة ، لأنّ القصص قد بلغتهم هكذا بالأسانيد الكثيرة ! فيجب قبولها !!.

و لا يبعد أن تكون هذه المصاحف كلّها افتُعلت ليقابل بها (مصحف فاطمة رضي الله عنها) ؟ فكيف يكون لابنة الرسول مصحفٌ ، ولا يكون لأزواج النبي مصاحف ؟

ظناً من أولئك الواضعين لمصاحفهن أن لفاطمة ^١ مصحفاً يعني قرآناً خاصاً! فافتعلوا لهن ما يُرضيهن ، ويُساوي بينهما.

بينما مصحف فاطمة ^{عليها السلام} لم يحتو على شيء من القرآن ، وإنما محتواه أمورٌ أخرى. (الكافي للكليني ١ / ١٨٧) و تسميته بالمصحف تسمية لغويةً بحتة ، فكل مجموعة ورقية تقع بين دفتين يُسمى (مصحفاً). (لاحظ الإتيان ١ / ٥٨).

ولعائشة أحاديث أخرى ترتبط بالقرآن كقولها: نزلت آية الرجم و رضاءة الكبير عشراً ، ولقد كان في صحيفة تحت سريري فلما مات رسول الله وتشاغلنا بموته ، دخل داجنٌ فأكلها. (رواه ابن ماجه في سننه).

إن حديث (آية الرجم) يوحى ما كانت عليه عائشة من مسابرة عمر في التزاماته ، وسيأتى أن آية الرجم من أهم ما نسب إلى عمر ومع ذلك فإن انفرادها بحديث الصحيفة المأكولة ، وغموض تاريخ هذه الصحيفة وكتابتها ، كافيان للريب فيها ، ولو كانت قرآناً معترفاً به لكانت مما لا ريب فيه ، ولم تنحصر نسختها بهذه التي أكلت!

مصحف عمر بن الخطاب:

لقد عنون السجستاني لهذا المصحف ، ولكنه أورد تحته رواياتٍ مضمونها أن عمرَ قرأ آياتٍ على خلاف المصحف المعروف وليس في واحدٍ منها أن ما ذكر واردٌ في ما يُسمى (مصحفاً) لعمر! ومع كثرة ما روي عن عمر في دعاويه حول الآيات المفتعلة فلم ينسب فيها لنفسه مصحفاً ، وهي :

رواية الرجم. (رواها البخاري ومسلم وأحمد) ووافقه عائشة ، كما

سبق .

ورواية (لا ترغبوا). (رواها البخاري ومسلم).

ورواية الجهاد. (رواها السيوطي في الاتقان ٣/ ٨٤ والدر المنثور ١/

١٠٦).

ورواية الفرائض. (رواها السيوطي في الدر المنثور ١/ ١٠٦. وقد زعم

عمر فيها أنها كانت في المصحف تُتلى لكنّه لم يجدها بعد ذلك !

بينما يعترفُ هو في آية الرجم أن إضافته لها على المصحف يسمّى
زيادة عند الناس ، ويؤكد: والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس: زاد عمر

ابن الخطاب في كتاب الله لكتبتها. (فتح الباري شرح البخاري ٣/ ١٢٧).

وكلمة (الزيادة) تدلّ على وجود مصحفٍ كامل عند الناس يعرفون ما
يُزاد عليه وما يُنقص منه ، فلا يمكن التصرّف فيه ، إطلاقاً.

و لو كان عند عمر مصحفٌ خاصٌ ، وكان جازماً بقرآنية ما ذكره و
رواه ، لأضافه عليه من دون تحرّج ، ولا تحوّفٍ من قول الناس ولم يسمّه
هو زيادة ! كما نُسبَ إلى غيره من الصحابة في مصاحفهم ، لكنّه لم يفعل ،
لأنّه لم يكن عنده مصحفٌ خاصٌ غير ما في أيدي الناس .

وأما ما كان عند حفصة ، فقد صرّحوا بأنّه الصحف التي أمر أبو بكر
بكتابتها ، فكانتُ عند أبي بكر حياته حتّى مات ، ثمّ عند عمر حتّى مات ،
ثمّ عند حفصة ، فأرسل إليها عثمانُ فأبّت أن تدفعها إليه !! حتّى عاهدها
ليردّها إليها ، فبعثتُ بها إليه ، فنسخها عثمانُ في هذه المصاحف ، ثمّ ردّها
إليها ، فلم تزلُ عندها حتّى أرسل مروان فأخذها ، فأحرقها. (المصاحف

للسجستاني (ص ١٥، ١٦).

و مع هذا فقد ذكروا أنّ عمر هو أوّل من جمع القرآن في المصحف.
(المصاحف للسجستاني ص ١٦، ١٨).

لكن ليس لهذا المصحف ذكرٌ ولا أثرٌ بعد ما زُعِمَ من جمعه ، وإن
كانوا قد سجّلوا له هذه الفضيلة !

وحتّى لو لم يكن عمر صاحب مصحفٍ ، فإنّ الغلاة من أهل السنّة ،
لم ينقصوا من كيل فضائله شيئاً و على حساب القرآن الكريم ، فقد ربّوا له
ما هو أهم من مجرد مصحف يُجمع على يديه ألا وهو :

موافقات عمر :

إنّ من غلّوا أهل الحديث في الالتزام بكلّ واردةٍ منه و شاردة و
انصباعهم لما يوافق هواهم في الأشخاص ، ولو على حساب العقيدة
ومصادرها ، هو هذه القضية .

فلو تأمّل المسلم - حقّ التأمل - في ما يترتب عليها لاستنكرها و ابتعد
عن راويها ، و عرف أنّ أهل الحديث يتجرّدون عن كلّ فهمٍ ، ودرك ، و لا
يُقيمون للقرآن و لا للرسول ، ما يستحقّان من الكرامة والقدر ، بمنهجهم
الخطيء في الالتزام بكلّ ما هبّ ودبّ و وردّ من الأحاديث المخالفة حتّى
للكتاب والسنّة.

فقصة موافقات عمر : أصلها أنّ القوم بلغّتهم الروايات تقول أنّ عمر
كان يسبق القرآن في مواقع ، فيقول شيئاً أو يحكم حكماً فينزل الوحي
القرآني (موافقا) لكلامه ، ورأيه. فرووا عنه - نفسه - قوله : وافقت ربّي في

ثلاث: مقام إبراهيم ، والحجاب ، وأسارى بدر. (رواه مسلم).

ومعنى هذا الكلام على ظاهره ثقیل جداً على الغلاة في عمر، حيث يحرص فيه موافقته للرب في هذه الثلاث فقط ، دون غيرها !

لكن ابن حجر يقول : والمعنى وافقني ربي ، فأنزل القرآن على وفق ما رأيت ، ولكن لرعاية الأدب أسند الموافقة إلى نفسه. (فتح الباري ج٧).

وإذا كان عمر يتأذب مع الرب والقرآن ، فلماذا يتجاوز شيخ الإسلام ابن حجر هذا الأدب ؟ إنه الغلو في حب عمر !

و من الموافقات تلك : حكم ترك الصلاة على المنافقين ، فالرسول ﷺ صلى على منافق ، وعمر نهاه عن ذلك (!) فتزل قوله تعالى : ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ﴾ موافقاً لعمر ومخالفاً لعمل الرسول !!

بينما لم يدع مثل هذه الدعوى أي أحد من كبار الصحابة و سابقهم إلى الإسلام ؟ ! بل ، وحتى الرسول ﷺ لم يكن ليعلم ما يوحى إليه قبل نزول الوحي عليه ، وقال الله تعالى مخاطباً إياه : ﴿ ما كنت تدري ما الكتاب ﴾ ونهاه عن التصدي لمثل ذلك فقال : ﴿ ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه ﴾.

ولكن عمر يجوز له ذلك ، في حديث الحشوية ، ولم يقنعوا حتى رووا منسوباً إلى أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) أنه قال: ما كنا نبعد أن تكون السكينة تنطق بلسان عمر! (الترمذي).

وحتى رووا فيه مرفوعاً : إن الله جعل الحق على لسان عمر و قلبه. (ابن سعد في الطبقات وأبو داود وابن ماجه)

و رَوُوا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ لَهُ : **إِيْهِ ، يَا بِنَ الْخَطَّابِ ، مَا لَقِيكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَيْجًا — قَطُّ — إِلَّا سَلَكَ فَيْجًا غَيْرَ فَيْجِكَ** . (البخاري ومسلم وأحمد)

قال ابن العربي: الحقّ دائرٌ على لسان الصحابة ، وخصوصاً العشرة ، بيدَ أنَّ عمرَ خُصَّ به لما كان فيه من جزالة القول ، وإصابة الرأي ، وترك المراعاة في ذلك . (عارضه الأحمدي ١٣/١٤٣) .

ورروا : أَنَّ الشَّيْطَانَ لِيَخَافُ مِنْكَ يَا عُمَرُ . (الترمذي) !
بينما يروون أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿... أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ نَزَلَتْ فِي الرَّسُولِ ﷺ ! .

و لقد اهتمَّ العامَّةُ بهذه الموافقات حتَّى تعدَّدت فيها المؤلَّفات، منها:
١ - الدرّ المستطاب في موافقات سيّدنا عمر بن الخطّاب ، للعمادي.
ذكر في (الفهرس الشامل (علوم القرآن) ٢ / ٧٦٢) .

٢ - نظم الدرر في موافقات سيدنا عمر ، لمحمّد رضيّ الدين الغزّي
الدمشقي صاحب تفسير (الجامع المقتضب النافع) المنظوم في (١٢٠) ألف بيت.

٣ - منظومة للسيوطي في موافقات عمر للقرآن اسمها (قطف الثمر)
مطبوعة مع الحاوي للفتاوي.

٤ - شرح منظومة السيوطي ، لمحمّد علان المكيّ الصديقيّ أنظر
(مشيخة أبي المواهب الحنبلي ص ٨٤ وخلاصة الأثر للمحبيّ ٤ / ١٨٤) .

إنّ مثل هذه الروايات التي تنافي كرامة القرآن ، والشريعة ، وكرامة الرسول والرسالة ، وفيها الغلوّ الواضح في شأن الصحابة؛ لا بدّ أن تطرح

ويُضرب بها عرض الجدار ، لأنها تُخالف الوجدان والعلم والواقع .
 لكن أهل الحديث يؤمنون بها ، لأنهم تلقوها من المشايخ ، وإن
 أطبقت على خلافه عقول أهل الإيمان !
 فكيف يتصور مؤمن أن يكون لعمر من المنزلة ، ما ليس للرسول ﷺ
 ! ولكن لو شككت في هذا ، أو تساءلت عنه : فأنت رافضي خبيث !!
 و لو أن الشيعة ، نقلوا الأقل من هذا لأهل البيت ﷺ لكانوا غلاة
 كفرًا!!.

و هذا واحدٌ من تجاوزات أهل الحديث على كرامة القرآن ، لحساب
 الحديث الوارد عندهم .

تلك قصّة بعض المصاحف المنسوبة إلى الصحابة ، وقد شاهدنا
 ارتباك أحاديثها واضطراب متونها ومحتواها .

ولم ندخل في بحث الأسانيد لأنّ الحديث عنها ذو شجون ، عندما
 نجد الاختلافات الواسعة في الجرح والتعديل عند أهلها ، و مع أنّ تركيب
 إسناد يتألف من رواة جيدين ، و تلفيق أسمائهم أمرٌ هينٌ على مَنْ يتبع هواه
 ويريدُ أن يفرض مشتهاه على أهل الحديث الذين تستهويهم هذه الصنعةُ و
 هذه البضاعةُ .

مصحف عليّ ﷺ :

لكن ، لماذا نسبوا هذه (المصاحف) إلى الصحابة ؟ من المحتمل أن
 يكون ليواجهوا به (مصحف عليّ ﷺ) فما هو حديثه؟
 كان عليّ ﷺ من كتاب الوحي منذ أوّل نزوله وقال ﷺ : ما نزلت

على رسول الله ﷺ آية من القرآن إلا أقرأنيها وأملاها عليّ فكتبتها بخطي ، و علمني تأويلها ... فما نسيتُ آيةً من كتاب الله عزّ وجلّ ، ولا علماً أملاه عليّ فكتبته . (إكمال الدين للصدوق ١ / ٢٠٧) .

قال المعتزلي : اتفق الكلّ على أنّه عليه السلام كان يحفظ القرآن على عهد رسول الله ﷺ ولم يكن غيره يحفظه ، ثمّ هو أوّل من جمعه . (شرح نهج البلاغة ١٧٢) .

واتفقت المصادر على جمعه للقرآن ، وأنّه بعد وفاة النبيّ ﷺ أقسم أن لا يضع على ظهره رداءه [كنايةً عن عدم خروجه من منزله] حتّى يجمع القرآن . (الفهرست للنديم ص ٣٠) .

وقد تضافرت المصادر على أنّه أوّل مصحفٍ جمع في الإسلام (فانظر مصنّف ابن أبي شيبة (١ / ٥٤٥) وطبقات ابن سعد (٢ / ٣٣٨) وابن كثير (١ / ٢٨) .

فظهر أن جمعه عليه السلام للقرآن بعد وفاة الرسول ﷺ ليس بمعنى حفظ القرآن على القلب و الخاطر ، كما أوّله السجستاني (المصاحف ص ١٦) لأنّ المفروض أن عليّاً عليه السلام كان حافظاً للقرآن منذ عهد الرسول ﷺ . وإنّما المراد هو جمعه في دفتي كتابٍ ، كما صرح هو عليه السلام بذلك في قوله : ولقد جيئهم بالكتاب مشتملاً على التزويل والتأويل .

وأشار العلماء إلى عظمة هذا الكتاب :

فعن ابن جرّيّ قوله : لو وجد مصحفٌ عليّ عليه السلام لكان فيه علمٌ كثيرٌ . (التسهيل لعلوم التنزيل ١ / ٤) .

وعن ابن سيرين : لو أُصيبَ ذلك الكتابُ لكان فيه العلمُ . (تاريخ

الخلفاء للسيوطي ص ١٨٥) .

فليس محتوى مصحف عليّ عليه السلام وكتابه هذا هو نصُّ القرآن وحده، بل هو جامع له مع التفسير والتأويل كما صرّح بذلك أهل البيت عليهم السلام وغيرهم .

ومما ينبغي الإعلان عنه أنّه لما عنون السجستاني في (المصاحف ص ٦٣) اختلاف المصاحف وذكر مصحف عليّ عليه السلام لم يذكر فيه إلا رواية واحدة فيها (وَأَمَّنَ الْمُؤْمِنُونَ) بدلَ ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ آخر سورة البقرة ، ولم يذكر أيّ اختلافٍ آخر إطلاقاً ، كما أنّا لا نجد في القراءات نقولاً عن الإمام عليه السلام لقراءات مغايرة لما هو الموجود بيننا من المصحف الكريم ، كما لا تجد أحداً يقول : (كذا في قراءة عليّ) أو (كذا في مصحف عليّ) مشيراً إلى أيّ اختلافٍ !!؟ ولم يجرؤ أهل الحديث على نسبة شيءٍ من الإضافات والبواطيل إلى مصحف عليّ عليه السلام لما هو معلومٌ من تصدي أهل البيت عليهم السلام لذلك .

فإنّ أهل البيت عليهم السلام كانوا يتصدّون لكلّ من يريد إثارة الشغب حول القرآن وبأيّ عنوان كان :

قيل للحسين بن عليّ عليه السلام : إنّ فلاناً زاد في القرآن ونقص منه ! فقال عليه السلام : أكفرُ بما زاد وأؤمن بما نقص (متشابه القرآن و مختلفه لابن شهر آشوب ٧٧ / ٢) .

فهذا الكلام دليلٌ على أنّ القرآن المتداول والمعروف ، كان ذا نصٍّ متكامل مصونٍ ، لا يحتمل الزيادة ولا النقيصة ، بل منزهٌ عن أيّ تصرفٍ فيه ! وليس نصّه إلا المتواتر بين الناس .

ومن الواضح أن الوارد في السؤال إنما هو على وجه الاستنكار لما زُعم من التصرف في القرآن المتداول و المذكور بلام العهد ، وجواب الإمام عليه السلام ناظرٌ إلى الموجود ، بأن نصّه لا يمسه أحدٌ ، فلو نقص أحدٌ منه فالمحذوف محفوظٌ يؤمنُ به حتّى لو لم يكتبه الكاتبُ في نسخه ، ولو زاد فزيادته مرفوضةٌ مردودةٌ حتّى لو كتبها الكاتب في نسخه !.

وأما ما يُروى من الآيات الواصلة إلينا بطريق الأحاد من الأحاديث فهو مغمور مطمور مما اصطنعتة أيدي المنافقين ، وتناقلته صحف أهل الحديث البله الغافلين.

وروى سالم بن سلمة قال : قرأ رجلٌ على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أسمع حروفاً من القرآن ، ليس على ما يقرؤها الناسُ ! فقال أبو عبد الله عليه السلام : كُفَّ عن هذه القراءة ، واقرأ كما يقرأ الناسُ . (الكافي للكليني ٢ / ٤٦٢ ح ٣٢).
وقال عليه السلام : اقرؤوا كما علّمتُم (الكافي ٢ / ٤٦١ ح ١٥) .

وقراءة الحسن والحسين عليهما السلام لا تعدو مصحف أبيهما عليهما السلام وهو المتداول برواية حفص عن عاصم (لاحظ مشكل الآثار للطحاوي ١ / ١٤). وكذا سائر أهل البيت عليهم السلام ويتبعهم سائر المسلمين و شيعتهم المؤمنون في طليعتهم ، والحمد لله ربّ العالمين.

و من هنا فإننا نطمئن بأن ما جمعه الإمام عليه السلام بعد وفاة النبي ﷺ و الذي كان على ترتيب نزول الآيات ومحتوياً على التنزيل والتأويل ، إنما كان كتاباً آخر غير القرآن الجامع لخصوص الآيات الموجودة على هذا الترتيب المتداول بين المسلمين منذُ عصر الرسول الأمين ﷺ وحتّى اليوم .

و من هنا نعلم أن ما في المنقولات عن مصحف علي عليه السلام عند

الشيعة ، مما يحتوي على ما ليس من القرآن ، إنما هو منقولٌ عن كتاب عليّ عليه السلام الحاوي للتفسير والتأويل للآيات.

وأما المصاحف المنسوبة إلى الصحابة واختلافاتها:

فقد عرفتَ بطلان ما احتوته الروايات الأحاد من نسبة ما فيها وتسميتها بالآيات ، وإن اعتبر أهل الحديث أصحاب التكثر ذلك باسم العلم والسنة.

ولا بدّ من التذكير بأننا لم نجد في المصادر ذكر مصحفٍ خاصٍّ لعثمان فلم يذكره السجستاني ولا غيره ، مع أنهم ذكروا بتفصيل قضية جمعه للمصاحف وتوحيدها ، وحرّقه ما سوى الذي اختاره ! وهو الذي كتبه الكتاب له . لكن علمت أنّ القرآن الموجود عند المسلمين إنما هو القرآن المنقول عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام برواية أبي عبد الرحمن السلمي .

وأما نسبة المصاحف المطبوعة إلى عثمان ، وتسميتها بالمصاحف العُثمانية ، أو بالرسم العثماني: فإنّما هي نسبةٌ إلى الخطّاط التركي حافظ عثمان ، الذي تخصّص لكتابة المصاحف ، واتفق رجال الدولة العثمانية التركية على قبول رسمه.

كما اشتهرت في السنوات الأخيرة النسخة التي كتبها الخطّاط السوري عثمان طه .

الفصل الثالث:

مميزات النصّ القرآنيّ

بلاغة القرآن :

لا شكّ أنّ النصّ القرآنيّ يمتاز بميزاتٍ عن الكلام الملفوظ والمسموع والمقروء ، وأنّ له بلاغةً ، خضع لها أفصحُ الناس وأبلغهم ، وقد تحدّاهم ، فلم يمكنهم معارضته والإتيان بمثله ، وصعبَ عليهم ذلك ، حتّى التجأوا إلى اقتحام غمار الحروب والمواجهات المسلّحة ، وسفك دمائهم ، ولو أمكنهم دفعه بمجرد الإتيان بمثله لم يركبوا الأهوال ، ولم يقدّموا للصدّ عنه الضحايا والأموال.

ولا ريب أنّ الإعجاز غير متصوّر في تلك الجمل والمقاطع والكلام الذي جاءت به الأحاديثُ الآحاد غير المتواترة تلك التي يتناقلها أهل الحديث ، ويزعمونها آيات ! . بل على العكس ، فإنّ تلك المرويّات ليست إلا عباراتٍ هزيلةً ركيكةً ، فاقدة لأية جماليّة ، وعلى مستوى أقلّ من الكلام المتعارف المستعمل لدى العوام ، فضلاً عن كلام الخواصّ . فافراً آية قطعاً من (الآيات المكذوبة) التي يتناقلها أهل الحديث ، ويُصرون على إثباتها في ما يسمّونها بمصاحف الصحابة ، لتجدّ بنفسك هذا الأمر .

آيتان مكذوبتان :

مثلاً : سورة البينة (٨٩) في القرآن الكريم ، ذات الآيات الثمان ، جاءت منقولة عن مصحف أبي كعب ، بزيادة آيتين ، متميزتين عن الثمان ، بما ذكرنا ، فهي حسب الرواية :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ (١)
رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مَطْهُرَةً (٢)
فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ (٣)

وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ (٤)
* [إن الدين عند الله الحنيفية ، غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية ،

ومن يفعل خيراً فلن يكفره] *

وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ
وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ (٥)
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ
فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ (٦)

* [لو أن لابن آدم واديين من مال لسأل واديا ثالثاً ، ولا يملؤ جوف ابن

آدم إلا التراب] *

إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ (٧)
جَزَاءُ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَذْنٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ
فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ (٨).

فليقارن قارئ العربية بين الآيات الثمان ، وبين الجمل المنقولة بعد

الآية الرابعة وبعد السادسة ، فإنه يعرف بذوقه مدى الفرق الشاسع بينهما .
ويعلم بيقين أن الزيادة لا تُمْت إلى الكلام الإلهي بصلة لا في لفظ ولا
معنى.

وجمل مدرجة:

واقرأ آيتين في أخبار أهل الحديث ، زعموا أنهما لم يكتبتا في
المصحف:

﴿ ** إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم

[ألا ابشروا أنتم المفلحون]

** [والذين آووهم ونصروهم وجادلوا عنهم القوم الذين غضب الله

عليهم أولئك] لا تعلم نفس ما أخفي لهم من قُرّة أعين جزاء بما كانوا يعملون ﴾ .
(رواه في الإتقان ٣ / ٧٤).

وبوجود مقاطع من نصّ القرآن الكريم في بداية الجملتين المدرجتين و
نهايتهما تتبين بوضوح ركائز الكلمات المضافة ، وتفككها ، وحتى عدم
ارتباطها بالنصّ القرآني المتميز بروعته وبهائه.

وهكذا ، فإن بلاغة القرآن الكريم ، أكبر شاهد على بطلان قرآنية كل
ما ادعي في النقول وأخبار الآحاد ، وأحاديث أهل السنة والمقلدة ، من
الزيادات المدّعاة أنها (آيات) .

وبنفس هذا الدليل نردّ على دعوى أن هذه الآيات قد نسخ تلاوتها ،
فلم تبق مما يُتلى في المصحف ، ولا مما يكتب فيه ، ولم ينتف حجّيتها
القرآنية ، ولذا تبقى أدلة على ما فيها من الأحكام.

كذا يقول أهل الحديث يتوهمون ذلك حلاً لمشكلتهم ، وقد عرفنا أن بعض فقهاء أهل السنة استدّلوا بها ، لا بعنوان أنّها أحاديث ، بل بعنوان أنّها في مصحف فلان ، فهي كانت قرآناً بقراءة فلان ، ويشهد لذلك قول بعضهم في وجه الاستناد : إنه ليس دون روايته في الاعتبار ، ومعنى ذلك أنّ روايته لو كانت مقبولة فهذا يكون مقبولاً ، بل هو أهمّ من مجرد الرواية ، و ليس وجه ذلك إلاّ اعتبار كونه قرآناً ، ولو سابقاً ، لوجوده في مصحف الصحابي ، وإن كانوا يقولون : إنّه منسوخ التلاوة !!

فنقول: إنّ مقولة (نسخ التلاوة) إنّما ترفع سؤال عدم ورودها في المصحف ، وعدم تلاوتها ، وهي في نفس الوقت تثبت قرآنيّتها سابقاً منذ نزولها وحياً قرآنيّاً ، ولذا صحّ عندهم الاستدلال بها معترفين أنّها ليست مجرد حديث نبويّ ، ولا هو حديثٌ قدسيّ ، فينحصر في كونه قرآناً سابقاً .

مع أنّ القرآنيّة تستلزم أحكامها وشؤونها ، وأهمّها هي البلاغة القرآنيّة والروعة الإلهيّة التي يتميّز بها النصّ القرآنيّ ، في كلّ آياته ، حتّى آيات الأحكام.

ومن الواضح - كما أسلفنا - عدم وجود ذلك في ما يدّعى فيه نسخ التلاوة ، من العبارات الواردة في الأحاديث المذكورة ، بل ، على العكس: فإنّ ركاكتها وهزالتها ، وضعف تأليفها ، بمستوى يابأه ذوق العارف باللغة العربيّة وادابها ، و لذلك رفض الفقهاء قراءة مثل ذلك في الصلاة على أنّه قرآنٌ منزلٌ بدلاً عما يجب قراءته من القرآن ، بل قراءته من مبطلات الصلاة قطعاً لأنه كلام آدمي إذا لم يكن دعاءً ، و سيأتي كلام مفصّل عن نسخ التلاوة في الفصل الرابع.

أحكام القرآن:

وللقرآن الكريم ، أحكامٌ في الإسلام ، تتفق عليها المذاهب الإسلامية ، وفقهاء الأمة كافة:

* كقراءته في الصلاة وجوباً في ما يجب واستحباً في ما يستحب .

* ومسألة حرمة المسّ من غير طهارة شرعية .

* واستحباب التلاوة .

* واستحباب النظر إلى النصّ .

* وحرمة بيعه للكفار .

* وغير ذلك من أحكامه الثابتة والمعروفة بين الأمة.

أفهل يلتزم أصحاب الحديث ، بإجراء تلك الأحكام على هذه الآيات المزعومة ، والكلمات والجمل المروية والمنقولة ؟

لا أظنّ أحدا منهم يجرؤ على مثل هذه الدعوى ، كما لم أعثر على شيء في المصادر الميسورة

ولو تردّدنا في ذلك ، فأصالة نفي الأحكام عنها جارٍ في المقام حتّى يثبت خلافه بدليل شرعيّ ، ولا يكفي مجرد الاحتمال فإنّه معارض باحتمال العدم .

فهذه المزعومة ، تنفي عنها القرآنية ولا دليل على خلاف الأصل المذكور.

قطعية القرآن:

ومن ميزات النصّ القرآنيّ هو كونه قطعياً يقينياً لا يتطرّق إليه الظن

و الشكُّ و الريبُ ، كما قال تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لا ريبَ فيه ﴾ وهذا جارٍ في جميع ما بين الدفتين من النصِّ المتداول جميعه ككلّ ، وأجزائه وسوره ، وآياته وكلماته وحروفه .

فنفي الريب يشمل المعاني ويعمّ الألفاظ ، لأنّ مجرد الشكّ في لفظٍ أنّه من القرآن أو لا - كما تسبّبه أحاديث الآيات الخبريّة - فهو يسري إلى معنى تلك الآيات - أولاً - ولا أقلّ من حيث تماميّة المراد وعدمه ، ثمّ الريب يسري - ثانياً - إلى القرآن نفسه ، بسبب الريب في أبعاضه ، فلا يصحّ أن يقال لمثل ذلك أنّه لا ريب فيه .

لكنّ قوله تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لا ريبَ فيه ﴾ هو من الآيات التي لم تقع فيها شبهة التغير ولا التحريف ، وهو من المحكمات غير المتشابهات ، ودالّتها على عدم الريب بحز عامّ من الواضحات ، فهو يقتضي بطلان تلك الأحاديث الموجبة للريب ، كما شرحنا .

وما ورد في تلك الأحاديث من الجمل والكلمات ليس بمثالة القرآن في شيءٍ من أحكامه أو ميّزاته أو صفاته ، بل ، ولا بما يقرب منها ، بل كلّ ذلك مريبٌ ومشكوكٌ فيه و في قرآنيّته ، فلا يبلغ شأوَ القرآن ، لا ، ولا كرامة .

تواترُ القرآن :

ومن أوضح ميّزات القرآن هو تواتره ، وقد أجمع المسلمون علماؤهم وعوامهم على هذه الميزة ، وذكر علماء القرآن و الأصول والفقّه والعربيّة بكلّ فنونها: أنّ طريق ثبوت القرآن إنّما هو التواترُ الموجبُ للعلم .

وكون ما بين الدفتين متواتراً ثابتاً بالوجدان في جميع العصور و الأزمان متصلاً بعصر النبوة الأزهر ، ولذا لا نجد - إطلاقاً - ما ينفي قرآنية شيءٍ من النصّ الموجود.

فما يرويه الحشوية من الخرافات عن ابن مسعود في المعوذتين من أنه لم يثبتهما في مصحفه فهو يؤدي إلى التشكيك في مسلمية تواتر أجزاء القرآن ، فهو مخالف لهذا الإجماع ، فيكون مرفوضاً رفضاً باتاً ، وهو خبرٌ مشكوكٌ في وضعه من الأمراء والحكام المعادين للإسلام ، وللصحابة المعارضين لهم كابن مسعود ، فمهما نفخ أهل الحديث في جلود رواتها ، وكثروا طرقها وصححوها أسانيداً ، فهي لا تؤثر في حقيقة القرآن ولا تواتره ، وهذا هو معنى نفي الزيادة المجمع عليه بين الأمة.

وأتفق العلماء - كذلك - على أن الخبر الواحد لا يفيد العلم عند جماهير العلماء ، لتطرق الاحتمال إليه ، والمخالف في هذه الأمور نادر ، وعلى ندرته فراه شاذٌ مرفوضٌ.

فكيف يمكن إثبات قرآنية ما جاء به تلك الأحاديث المنفردة الأسانيد ، أو الموهونة حسب المصطلح ، أو الضعيفة رجالياً ، مع كون أكثرها موقوفاً على رواتها من الصحابة والتابعين ولم تُرفع إلى النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام .

ودعوى أن الموقوف في مثل هذا بحكم المرفوع! مردودة بأن ذلك في ما لو لم يُعارض بحجة أقوى ، ولم يكن في الالتزام به محذورٌ اجتنابه أولى . و موضوع بحثنا توجد فيه المعارضة والمحذور .

الإجماعُ على هذا القرآن :

حيثُ أنَّ الالتزامَ بقرآنيَّة تلك المنقولات يعارضه إجماعُ الأُمَّة من صدرها إلى اليوم على تماميَّة هذا المصحف المتداول ، من دون زيادةٍ أو نقيصةٍ ، ومعه إجماع أهل البيت عليهم السلام الذين جعلهم الرسول ﷺ مرجعاً للمسلمين في أمور الدنيا والدين في حديث الثقلين .

فدعوى قرآنيَّة شيءٍ آخر ، مردودٌ بهذا الإجماع القطعيّ ، المنقول و المحصّل .

المعجزة الخالدة:

مع أنَّ في ذلك الالتزام محذورَ الإساءة بالمعجزة الإلهية وتطرّق التحريف إليها ، وهو من أخطر المحاذير! مع محاذير آخر من قبيل سلب الثقة بالنصّ وعدم إمكان الاحتجاج به ، وغير ذلك .

ووجوب دفع هذه المحاذير ، صيانةً للمعجزة الخالدة ، واضحٌ لكلّ ذي عينين ، فيجب دفعها ، برفض تلك الأحاديث الأحاد ، حتّى لو كانت صحيحة الإسناد ، موصولةً ، مرفوعةً ، كيف؟ والأمر فيها على ما عرفت من الفساد .

بين الرواية والدراية:

إنَّ أهل الحديث . من الشيعة والسنة . دفعهم الغلوّ في الحديث على الاهتمام البليغ به ، ومحاولة جمعه والحفاظ عليه ، بأساليب وطرق ، بعضها يُثير الإعجاب ، لاقتحام بعض المحدثين الأهوال ، وتحمل أنواع الصعوبات

في الرحلات ، من أجل تحصيل الحديث وتجميعه وتأليفه ، وقد واجه المتأخرون - من المؤلفين - أكادسا كبيرةً من النصوص الحديثية المنقولة . المسموعة ، و المسجلة في الأجزاء والكتب الصغيرة . فغاروا عليها من أن تضعُ أوتسلفَ ، وتذهبَ تلك الجهود الجبّارة هدرًا ، مع أن في هذه الأكداس ، كثيرٌ مما يكونُ الأصل الثاني من مصادر التشريع ومنها السنة الشريفة ، فاللازم ، ولو من باب المقدمة ، جمع كلِّ المرويّات وحفظها . كي يُستفاد من المفيد منها .

وكان العلماء الأتقياء يختارون من هذه الأكداس ما يرونه صحيحا من حيث المتن ، ومن حيث الدلالة على المطلوب ، و يضعونها في الكتب المشار إليها بالمرجعية والاعتبار .

فبقيت الأكداس في المجاميع الكبيرة ، وجاء جيلُ التساهل والتكاسل والسطحية ، وجيلُ التقليد والظاهرية والقشورية ، جيلُ الغلو في كلِّ ما يُسمّى (الحديث) من دون تفكيرٍ في ما يؤدّي إليه من المعنى الخطير ، وإنّما نظروا إلى (الرجال) الراوين للحديث ، فلو كانوا يمتنّ يرتضونه ، حكموا على الحديث بالصحة والقبول و وجوب العمل به والانصياع له ، حتّى لو لم يوافق عليه الآخرون ، أو كان محتواه مخالفاً للإجماع ؟! أو يتصادم مع أصل قطعي ، أو حكم ثابت!! اعتزّازا منهم بالحديث وأتباعا للرجال الذين نقلوه ، باعتبار أنّهم حملة الدين!

بهذا أظهر هؤلاء أنهم من الذين يعرفون الحقّ بالرجال ، مع أن المفروض أن يعرفوا الرجال ويستوثقوا منهم بواسطة الحقّ ، فلو اتّبعوا الوصيّة الشهيرة: (اعرف الحقّ تعرف أهله) لما تورّطوا في هذه المشكلة .

وهم يزعمون أن هذه الأحاديث إنما أثبتها المؤلفون في كتبهم معتقدين بها ، وما تؤدّيه ، ولا بدّ من الاعتماد عليهم بشكل مطلق لأنهم حملة الدين ونقلته و أمناءه ولولاهم ولولا كتبهم وأحاديثهم لما بقي عندنا شيء اسمه الدين!.

بهذه السفسطة ، وعلى هذا الأساس يُهاجمون كلّ مَنْ تعرّضَ لهؤلاء الرواة ، أو تعرّضَ للأحاديث. ويعتبرون معارضة الحديث وأهله: كفراً بأصل الدين ورفضاً.

بينما الغلاة هم مخطئون في كلّ هذه المقدمات :

أولاً : لم تنحصر طرق معرفة الدين بهذه الأحاديث فقط ؛ حتّى يكون تركها موجبا لترك الدين كلّه.

فأصول الدين ، وأهمّ عناصر فروعه ، محفوظةٌ وأصلّةٌ بطرق معلومة، متّفقٌ عليها بين المسلمين ، لا يُحتاج فيها إلى مثل هذه الأحاديث ، ولا إلى أولئك الرجال والرواة في معرفتها ، فعندما تظهر منهم المخالفات الواضحة للحقّ المتّفق عليه؛ لا يكون رفضهم موجبا لما ذكر من الاتّهام.

وثانياً : الفرقُ الواضح بين الرواية والدراية؛ فليس كلّ مَنْ روى درى المرويات وفهمها وعرفها ، فضلاً عن أن يعتقدها.

فكيف يصح الحكمُ على اعتقاده من خلال مجرد روايته المحتملة المظنونة ، غير اليقينيّة ، خصوصاً إذا كان يُعارضها دليلٌ أقوى منها ؟ لا سيّما أن أكثر الأحاديث المنقولة ، إنّما هي آحاد منفردة ، مُعلّلة الأسانيد، فكيف يلتزم بإفادتها للعلم واعتقاد الراوي بها ؟ حتّى لو كان ممّن يقول بحجّة الخبر الواحد ، فإنّه لا يقول بحجّة غير الصحيح منه .

و ثالثاً : دلالة الأحاديث و فهمها ؛ فإن فقه الحديث ، و تشخيص مدلوله ، أمرٌ يختلف عن روايته و جمعه ، بوضوح ، فليس كلّ راوٍ لحديثٍ هو مَنْ يفهم دلالاته ، و الأفهامُ تختلفُ في الناس ، فربّما نفهم من الحديث ما لم يفهمه الراوي للحديث و الناقل له .

نعم ، لو أحرزنا أنّه فهم معنى ما ، و كان من أهل المعرفة نعتمد عليه لأنّه معبرٌ عن عرف زمانه الذي لا يُشكّ في تقدّمه و رجحانه .

أمّا لو فهم شيئاً ، و ظهرَ لنا بطلانه لوقوفنا على ما يُعارضه و ينافيه ، أو لمنافاته للمسلّمات أو للقطعيّ ، أو زعزته لأصل من الأصول الثابتة ، فإنّ مثل هذا غير مقبول ، حتّى لو جاءت به أحاديثٌ عديدة ، لا حديثٌ واحدٌ فقط !

إعجاز القرآن:

إنّ ممّا لا خلاف فيه كون القرآن معجزةً إلهيّةً خالدةً ، وقد تعدّدت وجهاتُ النظر في منطلق الإعجاز ، لكن الذي يُطمأن به أنّ الإعجاز اللفظي هو أشملُ المنطلقات باعتبار ورود آيات التحديّ في نصّ القرآن ، فقد تحدّى الباري تعالى (بمثله) و (بعشر سور) و (بسورة) و ليس المتحدّى به كتاباً آخر غير هذا النصّ الموجود ، ولم يدّع أحدٌ الإعجاز ولا التحديّ في غيره على طول التاريخ ؟ فهو المعجز المتحدّى به ، وفيه الإعجاز الإلهيّ وأنّ القول بتغيّره يؤدّي إلى زعزعة هذا الإعجاز ، وعدم استقراره ، و التشكيك فيه .

و لذلك كان التركيزُ على إثبات التغير لهذا القرآن . دائماً . أحد

طموحات أعداء هذا الدين ، فهم يُحاولون بثّ دعايته و توسيع الحديث والكلام عنه ، وإثبات قائلين به حتّى من بين البائدين .
والأحاديث التي يعتمدها أهل السنّة والحديث هي أفضل وسيلة يتذرّع بها أولئك لإظهار ذلك القول .

أمّا تأثير هذه الأحاديث على الإعجاز :

فلأثّرها تحتوي على أمرين خطيرين ، هما :

١ : دعوى زيادة الموجود على القرآن المنزل ، بأن يكون فيه ما ليس بقرآن منزل .

٢ : نقيصة الموجود عن المنزل ، فكلّ الموجود قرآن ، لكن بعض ما هو قرآن حُذِفَ منه ولم يثبت فيه ؟ ! .

تأثيرُ الزيادة في إعجاز القرآن :

فلأنّ ثبوت الزيادة في هذا الموجود يسلب الثقة به لو لم يُعرَف موضع الزيادة ، و لو عُرف : فإنّ تلك الزيادة المعيّنة قد أصبحت فعلاً جزءً من القرآن الذي يُتحدّى به؟ فهذا إبطال للتحديّ على فرض عدم نزول هذه الزيادة ؛ لأنّ المفروض على الزيادة كونها مثل القرآن : آية أو سورة أو سوراً مما ليس منه كما هو المدعى! وكونه داخلاً في النصّ هو بمنزلة كونه مما يتحدّى به .

و لذلك فإنّ إجماع المسلمين متحققٌ على إنكار الزيادة في النصّ الموجود ، ولم يقلّ بالزيادة أحدٌ :

فأما الشيعة ؛ فقد صرّحوا بنفي الزيادة :

قال الشيخ الطوسي (المتوفى ٤٦٠هـ): الكلام في زيادته ونقصانه بما لا يليقُ به : لأن الزيادة فيه مجمّع على بطلانها ، و النقصان منه ، فالظاهر . أيضا . من مذهب المسلمين خلافه ، و هو الأليق بالصحيح من مذهبنا . وهو الذي نصره المرتضى ، وهو الظاهر من الروايات . (التيان في تفسير القرآن ١ / ٣).

وقال المحقق السيّد محسن الكاظمي الأعرجي (المتوفى ١٢٢٧): اتفق الكلّ . لا تمناع بينهم . على عدم الزيادة ، ونطقت به الأخبار ، وقد حكى الإجماع على ذلك جماعةٌ من أئمة التفسير و الحديث كشيخ الطائفة في التبيان وشيخنا أبي علي في مجمع البيان.

وقد اعترف أهل السنّة للشيعة بهذه الحقيقة:

قال الأشعري في عنوان (اختلفت الروافض في القرآن) وذكر فرقتين:

الأولى: . وهم أهل الحديث . يزعمون أن الزيادة غيرُ جائز أن يكون قد كان ، وكذلك لا يجوز أن يكون قد غيّر منه شيءٌ عمّا كان عليه .

الفرقة الثانية: يزعمون أن القرآن ما نقص منه ، ولا زيد فيه ، وأنه على ما أنزل الله تعالى على نبيّه عليه الصلاة والسلام ، لم يُغيّر ولم يبدل ولا زال عمّا كان عليه . (مقالات الإسلاميين ١ / ١١٥، ١١٤).

ولم يقل بالزيادة جمهور العامة:

فقد نفّوا وقوع الزيادة في هذا النصّ العظيم . إلا أن عقيرة أهل

الحديث ارتفعتُ هنا ، وبكلّ صلافةٍ ، فرووا ما يلي :

١ — زيادة الواو والألف :

قال واثلة - عندما طُلبَ منه أن يؤدّي الحديث باللفظ بلا زيادة ولا نقيصة - : هل قرأ أحدٌ منكم من القرآن الليلة شيئاً ؟
فقلنا : نعم ، وما نحن بالحافظين له ، حتّى إنّنا لتزيد الواو والألف !.
فقال : هذا القرآن مذ كذا بين أظهركم ، لا تألون حفظه ، وإنّكم تزعمون (!) أنّكم تزيدون وتقصون. (جامع بيان العلم للقرطبي ١ / ٧٩).
وانظر إلى كلمة (تزعمون)! فإنّها تُشير إلى استنكاره وتكذيبه لما يزعمون

٢ — زيادة ﴿ ما خلق ﴾ :

قال: قال أبو الدرداء لعلقة النخعيّ : تحفظُ كيف كان عبدُ الله [بن مسعود] يقرأ ؟ قلت: نعم ، قال: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى (١) وَ النَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى (٢) وَ.....الذِّكْرَ وَالْأُنْثَى (٣) ﴾ .
قال علقمةُ : فقلتُ : (والذكر والأنثى).

قال أبو الدرداء: والله الذي لا إله إلا هو ، لهكذا أقرأني رسولُ الله ﷺ من فيه إلى فيّ ، فما زال هؤلاء حتّى كادوا أن يردّوني عنها. (أمالى المحاملي ص ١١٢ ح ٧٢).

و في (البخاري ٨ / ٧٧) : هؤلاء يريدوني على أن أقرأ : ﴿ وما خلق الذكر والأنثى ﴾ والله ، لا أتابعهم. (أخرجه مسلم و أحمد) قال ابن حجر في (فتح الباري: ٨٧٠٧) هؤلاء: يعني أهل الشام.

٣ - زيادة ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ :

روى السجستاني في (المصاحف ص ٦٥) عن ميمون بن مهران .
وتلا هذه السورة:

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

﴿وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ..... وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ (٣).

ذكر أنها هكذا في قراءة ابن مسعود، أي بحذف ﴿...وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ...﴾.

٤ - المعوذتان:

و من أشهر ما نُسِبَ إلى ابن مسعود ، وقد استفاضت به الأحاديث ، قوله بأن (المعوذتين) ليستا من القرآن و أنه كان يحكهما من مصحفه ، و يقول : إنهما ليستا من كتاب الله ، إنما أمر النبي ﷺ أن يتعوذ بهما . (فتح الباري ٨ / ٧٤٢).

وقبل أن نذكر تعليقنا على مجموعة روايات الزيادة نذكر بأن هذه الرواية بالذات تحتوي على كلمة (يحكهما من مصحفه) وهذا يعني ثبوتهما أولاً في مصحفه ، ثم إنه كان يحكهما ، فلو لم يكونا من المصحف حسبما ادَّعى ، فلماذا كتبتا في المصحف؟ حتى يحتاج إلى الحك؟

بل في نقل آخر: كان عبد الله يحك المعوذتين من مصحفه ، و يقول:

إنهما ليستا من كتاب الله تعالى! (مسند أحمد ٥ / ١٢٩).

و قد اعترض على ابن مسعود في جرده هذا بما نصّه: جحد من كتاب الله تعالى سورتين ، فهبه لم يشهد قراءة النبي ﷺ بهما فهلا استدل

بعجيب تأليفهما ، وأنهما على نظم سائر القرآن المعجز للبلغاء أن ينظموا نظمهم ، وأن ينسجوا مثل تأليفه؟ (تأويل مختلف الحديث للقتبي ص ٢١).

و أجاب عنه ابن قتيبة : بأن لابن مسعود في ذلك سبباً ، و الناس قد يظنون ويزكون ، وإذا كان هذا جائزاً على النبيين والمرسلين ، فهو على غيرهم أجوز. وسببه في تركه إثباتهما في مصحفه أنه كان يرى النبي ﷺ يُعوذُ بهما الحسن والحسين ، كما كان يعوذهما بـ (أعوذ بكلمات الله التامة) فظنَّ أنهما ليستا من القرآن فلم يشبهما في مصحفه. (تأويل مختلف الحديث ص ٢٥ ، ٢٦).

أقول : قوله : (و الناس قد يزكون) إن كان يقصدُ أن ابن مسعود غير معصوم ويصدرُ منه الخطأ ، وقد أخطأ في ظنه أنهما ليستا من القرآن ؛ فهذا صحيح ، و لكن ليُجروا السببَ ذاته على ما زعمَ أنه قرآنٌ ، وهو غير مثبتٍ في المصحف ، فلماذا يلتزمون بقرآنية ذلك ممَّا ورد في تلك الأحاديث و يحتجّون بها ويقولون بنسخ التلاوة ، إلى غير ذلك من الأعذار الفاسدة.

مع أن كلام ابن قتيبة فيه تدليسٌ ، حيث إن الوارد في (البخاري ، كما سبق): أنه كان يحكهما من مصحفه ، لكن ابن قتيبة قال: (ترك إثباتهما في مصحفه ، فلم يشبهما في مصحفه) ؟

ووجه التدليس: أن الحلَّك من المصحف يدلّ على إثباتٍ ، ثمّ التعمدِ والتجاسرُ على الثابت في المصحف بالحلَّك ، بخلاف عدم الإثبات من أوّل الأمر .

و قد ردّ ابنُ الأنباريّ على ابن قتيبة بقوله: هذا مردودٌ على ابن قتيبة ، لأنَّ المعوذتين من كلام ربِّ العالمين ، المعجز لجميع المخلوقين ، و(أُعِيدكما) من قول البشرِ بَيِّنٌ ، وكلام الخالق الذي هو آيةٌ لحمدِ ﷺ خاتم النبيين ، و حجةٌ له

باقيةً على جميع الكافرين لا يلتبسُ بكلام الأدميين على مثل ابن مسعود الفصيح
اللسان العالم باللغة، العارف بأجناس الكلام وأفانين القول. (تفسير القرطبي ٢٠ / ٢٥١).

ونقول : فإذاً لابدّ من بطلان هذه الحكاية وطرح هذه الرواية وأمثالها
من الروايات المحتوية على جُمل وكلماتٍ منقولة بعنوان أنها (آيات) عن
ابن مسعود وغيره ، لوضوح ركاكتها وتفاقتها ، فلا يتصور لمثل ابن
مسعود وسائر الصحابة وذوقهم وفصاحتهم وبلاغتهم ، وأنسهم
بأساليب القرآن وبيانه المعجز ، حتّى كان ذلك سبباً لإسلام بعضهم . أن
يتوهموا كونها آياتٍ منزلة . ولازمُ هذا ، سقوطُ هذه الأحاديث والحكم
عليها بالبطلان والوضع من قبل الأعداء الذين يُريدون الاعتداء على معجزة
الإسلام الخالدة ، إلا أن ابن مسعود هو المتهم في تصرّفه ، ولذا قال
القرطبي : زعم ابن مسعود أنّهما دعاء وليستا من القرآن خالف به الإجماعُ
وأهل البيت.

٥ — ترك كتابة سورة الفاتحة:

قال القرطبي : أجمعت الأمة على أن الفاتحة من القرآن .
فإن قيل : لو كانت قرآناً لأثبتها عبدُ الله بن مسعود في مصحفه ،
فلما لم يُثبتها دلّ على أنّها ليست من القرآن ، كالمعوذتين عنده .
فالجواب : ما ذكره أبو بكر الأنباري : قيل لعبد الله بن مسعود : لم لم
تكتب فاتحة الكتاب في مصحفك؟ قال : لو كتبتها لكتبتها مع كل سورة .
قال أبو بكر : يعني اختصرت بإسقاطها وثقت بحفظ المسلمين لها .
(تفسير القرطبي ١ / ١١٤).

فبالله عليك ، أيها الأخ المسلم ، هل ترضى أن يتحدث أحدٌ حول نصّ القرآن بهذا الشكل ، و هل مثل هذا العذر مقبولٌ في ترك كتابة سورة كاملةٍ من القرآن ؟ فضلاً عن أن يتصرّف ابن مسعود بالحكّ والحذف لسورةٍ من سوره ؟؟

مع روايتهم لقول النبي ﷺ : مَنْ جحدَ آيةً من القرآن فقد حلَّ ضربُ عنقه . (الكامل في الضعفاء لابن عدي ٣ / ٧٩٣).

ونقل القاضي عياضُ : جميعُ مَنْ يتحلُّ التوحيدَ متفقون على أن الجحدَ لحرفٍ من التثنية كُفْرٌ . (الشفاء بحقوق المصطفى ص ١١٠٢ - ١١٠٣).

فكيف مَنْ جحدَ حرفين ، بل حروفاً ، بل كلمةً ، بل كلماتٍ بل آيةً ، بل آياتٍ ، بل سورةً ، بل سورتين ، بل سوراً ، كعبد الله بن مسعود ؟ في ما يروون ؟ وهل يمكن المسلم أن يحكم بكفر صحابيٍّ جليل مثل ابن مسعود !! من أجل حديثٍ مروى حتى لو كان منقولاً في مثل (البخاري ومسلم) ؟ فليسمع أهل الحديث : أن ما في هذين الكتابين مهما كان صحيحاً ، فإنما هو بعد كتاب الله ؟ فلا يكون ما فيهما حاكماً على ما في كتاب الله بالبطلان!

٦ - وروى السجستاني عن ابن مسعود أنه أسقط ﴿ و لا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ الآية (١٨) من سورة هود (٥٢) . (المصاحف ص ٧٣) .

٧ - و القول بعدم جزئية البسملة ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ من السور: قال الرازي : لو لم تكن التسمية من القرآن ، لما كان القرآن مصوناً من التغيير ، ولما كان محفوظاً من الزيادة ، و لو جاز أن نظن بالصحابة أنهم زادوا جازاً أيضاً أن نظن بهم النقصان ، و ذلك يوجب خروج القرآن من كونه حجةً.

(التفسير الكبير للرازي ١٩ / ١٦٠).

ولا ريب أن وجود البسملة في كلِّ السور - عدا براءة - مُثبتٌ في كلِّ المصاحف مع ذهاب أكثر العامة إلى عدم قرآنيّتها؟! و لا يتوهم أن قرآنيّتها في سورة النمل كافٍ في ذلك ، لأنَّ القرآنيّة داخل النمل لا يستوجبُ تكرار كتابتها في بداية سائر السور ، ولذا احتجَّ بعضٌ على منكري قرآنيّتها ، فتحدّاهم بحذفها من أوائل السور من المصحف!.

و الغريبُ روايتهم: أن مالكا قال عن سورة براءة ، وعدم البسملة فيها: إنَّ أولها لما سَقَطَ سَقَطَ معه البسملة ، فقد ثبت أنها كانت تعدلُ البقرة، لطولها! (الإتقان ١ / ١٨٤) .

مع أنه لا يلتزمُ بجزئيّتها حتّى مع الفاتحة ، ويكرهُ قراءتها في الصلاة! و من هنا نعلنُ أن موقفَ الشيعة في مسألة الزيادة ، بإنكارها مطلقاً ، وعدم ورود حديثٍ ولا واحداً من طرقهم بها ، و نفْيهم لها بكلِّ فرقهم ، حتّى المقلّدة أصحاب الحديث منهم ، دليلٌ على رعايتهم لحقَّ القرآن ، و التزامهم بصيانيته ، ويؤكد ذلك نفْيهم للنقيصة بنفس السبب والملاك ، ولا يجوزُ أن يُنسبَ إليهم - وهم على هذا القدر من الرشد - قولٌ بما يخالفُ الحقَّ الذي يُثبتونه و يُسجّلونه ويُعلنونه وهو سلامةُ القرآن وصيانيته .

فلا يؤاخذون - هم ولا سائر المسلمين - بكلام بعض المقلّدة منهم أو بعض أهل الحديث من أهل السنّة ، ممّن لا يُفصحُ عن مراده بوضوح ، بل تبقى كلماته محتملةً ، وسيأتي نقدها في الفصل الرابع .

وأما أثرُ النقصان في إعجاز القرآن :

فلا يخفى أن القرآن بما أنه كتاب الله المنزل ، وهو عماد الشريعة الإسلامية ، ودليلُ فكرها ، وفلسفتها وميثاقها وقانونها ، فلا بُدَّ أن يكون مصنوعاً من أيّ تغييرٍ بزيادةٍ أو نقصانٍ ، لأنّ احتمال ذلك - فضلاً عن تحقّقه يؤدّي إلى سلب الثقة منه.

وبذلك وردت آيةٌ محكمةٌ وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ الذَّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ فأكد الباريُّ تعالى على حفظه بما يسيءُ إليه ، ويعيقُ الاستفادة منه ، ويوجب تخلفه عن أداء دوره في الهداية والدلالة والإضاءة لمن يستهديه ويستدلُّ به ويستضيءُ بنوره فهو محفوظ لم يتغيّر عن وضعه الأوّل الذي نزل على النبيّ المرسل ، و لن تضع حقيقته الثابتة المعلومة باليقين والمتواترة عند جميع المسلمين ، بوعد الله ربّ العالمين.

وقد عرفنا أنّ احتمال الزيادة مرفوضٌ ، لثبوت بلاغته الرائعة و إعجازه المسلّم وأحكامه القطعية في كلّ النصّ الموجود بما يثبت معه قرآنية جميعه ، و لو كان فيه ما ليس منه لظهر وتميّز.

وكذلك النقصان ، يكون احتمالُه باطلاً ، لأنّه موجبٌ للريب وهو منفيٌّ عنه بمحكم قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ الآية (٣) من سورة البقرة (٢) .

و لأنّ القرآن حجّةٌ ، ومع تطرّق احتمال النقصان ، يؤثّر ذلك على عدم إمكان الاستناد إلى آياته ، لطرواح احتمال سقوط شيءٍ منه له دخلٌ في معناه و مطلوبه ، فلا يكونُ العاملُ به واثقاً بوفاء الموجود بالمقصود ، وهذا يعني عدم الحجّية ، وهو باطلٌ بالضرورة. لكن أصحاب الحديث سواء

من مقلدة الشيعة أم من حشوية العامة أهل السنة ، هَمَّتْهُمُ الرواية والجمع والتكثر من الروايات والأحاديث ، وكما قال ابنُ قتيبة فيهم : لا نُخْلِي أكثرهم من العدل ، في تركهم الاشتغال بعلم ما قد كتبوا ، و التفقه بما جمعوا ، وتهافئهم على طلب الحديث ! من عشرة أوجه و عشرين وجهاً ، و قد كانَ في الوجه الواحد الصحيح ، والوجهين مَفْنَعٌ لمن أرادَ الله عزَّ وجلَّ بِعِلْمِهِ ، حتَّى تنقضي أعمارُهم ، ولم يحلِّوا من ذلك إلا بأسفار أتعبت الطالب ، ولم تنفع الوارث ، فمن كانَ من هذه الطبقة فهو عندنا مضيعٌ لحظه مقلِّبٌ على ما كان غيره أنفعَ له منه . (تأويل مختلف الحديث ص ٨٠) .

فهؤلاء هم الذين كدسوا في كتبهم أحاديثَ يظهرُ منها ذلك الهراء ، في بادئ الرأي وأوّل النظر ، وأكثرها قابلٌ لأن يكونَ تفسيراً أو سببَ نزولٍ ، أو تأويلاً ، أو تطبيقاً ، وبعضها ناشيء من سهو النقلة والرواة ، أو وجود خلل في سمعهم عند الأخذ و التلقي ، أو علةٍ وأفةٍ في لسانهم عند الأداء ، أو قلةٍ في فهمهم حيث ينقلون النصوص بالمعنى ، أو تصرفٍ فرديٍّ غير لائقٍ ، كما نقلوا عن عمر أنه أجازَ قراءة القرآن بالمعنى ، يعني تبديل لفظٍ بلفظٍ مرادفٍ له و بمعناه . في ما نقله ابنُ الخطيب المصري عن عمر بن الخطاب : أنه كان يُلْقَنُ أعرابياً قوله تعالى : ﴿ إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ ﴾ .

فكان الأعرابيُّ يقول : (طعام اليتيم) فلما رأى عمرُ منه عدمَ استطاعة النطق بلفظ (الأثيم) قال له : (طعام الفاجر) (٤) فقرأها الأعرابي (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الْفَاجِرِ) على معنى أن الفاجر هو الأثيم ، والأثيم هو الفاجر . (الفرقان لابن الخطيب ص ١١٥ دار الكتب العلمية بيروت) . وقد نسبوه إلى ابن عباس في (البرهان في علوم القرآن للزركشي) (١ / ٢١٥) .

فهل يحقّ لمثل عمر وغير عمر أن يعملَ هذا التصرفَ في القرآن ؟

وهل يجوزُ لمسلم أن يروي هذا؟ ويعتقدُ بصحته؟ أو يصدقَ بمثل هذا العمل ويقرّه على راويه؟ بأنّه صادرٌ من عمر؟
أليس من المحتمل أن يكون عمرٌ قد فسّر الكلمة للأعرابي ، وهذا لا يعني تلقين النصّ القرآني بلفظ (طعام الفاجر)!

فانظر يا أخي المسلم: كيف أن أهل الحديث ، ولجهلهم بما تؤدّي إليه تصرفاتهم بنقل الحديث المحتوى على هذه الأمور ، ثمّ تفسيرها حسب ما يفهمون من ظواهرها ، وهم مخطئون في فهم تلك المعاني ، لكنهم يجزمون بها ، ثمّ يعلنون عن أنّ هذه المنقولات (آيات) زاعمين أنّهم أهل الحديث و يتبعون السنّة ، كما جاءت!

و بعد هذه الجريمة يُحاولون الدفاع عمّا أجرموا بأشكالٍ مختلفة ، سنستعرضها في الفصل الرابع.

و من هنا نعلنُ عن اعتقادنا بأنّ هذه الروايات كلّها أخبارٌ آحادٍ لا حجّةٌ لها لإثبات قرآنيّة ما وردَ فيها ، وإلّا فعلى تقدير التنارل عن رفضها فهي إمّا لا يُرادُ بها إثباتُ القرآنيّة ، بل التفسير ، والتأويل ، والقراءة وما أشبه ، أو هي ساقطةٌ مردودةٌ ، لا حاجة للمسلمين إليها ولا إلى نقلتها ولا إلى مصادرها ، وقد أغناهم الله تعالى . والحمد لذاته . بوجود القرآن المتواتر عندهم.

مصطلحات وألفاظ:

وكذلك نعلن عن سوء تصرف أصحاب الحديث هؤلاء ، لما استعملوا مصطلحاتٍ خاصّةً بالقرآن وآياته ، أو جرى العرفُ الإسلاميّ

منذ صدر الرسالة وإلى اليوم على استعمالها في مجال القرآن وآياته مثل كلمات : (مصحف) (نزول) (آية) (سورة) (قراءة) (تلاوة) فاستعملوها في (الآيات المزعومة) ليُوحوا للسامع أنها من النصّ القرآنيّ المقدّس!

فهذا تدليسٌ منهم ، وتزويرٌ ، واستعمالٌ للألفاظ في غير معانيها المعروفة لدى المسلمين.

وكذلك نستنكر استعمالهم لكلماتٍ ظاهرها الإساءة بالنصّ القرآنيّ تدلّ على النقص، مثل :

(نسخ) (ذهب) (المحلّى لابن حزم ١١/ ١٣٦ والدرّ المنثور للسيوطي ١ / ١٢٦ و ٣/ ٧٢ و ٨٤ و ٥/ ١٧٦ والمصنّف للصنعاني ٧/ ٣٣٠) .

(بطل) (المحلّى لابن حزم ١٠/ ١٦).

(سقط) (الدرّ المنثور ١/ ١٠٦).

(رفع) (الدرّ المنثور ٥/ ١٧٩).

(نسيت) (مسلم ٣/ ١٠٠).

و أمثال ذلك من العبارات الظاهرة ، بل الصريحة ، في حذف شيءٍ و تركه ، كلّها إساءاتٌ بالنصّ القرآنيّ ، لا تليقُ بالمسلم أن يتلفّظ بها ، حتّى لو جاءتُ بها (الأحاديث الصحاح) كما يزعمُ أهلُ الحديث.

الفصل الرابع : دفاع عن القرآن

بعد ما علمنا بصيانة القرآن الكريم عن آية شائبة ، وأن النصّ القرآنيّ الموجود هو المتواتر منذُ عصر الرسول ﷺ وإشرافه وعلى أيدي أصحابه المؤمنين الكرام واعترافهم .

وثبت أن القراءة المتداولة بأيدي المسلمين اليوم هي قراءة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام المتواترة بلا ريب ، وعلى هذا النصّ يدور كلّ ما للقرآن من مزايا وآثار وأحكام .

فظهر أن كلّ ما ورد في كتب أهل الحديث السلفيّة - الحشوية والمقلّدة - من ما يتنافى مع هذه الحقيقة فهو حديثُ خُرافة ، بل هو : (شُبْهَةٌ في مقابل البديهة).

فقد تحيّر أهل الحديث في توجيه ملتزماتهم لما رأوا أنها تعارضُ الحقيقة الناصعة والبديهة الواضحة لكلّ ذي لبّ يعقلُ ، وذو عينٍ ترى ، وذو أذنٍ واعية .

فالقرآن الكريمُ معجزةُ الإسلام بنصّه الموجود ، وسوره المعدودة ، وآياته المحدّدة ، وحروفه المعروفة ، من دون نقصانٍ أو زيادةٍ. وقد ثَبَّتْ

إعجازه البَيانيّ ، وأصبح من أبده البديهيّات ، وهو الذي تحدّى به عَرَبَ الجاهليّة ، فخضعوا له مع فرط عنادهم ولجاجهم .
ومن البديهيّ . أيضاً . أن لو كان في نصّه خللٌ من نقص أو زيادة لم يحصل له مثلُ هذا الإعجاز ، لا سابقاً ولا لاحقاً ، فكلّ ما ينقلُ من أحاديث توهم الخلل ، ومهما بُلغَ في صحتّها تتضمّنُ كلاماً يتخيّلُ أنّه (قرآن) أو (كان قرآناً) فهو مرفوضٌ وباطلٌ ، لأنّه يصطدمُ مع هذه البديهة .
مع أنّ وجه الفساد في تلك الدعاوى والمدّعيّات واضحٌ ، كما سبق التذكير بجانب منه في الفصول الماضية .

تصرّفاتٌ مشبوهةٌ :

ونقفُ هنا مع (دعاة السوء) الذين يقفون وراء الدعايات المغرضة ، و الإشاعات المسيئة للقرآن : سواء من الأعداء المعروفين من اليهود و النصارى والعلمانيّين الملحدين ، الذين يضمرون العداء لهذا الكتاب و للدين الإسلاميّ الحنيف ، ويعلنون البغضاء للمسلمين من دون خجلٍ أو حياء ، فهم يتناسون ما قدّمته الحضارة الإسلاميّة للبشرية من خدماتٍ في كلّ المجالات الإنسانيّة والعمرانيّة والثقافيّة ، وما يحتويه هذا القرآن من قوانين وتعاليم وإرشاداتٍ مهمّةٍ لتمدين البشر ، وضبط الحياة لتكون حرةً كريمةً .

أم الذين يدّعون الانتماء إلى هذا الدين ، ويقدّسون ظاهر هذا القرآن لكنّهم يسировن في ما يحدّده لهم الأعداء من وراء الكواليس ، ومن حيث لا يفتنون ، فهم يحاولون الدفاع عن هذا الكتاب بطرقٍ لا توصلهم إلّا إلى

عكس ما يهدفون ويريدون.

فمنهم مَنْ يدعي حُبَّ الدين والقرآن ! فهم يحسبون أنّهم الوحيدون الذين يفهمون الإسلام ، وأنّ على أيديهم . دون غيرهم من المسلمين . تُقام دعائمه ! و يُظهرون حُباً للقرآن والحديث ، وأنّهم أهل السنّة ، دون غيرهم ، وأنّهم هم أهل الحديث وأتباع السلف حتّى في المظاهر ، و يحتكرون كلّ خيرٍ و حقٍّ لأنفسهم !.

لكنّ الدعوة إلى الإسلام لم تكن قطّ منحصرة بأحد من الناس و لا بالمظاهر والشكليات و لا بالغطرسة والعنجهيات والتعالى على الناس ، بل هي بالخلق العظيم الذي مدح الله به رسوله الكريم ، فقال : ﴿ وإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ كما حذّر عن الشدّة والغلظة بقوله تعالى : ﴿ وَ لَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ مؤكّداً على أنّ اجتماع المسلمين و ائتلافهم إنّما يكون بالحكمة و الموعدة الحسنة ، لا كما يعملها الدعاة و السلفيّة في عصرنا .

فلولم يكنّ للرسل حقّ محاسبة البشر على النوايا ، و لا مؤاخذتهم على ما يبتنون من الآراء والعقائد ؛ فهو ليس حقّاً لأحدٍ من بعدهم . وليس الإسلامُ . اليوم . حكراً على أحدٍ و لا ملكاً لأحدٍ، حتّى تكون له المراقبة على فكر الناس وفهمهم ، وفرض رأيه بالإكراه والتهويل و التهديد والتحميل، والله يقول : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ بل المفروض على من يدّعي الدعوة إلى الله و الحقّ ، أن يدعو بالحكمة والتأني والتدبير و الموعدة الحسنة ، مطعماً دعوته بالعطف والحبّ ، يقوم بالخدمات للناس ، فيكون مرغّباً لا منفرّاً ، و أن يعتمد على الحجّة المنطقيّة والإقناع بالبرهان

وبثّ الأخوة و الألفة والوفاق .

و من هنا ، فإنّ السلفيّين المعاصرين إنّما يُحاولون إظهار الدفاع عن القرآن، والدعوة الإسلامية ، والجهاد في سبيل الله بأساليب غير مايرضي الله ورسوله .

فبدلاً من أن يعملوا بقوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً ﴾ التي قدّمناها في صدر البحث ؛ فإنّهم - وبزعم الدفاع عن القرآن والتوحيد - يتهمون المسلمين من غير مذهبهم بالشرك والتحريف ، ويدعون إلى الفرقة بين الأمّة الإسلامية الواحدة بزرع الكراهية والشقاق بين المذاهب معرضين عن أهمّ الأمور التي تجمع المسلمين و في مقدّماتها القرآن الكريم ، و يحاولون - بزعمهم - إثبات الخلاف ، بواسطة البحث و التنقيب في بطون الكتب المطبوعة والمخطوطة ، ليقفوا على زلّة أو قول أو كلمة أو جملة تفيّد خلافاً أو تقصيراً أو رأياً سيئاً ، فيعلّبونها عنها ، و يفضّحوا أصحابها إشاعة للفاحشة التي نهى الله عنها، معتمدين على فهمهم القاصر وآرائهم الخاصة ، وكلّما نادى أصحاب تلك النقولات أنّهم لا يقصدون ما تفهمه السلفيّة ، وأنّ السلفيّة لم يقفوا على المصطلحات ، لم تقتنع السلفيّة ، بل تصرّ وتؤكد على مواقفها في الاتهام والتفسيق ، بل التكفير .

وإذا أعلن المعارضون بأنّ القول والكلام ليس صادرا من ذوي الرأي والكلمة ، وليس المدعى ممّا يبني عليه فكر الجماعة ، و دينهم ؛ لم تقتنع السلفيّة ، لأنّها لو صدقت ذلك ، فقدت عنصرا من عناصر وجودها و استمرارها ، وهو زرع بذور الفتنة والخلاف و الأدهى من كلّ ذلك أنّهم يتخذون القرآن وسيلة لتحقيق أغراضهم الدنيويّة الدنيّة ، وهذا من أخطر ما استخدمته الوهابيّة من أجل تحقيق أهدافها الرذيلة ، وهو نسبة

التحريف إلى القرآن الكريم متهمة الطائفة الفلانية من المسلمين به .

فإن دعاة السلفية ، وفي عشرات الكتب ، يهتجون قراءهم بدعوى أن في المسلمين مَنْ يقول بتحريفه ، وهم الشيعة !! وبالرغم من مناداة الشيعة بأعلى أصواتها ، وعلى أعلى قممها ، وعلى لسان أعلامها القدماء والمعاصرين عن براءة مذهبهم من هذه الفِرقة والتزامهم المطلق بصيانة القرآن ، ونفي التحريف ؛ والبراءة من هذا القول السخيف ، فإن الوهابية - المدعية للسلفية في عصرنا - تلجّ بالإصرار على دعاويها ، حتّى انتدبَ بعض مَنْ يدّعي في العلم معرفةً منهم للبحث والتنقيب في كتب الشيعة ومؤلفاتهم ، ليعثروا على أحاديث أو كلمات فيها ما يمكن أن يتخذَ ذريعةً للسلفية!

مع أن المذكورة أسماؤهم - من المؤلفين - لا يمثلون الطائفة ككل كما ، ولا يمثلُ فكرُهم الفكرَ الشيعي ، فلا يجوز أن يحاسبَ التاريخُ كلّه من أجل ما يصدر من فئة ضئيلة هم إخوانهم الحشوية المقلدة من الشيعة.

مع أن أولئك إنّما اعتمدوا في دعاويهم على (أحاديث) زعموا دلالتها على مقالاتهم ، بينما المتأمل البصير يجدُ تلك الأحاديث غير دالةٍ على ما يريدون ويفهمون ، لاعتمادهم على ما تصوّروه حجةً في هذا الباب مع القصور عن الاستفادة الصائبة منها ، لعدم التخصص في العلوم الدخيلة في تحديد الإعجاز البياني والبلاغي للقرآن الكريم . ولو بطلت أسسُ دعاويهم لم يبقَ لهم مستندٌ . ولو بُيّنَ لهم خطوُّهم في فهم النصوص لم يبقوا على زعمهم والتزامهم .

فالأساسُ في قولهم هو الأحاديثُ التي اعتبروها حجةً ، حتّى على نصّ القرآن على الوتيرة المعروفة للسلفية .

و هم يستندون إلى ما في كتب الحديث المعتمدة عند الشيعة و ما مائلها في الصحاح عند أهل السنة و يفهمون منها التحريف !
مع أنها : إما لا تدلّ على ذلك و هم قد أساءوا الفهم ، أو هي واهية باطلة ، و هي قبل ذلك أخبار آحاد لا تثبت بها القرآنية اللازم فيها العلم .
فهؤلاء كما أساءوا الفهم للنصّ السنيّ أساءوا الفهم للنصّ الشيعيّ .

وكما لا يكون فهمهم حجّةً على أهل السُنّة فهو ليس حجّةً على الشيعة .

ومع أنّ ورود الحديث في الكتاب لا يدلّ على التزام المؤلف بما يفهمه الآخرون منه ، وهذا لا يفرّق فيه الكتاب الشيعيّ أو السنيّ .

ولكنّ المغرضين من أدعياء السلفية يحاولون توجيه ما عند أهل السُنّة وحمله على معنى صحيح ، والهجوم على ما عند الشيعة وحمله على الغلط؟!
مع أنّ الذي صدر من الأخوين الحشويّين إنّما يعتمد على المنهج الخاطي لطريقة أهل الحشو والسلفية ، من الاعتماد على الأخبار بشكل عشوائيّ ، ثم الاستناد إلى ما يفهمه أهل الحشو من الظواهر من دون ملاحظة القرائن التي يعتمد عليها أهل اللغة والعقلاء .

والأمر الخطير أنّ سلفية كلّ مذهب يتهم سلفية المذهب المعارض ، و بحسب منهجه وطريقته وما عنده من أحاديث .

وإذا كان محور هذا العمل هو القرآن ، فذلك أمرٌ خطيرٌ للغاية ، والخطورة في أنّ يوجد من بين المعارضين من يتصدّى للإجابة على تلك الاتّهامات ، وتعودُ ثنارُ الشبهة على القرآن ، ويُحاولُ ردّ الصاع صاعين ،

فُيُحَاوَلُ البَحْثُ في كتب الحديث لأهل السُنَّة ، ليستخرج منها ما يدلُّ على التحريف ، فيعرضه وينشره ، ليقول للسلفية السنية : إنكم أنتم أهل التحريف فتبادلُ الاتِّهامات ، وتُثارُ من كل طرف الشبهاتُ حول القرآن ! فيكون القرآن ونصّه مَحْزُوراً يدور عليه نزاعُ القوم وتناوُشهم و تقاذُفهم ، مع أنّه النصّ الإلهي البريء من كلّ تلك السفاسف ، التي يرويها الحشويّ السنيّ أو الشيعي .

وهو في غيٍّ عن كلّ حديثٍ عنه من الاثنين ، لأنّه المنزّه عن كلّ سوءٍ و ريبٍ و شينٍ ، وهو المُثَبِّت لوجود نفسه وسلامته وكماله وتمامه ، بنوره وهُدهاه وحقّه .

فالنزاعُ المذكور - أصلاً وردّاً - هو إساءة للقرآن ، واعتداء صارخ من الطرفين على هذا النصّ الإلهي المكرّم المقدّس .

والشيءُ الملفتُ أنّ كلّاً من سلفية أهل السُنَّة وسلفية الشيعة ، الذين يتبادلون الاتِّهامات ويتقاذفون نسبة القول بالتحريف ، بأساليب سنستعرضها ، يُحاولُ كلّ منهما تبرئة نفسه عن هذه التهم ، وذلك بتوجيه الأحاديث المحتوية للنصوص الموهمة بحيث تندفعُ عنها التهمة .

فالنصوصُ الموجودة في أحاديث أهل السُنَّة والتي وقفنا على بعضها خلال الفصول الماضية يحاولُ أهلُ الحديث ، الحريصون على التزام تلك النصوص ، و الذين يعتزّون بها لأنّها وردت في كتبهم الصحاح ! و بالأسانيد الصحيحة على مبناهم ، يحاولون الخروجَ عن تهمة التحريف فيها - سواء بالزيادة أو بالنقصان والإسقاط - يحاولون أن يخرجوا من هذه التهمة بأنّ تلك من الآيات التي نسختْ تلاوتُها ! يعني أنّها رفعتْ من النصّ

القرآنيّ ، وبقي حكمها نافذاً، ويبتهجون بأنّ لهم جواباً عن تهمة التحريف!. وكذلك النصوص الموجودة في أحاديث المقلّدة المنسوين إلى الشيعة الذين يُنسب إليهم التحريف على أساسها. فإنّ العلماء منهم يُحاولون دفع الشبهة عنها بالالتزام بأنّها تدلّ على تأويل النصّ ، وليست هي عبارات قرآنيّة ، يعني أنّ النصّ القرآنيّ هو الموجود بين الدفتين ، وأمّا الموجود في الأحاديث فهو إظهار لباطن المراد منه ، والذي يسمّى التأويل.

فكلّ من هؤلاء وهؤلاء مبتهجون بأنّهم بهذا وأشباهه يدفعون عن أحاديثهم تهمة التحريف.

فكلّ فريق ينفي عن نفسه شبهة التحريف ، ويقول بسلامة القرآن الشريف ، وكلّ بما لديهم فرحون!.

ولو كانوا - كلّهم جميعاً - يريدون الحقيقة ، ويحبّون القرآن ، ويمنعون أن تتوجّه إلى نصّه تهمة أو إساءة ، لَقَبِلَ كلّ واحدٍ رأي الآخر وتوجيهه ، و لم ينصبوا (القرآن) غرضاً لسهام حقدهم البعض على الآخر.

ولو تأملوا بروح متحرّرة عن أغلال عقائدهم وأفكارهم والتزاماتهم المصطنعة بما عندهم من الأحاديث ؛ لعرفوا - كما شرحنا سابقاً - أنّ كلّ تلك الأحاديث الأحاد عند الفريقين لا تكون حجّة في مقابل قطعيّة القرآن المعجز ، ولأعرضوا عن تلك الأحاديث التي لا تقبل التوجيه ورموا بها ، قبل أن يُحاولوا تصحيحها بالغلط ، وقد عرفنا سخافتها وهزالها أمام عظمة النصّ القرآنيّ وقوّته.

ولكنّ الغرور ، والتقليد الأعمى للأباء ، والتعصّب للرأي ، والاستبداد ، والعنجهية ، والغطرسة ، هي صفات السلفيّة المدّعين لاتباع

الكتاب والسنة ، وهي لا تدعهم يتحرّرون أو يفكّرون في الجريمة التي يرتكبونها في حقّ القرآن عندما يتّهم بعضهم البعض بتهمة التحريف السخيف.

تشابه غريب في الاتّهامات والشُّبهات :

ولقد تتبّعنا جميع ما يتقاذفه الفريقان ، فوجدناه مشتركاً بين الطرفين وبنفس الشكل و الحجم تقريبا ، وهذا يمكننا الجزمُ و الاطمئنانُ ، بأنّ يدا أخرى آثمة هي التي دسّت تلك الدسائس عند هؤلاء ، وعند أولئك ، و دفعتهم إلى الوقعة في ما بينهم ، ليكون الهدف الأساسي اتّهام النصّ الإلهي. والدسائس هي كالتالي:

علمٌ أو عملٌ؟

أهمّ ما يواجه القارئ أنّ هذه الأحاديث - من أهل السنة و الشيعة - موجودة في الكتب فعلا ، ومهما كانت دلالتها ، فالسؤال المفروض هو : لماذا رووها وجمعوها وتناقلوها ، حتّى تصبح لدينا مشكلة ، اليوم؟ و ما هو توجيهُ تصرّفهم هذا؟

فنقول: إنّ علماء المسلمين - كافّة - يعتمدون على نقل العلم وتداوله وتسجيله من جيل إلى جيل ، لأنّ الإسلام يعتمدُ في كثيرٍ من قضاياه على التعبّد بما جاءت به النصوص من القرآن الكريم و الحديث الشريف ، و النقل الموثب للسنة الشريفة ، وقد جهد علماء المسلمين بكلّ ما في وسعهم في جمع كلّ جزئيات ما يرتبطُ بالنصوص حتّى لا يُفقد منها أيُّ شيءٍ

صغيرٍ أو كبيرٍ.

وتصدّى كبارُ الحفاظ من علماء الحديث لرواية ما سمعوه وما وجدوه في الكتب السابقة ، حتّى تكوّنت مجاميعٌ عظيمةٌ ، من الأحاديث في كلّ مجالات العقيدة والدين وحتّى التاريخ والسيرة و سائر المعارف.

وليس معنى تجميع النصوص هو الحكمُ عليها بالصحة المطلقة ولزوم العمل ، لوضوح أنّ بينها المتعارض أو المشوّه المضطرب ، بل ، فيها ما حكم ببطلانه لمعارضته للأدلة الخارجة عن الحديث كالقرآن المحكم ، أو العقل المعلوم ، أو غير ذلك .

وكذلك قرّروا قواعدَ تمكّنهم من تصفية هذا الكثر المليء بأنواع الأحاديث على اختلاف درجات ضعفها وقوّتها ، وتصدّى كثير من فطاحل العلماء لاختيار ما يراه ليكون هو الأمثل - عنده طبعاً - من تلك المجاميع ، و مع ذلك لم يكن ما يختاره كلّ واحد هو النصّ النهائي و الحقيقة الثابتة .
وشيءٌ مهمٌّ آخر هو قيام كلّ واحدٍ من المؤلّفين بعملية الانتخاب حسب ما فهمه وتصوره .

لكن المتأخّرين من أهل الحديث ؛ لما وقفوا على الأحاديث ، و اعتزازا منهم بالمأثور ، وبكلّ ما روي ، من دون تمييز ، أو تقليداً أعمى لمن اتّخذوهم أرباباً ، من المؤلّفين ، وما ابتدعوه من الغلوّ في المؤلّفات التي جمعوها ، إلى حدّ جعلها معصومةً ، وأنّها أصحّ الكتب بعد كتاب الله تعالى وقفوا على المآزق الخطيرة ، مثل روايات التجسيم والتشبيه ، وروايات القدر والجبر ، و روايات تحريف القرآن فلم يمكن لهم ردّها ، لأنّ ذلك يُعارضُ ما بنوا عليه من الالتزام بها والحكم بصحتها بقولٍ مطلقٍ ، وبنوا

عليه دينهم وعقيدتهم ! فهم يصورون أنهم لو تركوا بعضها لانهار عليهم البناء كله !! ولهذا لجأوا إلى التوجيهات التي سيأتى ذكرها.

وهم لو تعقلوا أن الرواية هي أعم من العمل والدراية ، وأن مثل التزامهم هذا يؤدي إلى إلغاء أدلة الدين الأخرى ، فالقرآن الكريم وهو أهم مصدر وأقواه وأولاه بالعمل والالتزام ، سوف يتعرض بمثل تلك الروايات للريب والشبهة ، وأن الأخبار و الأحاديث مهما حكمنا بصحتها ، فإنها لا تبلغ حد العلم واليقين بمثل ما يلزم للقرآن . وكما هو عليه . من القطعية والعلمية ؟

وليس من منهج العقلاء دفع العلم بالظن ، ولا يُريد الإسلام من المؤمن أن يبني عمله على غير اليقين والتدبر ، إذا أمكنه الوصول إلى الحق واليقين.

فلو تأملوا بعض هذا ، لأعرضوا عن التزمّت والإصرار على الباطل ولرفضوا كل الأحاديث التي ظاهرها مسيء ومنافٍ لظاهر القرآن ونصّه ؟ ولما احتاج كل فريق إلى الالتزام بالتوجيه ، الذي يرده عليه الفريق الآخر ، فيتكاذبان.

أو لتوافقوا على الحلّين ، معا ، كي لا يتبادلا التهم بشأن القرآن ، لو كانوا يحبّون القرآن؟ أفرادا أو مذاهب؟

لا شك أن جمهور المسلمين يعتقدون بهذا القرآن المتداول ، و إذا صدر من أحدٍ ما يخالف ذلك ، فإنهم يردّون عليه ، والمخالف - مهما كان - فردّ لا يمثل فريقاً ولا طائفةً ، ولا مذهباً.

فلم يُعهد - على طول التاريخ - أن كانت - في زمن واحد وفي عصر

واحد - فرقة تلتزم بذلك ، حتّى في الفرق البائدة ، والتي تعدّ من المسلمين !
لكن تعود كتابُ السلفية تضخيم ذلك ، حتّى يصوّروه قولاً لطائفة ،
وينسبون ما هو في كلام الفرد - حتّى لو كان غير واضح المراد - معبراً عن
جماعة ومذهب !

إنّ مثل هذا التصرف مريبٌ ، ومرفوضٌ ، لمخالفته للواقع ، ويُعدّ
كذباً وجريمةً ، لأنّ القضية حسّاسةً وخطيرةً لكونها تمسّ القرآن .

فلو أنّ فرداً ، أساء الفهم ، أو أساء التصرف أو أساء التعبير فليس من
الإنصاف ، أن يُحمل على طائفته كلّها ، وهي تصرّح بعدم قبولها لرأيه ، أو
لتصرفه وبراءتها من صنيعه ، فإذا كان أحد أهل السنّة يعتقد بزيادة ﴿ قل ﴾
في القرآن ، كما ذكر خادِم حسين إلهي في كتابه (القرآنيون) ! فهل يصحّ
أنّ نحكم على أهل بلده كلّهم بذلك ، لكونه يسكن هناك ؟ أو على شعب
إسلاميّ بذلك ، لانه يعيش معهم ؟ أو على العرب كلّهم بذلك ، لأنّه
عربيّ ؟ أو على أهل السنّة بذلك ، لأنّه سنّيّ ؟ أو على المسلمين بذلك ،
لأنّه مسلم ؟؟؟

كلّا ، وألف كلّا .

وكذلك لو وجدنا أنّ ابن مسعود يلتزم بزيادة في القرآن ، وبالتحديد
سورتي (المعوذتين) ؟ فهل يحقّ لأحد أن يحكم على الصحابة كلّهم بالتزام
ذلك ؟ خاصّة أنّ ابن مسعود كان من العارفين بالقرآن ، ومَن كان له
مصحفٌ يخصّه ؟ وكان مصحفه معتمداً - لدى الفقهاء الحنفية - حتّى القرن
الرابع الهجري ؟ فهل نحكم على المسلمين المعتمدين لمصحفه ، بذلك ؟ .
كلّا ، وألف كلّا .

فكيف ، لو كان الصادر من شخص مؤلف سنياً كان كابن الخطيب المصري ، أم شيعياً كالنوري ، مهما كان له من الفضل والشهرة ، لكن ليس له سلطة أو ملك ولا قدرة ؟ وليس شخصاً مقدساً مثل الصحابة ؟ فلا يجوز أن يكون كلامه - وكلام أمثاله - حجّةً على أهل مذهبه إطلاقاً ، وهم يُنادون بأنه مخطئٌ في عمله أو فهمه .

لكنّ السلفية يتعمّدون في مثل هذه الأمور ، لو وجدوا شخصاً منحرفاً عن رأي الجمهور ، لكبروه حتى يجعلوا من ذلك ذريعةً للهجوم على الأطراف الأخرى ، و لو كان ذلك على حساب القرآن ، وتوجيه التهمة إليه.

هذا مع أنّ كلام أولئك :

إمّا لا دلالة فيه على ما يُريده السلفية !

أو يكون متخلخلاً غير مستقيم الاستدلال!

أو محتوياً على ما هو مرفوض تاريخياً وعلمياً.

فهل يصحّ نسبة ذلك ، إلى طائفةٍ كبيرةٍ من المسلمين و محاسبتهم من

أجله ؟

ومهما كان ، فالرأي التافه الفردي ، لا يجوز أن يحمل على الكل ، إلّا ممّن يُريد التهريج و التهويل ، ومن لا يهتم بكرامة القرآن أن تُهدر! ولا يقوم بهذا مسلمٌ يحبّ القرآن ؟ ويسعى للدفاع عنه ؟ ويدّعي اتّباعه ؟ واتباع السنّة ؟ فليس هذا تصرفاً يرضى به الله ، ورسوله ، والسلف الصالح ولا المؤمنون ؟

ثمّ إنّ فرداً لو نقل الأحاديث ، أو صرّح بأنّ هناك أحاديث منقولة ،

تحتوي على ما يظهر منه التحريف ، فهذا لا يدلّ على اعتقاد المؤلّف و التزاه ولا تصديقه بهذا الظاهر من الأخبار ، فهناك احتمالات في عمله :
فلعلّه لا يقول بصحّتها؟

أو يحملها على أنّ المراد بالتحريف الوارد فيها هو التحريف في المعنى أي أنّ الحكم لم يعملوا بالآيات ، كما لو قلنا: إنّ حكم المسلمين اليوم في عصرنا لا يعملون بأحكام القرآن ، فهذا يسمّى تحريفاً في اللغة ، كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿يَحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾.

أو يقول بأنّ محتوى الأحاديث هو تأويلٌ لما في النصّ القرآني؟
أو يقول بنسخ التلاوة؟

أو يلتزم بأنّ الحديث من نوع الحديث المدرج الذي دخلت كلمات التفسير ضمن الآية المفسّرة؟

هذا ، إذا كان من أهل الحديث الذين يقبلون الأحاديث مطلقاً ، و يوجبون الأخذ بها على كلّ حال.

مع أنّ السلفيّة - في كلّ من الطائفتين ، هم قلةٌ ، مخالفةٌ للجمهور ، شاذّةٌ عنهم في الآراء ، وهم بعيدون عن الفهم المتعارف عند الناس كلّ البعد ، فلا يمكنُ حمل كلام العلماء على مذهبهم .

بل حسن الظنّ بالمسلم ، ولزوم حمل فعله وقوله على أحسنه ، وتكريم القرآن من الإساءة إليه ، قواعد تقتضي إبعاد كلام العلماء عن رأي السلفيّة والمقلّدة أهل الحشو والظاهر.

حروفٌ وأرقامٌ:

يقول سلفية أهل السنة - نقلا عن عمر -: إنَّ حروف القرآن (ألف ألف حرف و. (رواه السيوطي في الإتيقان ١/ ٢٤٢ عن الطبراني فلاحظ مجمع الزوائد ٧/ ١٦٣ وكنز العمال ١/ ٥١٧). هكذا رَوَاهُ عن عمر.

وهذا يعني أنَّ القرآن كان أكبرَ من الموجود بثلاثة أضعاف ، فإنَّ عدد حروف القرآن الموجود هو : (٦٧١ / ٣٢٣) كما هو رأي ابن عباس أيضاً (الإتيقان ١/ ٢٣١). فهل نصدِّق برواية عمر؟ أم نقول كما قال الذهبي: تفرَّد [الراوي] بهذا الخبر الباطل؟

لكن اسمع السيوطي يقول بعد نقل هذا الخبر: رجاله ثقاتٌ إلَّا محمَّد ابن عبيد بن آدم ابن أبي إياس ، تكلم فيه الذهبي لهذا الحديث . وقد حمل ذلك على ما نُسَخ رسمه من القرآن أيضا ، إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد.

أقول: فانظر يا أخي المسلم ، كيف يُحاول السيوطي توجيه خبر ، يصرِّح الذهبي بطلانه ، إلَّا أنَّ هذا التصريح لا يُعجب السيوطي ، فكأنَّه معترضٌ على الذهبي!

ثمَّ إنَّ السيوطي - و مع اعترافه بمخالفة الرقم (ألف ألف و..) لعدد الحروف في النصِّ الموجود الآن في المصاحف الشريفة - فمع هذا يقول: حمل ذلك على ما نُسَخ رسمه عن القرآن .

فيكون المفقود ثلثي القرآن المنزل ! يعني أنَّ القرآن - الذي تدَّعيه السلفية - كان ثلاثة أضعاف الموجود!!!

و أنَّه سقط منه ما يقرب من (٦ / ٠٠٠ / ٠٠٠) حرفٍ ! و نسخت كتابتها وتلاوتها!

والسلفيَّ يَعْضُّ طرفاً عن هذا ، فلا يذكره أصلاً ولا يُشير إليه ، لكنّه يتمسك بالرواية التي عند أخيه المقلّد الشيعيَّ ، الذي روى عن (الكافي ٢ / ٥٩٧ كتاب فضل القرآن) : أنّ القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلى محمد ﷺ سبعة عشر ألف آية.

فقال السلفيَّ: قارنْ عدد الآيات في الرواية ، مع عدد آيات القرآن الكريم وهو ستة آلاف ، تجد أنّ القرآن الذي تدّعيه الشيعة (!) أكثر من القرآن الحالي بثلاث مرّات تقريباً ، أي المقصود مصحف فاطمة رضي الله عنها كما جاء في الرواية.

ورواية مصحف فاطمة عليها السلام هو قول الصادق عليه السلام : إنّ عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وفيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرّات ، والله ، ما فيه من قرآنكم حرفٌ واحدٌ . (الكافي ١ / ٢٩٥).

وأقول للسلفي: حكمتَ نفسك ، فإذا كان المقصود برواية الآيات هو مصحف فاطمة عليها السلام فقد حَلَفَ الصادق عليه السلام في رواية مصحف فاطمة عليها السلام بأنّه (ليس فيه من القرآن حرفٌ واحدٌ) فهو إذن كتابٌ آخر ليس القرآن ، فالحديثان - حديث الآيات و حديث مصحف فاطمة - كلاهما لا يتحدّثان عن القرآن الحكيم .

وإذا أصرّ السلفي على تفسيره الخاطيء ، فلماذا لا يُقارن بين عدد الحروف التي صرّح بها عمر (ألف ألف حرف و) وبين عدد حروف القرآن الحالي (٣٢٣٦٧١) ؟ حتّى يجد أنّ عمر - أيضاً - نسبوا إليه أنّه يعتقد بأنّ القرآن الذي تدّعيه السلفيّة أكثر من القرآن الحالي بثلاث مرّات تقريباً.

وإذا صحّ توجيه حديث الشيعة بمصحف فاطمة عليها السلام ؟ فما هو وجه

تصحيح حديث عمر عند أهل السنة؟ .

فلماذا نرى السلفيُّ تُثيرةُ روايةٍ عدد الآيات الشيعة ! ولا تُثيرةُ رواية الحروف العمرية السلفية ! ؟ .

إنّ هذا هو التعصّب الذي ننهى عنه كلّ مَنْ يحبّ القرآن.

ثمّ الاختلاف كبير جدّاً في عدد الآيات بين العلماء :

قال السيوطي : تعديد الآي من معضلات القرآن . ونقل عن الموصلي قوله : اختلفَ في عدّ الآي أهلُ المدينة ومكّة والشام والبصرة والكوفة ، ولأهل المدينة عددان . (الإتقان ١ / ٢٣٢).

لا يقال: إنّ الاختلاف ليس فاحشاً بمقدار الثلث والثلثين ، بل هو بين ستة آلاف ، وبين (٦٢٣٦) !

لأنّا نقول : الاختلاف في القرآن ، ولو بآيةٍ واحدةٍ ، مضرّ ومؤدّ إلى المحذور الذي نرفضه من دعوى الزيادة أو النقصية ، أو دعوى : أنّ القرآن المتداول غير ما هؤلاء يزعمون ، إلى غير ذلك من الترهّات.

ولكن بدلاً من كلّ ذلك الهراء والهجوم ، ألم يكن من الخير: أن يتأمّل السلفية الكلام الوارد في الأحاديث .

فقضية الاختلاف في عدد الآيات إنّما هو اختلاف في مواقع الوقوف ، حيث تنتهي الجمل المفيدة ، كما هو بعض التفاسير لكلمة (آية).

أو المراد بالآية : العلامة والحكمة والمعجزة الإلهية الواردة في القرآن ، باعتبارات شتى.

وحتىّ إذا تنافى المنقول مع المحسوس والموجود ، ولم يكن له توجيه معقول ، فليترك الخبر ، أو يُرفض مهملاً ، حيث أنّه لا يوجب العلم ، بل

هو أمرٌ ظنيّ ، فنذرهُ في بقعة الاحتمال والإمكان ، وليس علينا أن نتابع كلّ هذه المرويّات مع عدم حجّيتها ولا اعتبارها ، ومع احتمال عروض الخطأ في الأحاديث كثيرا من الرواة أو المؤلّفين أو النقلة الآخرين .

وهذه البسملة الشريفة أمامكم ، ترونها مكتوبة في المصاحف ، لاتعدّونها آياتٍ ، وبذلك ينقص العدد (١١٣) من آيات القرآن ؟

فهل يتهمكم أحدٌ بشيءٍ؟؟

و نحن نرفض كلّ هذه الروايات المزيفة المنافية لقطعيّة القرآن و حجّيته وثباته وتواتره عند الأمة الإسلاميّة جمعا.

ثمّ إنّ الأفراد الذين نُسبت إليهم التهمة . من السّنة أو الشيعة . لا يتجاوزون عدد الأصابع ، مع أنّ فيهم من روى الحديث فقط ولم يذكر حكمه ، وفيهم من نقل قولاً ولم يؤيّده ، و من يبقى كلامه مجملًا.

وهؤلاء مهما عظمت مقاماتهم عند طائفتهم ، فهم لا يمثّلون كلّ الطوائف ؟.

فلاحظ (الفصل في الملل والنحل لابن حزم ٤ / ٢٠٤ و ٢٢٦) و عبد الوهاب الشعراني في الكبريت الأحمر (ص ١٣٤) والزرقاني في مناهل العرفان (١ / ٢٤٤) وتفسير القرطبي (١ / ٨٤) ولا حاجة إلى تعديد الأسماء وهؤلاء الصحابة يُنسب إليهم ذلك علناً!

فلو قسّمنا جميع من نسبت إليه التهمة على أربعة عشر قرناً ، فنصيب كلّ قرنٍ شخصٌ واحدٌ و... فهل يمثّل الواحدُ كلّ الطائفة في قرنٍ كامل (١٠٠) سنة ؟ بينما علماء المسلمين - شيعة وسنة - يعدّون بالآلاف في كلّ قرنٍ ، وها هم قد أجمعوا على سلامة القرآن من ظواهر تلك الاحاديث

ويلتزمون بنصه الموجود على أنه المنزل على النبي المرسل من دون تغيير أو تبديل أو تحريف أو تصحيف .

ولو صحَّ عمل السلفي بالاعتماد على قول الأحاد في كلِّ قرنٍ ، لإثبات مرامه ، لكان قرنُ الصحابة ، أيضاً كذلك ، لوجود عشرات الروايات الأحاد التي تحتوي على نصوص تُوهم التحريف الباطل عند الصحابة !

فهل هذا هو المطلوب للسلفية أن يعرّضوا القرآن لخطر التهمة لمجرد الرغبة في الانتقام من طائفة أخرى ، بهذه الرواية أو بتلك ، أو بهذا القول أو بذاك ، أو بالنقل عن هذا الشخص أو ذاك ؟ ليحرّكوا كُتّاب الطوائف و غيرهم . فيميلوا عليهم ، فيجمعوا كلمات علماء السلفية الموهمة للتحريف السخيف ، وتكون معركةً مصطنعةً ضدَّ القرآن !

ألم يعتبروا بحكمة الرسول ﷺ في الردِّ الحَسَن على من تصدَّى لمثل هذا الأمر ، في ما ذكره ابن حجر في الإصابة (١ / ٣٤) في وفد بني أسد بن خزيمة ، فكتب لهم النبي ﷺ كتاباً ، فتعلَّم حضرمي بن عامر سورة ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾ فقرأها وزاد فيها . فقال النبي ﷺ لا تزد فيها.

وذكر الكلبي في (جمهرة النسب ص ١٨٢) الزيادة بعد قوله تعالى : ﴿ فهدى ﴾ وزاد : (والذي امتنَّ على الحُبلى ، فأخرج منها نسمةً تسعى ، بيد شغاف وحسنا).

فقال النبي ﷺ : لا تزيدوا فيها ، فإنها كافيةٌ شافيةٌ.

هكذا ردَّ النبي ﷺ على الذي زاد في الكتاب المنزل ، في محضره الشريف ، ولم يُقم النبي ﷺ القيامة عليه ، بل بجملتين : « لا تزيدوا فيها ،

فإنّها كافيةٌ شافيةٌ » يعني: إنّ الآيات القرآنيّة لو حدها تفني بكلّ المقصود ، و هي تشفي غليل المؤمنين بالوحي الموجود.

فعلّمنا ﷺ أن نلجأ إلى إثبات تواتر القرآن وإعجازه ، ففي ذلك أبلغ الردّ على المدّعي للتحريف من دون ضوضاء.

وكذا لم يكفر النبي ﷺ حضرمياً ولم ينهره ، لأنّه كان معذوراً ، لعدم وقوفه على الحقيقة القرآنيّة ، ولاريب أنّ ذلك شبهة في حقّه .

وهذا الحكم يجري على كلّ الذين يشتبهون بما رووا من الأخبار الأحاد ، ويعتمدون على ما يفهمون من ظواهرها ، ويلتزمون بما يدّعون من دلالاتها ، وهم لا يُصيبون في ذلك !

ولو استدلّ السلفي بما قدّمنا على إثبات انحصار القرآن المنزل بما بين الدفتين ، وأكّد على عدم قرآنيّة كلّ ما ادّعاه السلفيّة سواء المقلّدة المنسوبين إلى الشيعة ، أم أهل الحديث والحشويّة من العامّة ، لوضوح الإعجاز في النصّ الموجود بين الدفتين ، و وضوح الركاقة والتفاهة في الآيات الخبريّة المجعولة ، لتمّ الأمر من دون إثارة تُحوّجُ إلى الردّ والبدل المؤدّيين إلى الابتعاد عن الحقّ وتجاوز الأدب اللازم مع القرآن الكريم المجيد ، أو الوقوع في مهاوي الطعن والقدح في أصل السنّة والحديث وحامله بلا التفاتٍ إلى ما يستتبعه من محاذير!

نسبٌ مرفوضة:

وهكذا نرفض الروايات التي نقلت في كتب أهل الحديث ، و هي تحتوي على محذوفات بنسبٍ معيّنة ، كالربع والثلاث والثلاثين ، وما أشبه مما يدّعون كونه من القرآن:

مثل ما رواه الحاكم بسندٍ صحَّحه: عن حذيفة بن اليمان - العالم بأسماء المنافقين - أنه قال عن سورة براءة: ما تقرؤون ربعها وإِتكم تسمونها سورة التوبة ، وهي سورة العذاب . (المستدرک على الصحيحين ٢ / ٣٣١) .

و في نقل آخر : التي تسمونها سورة التوبة هي سورة العذاب ، والله ما تركتُ أحداً إلا نالتُ منه ، ولا تقرؤون إلا ربعها . (الدرّ المنثور ٣ / ٢٠٩) .

وسورة براءة في القرآن الكريم (١٢٩) آية ، فمقتضى الحديث أنها كانت (٥١٦) يعني تقرب من ضعفي سورة البقرة أكبر سور القرآن! وهذه من روايات سلفية أهل السنة.

سورٌ طويلةٌ محذوفةٌ:

و في حديث أبي موسى الأشعري أنه قال للقرءاء في البصرة : إِنَّا — يعني الصحابة — كنّا نقرأ سورة كنّا نشبهها في الطول ، و الشدّة ، ببراءة ، فنسيّتها ، غير أنّي حفظت منها:

(لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَتَغَى وَادِيَانِ ثَلَاثًا ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَهُ إِلَّا السَّرَابُ) وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةً نَشَبِّهُهَا بِأَحَدِ الْمُسْتَبَحَاتِ أَوَّلُهَا : ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ فَانْسِيْتُهَا غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ فَنَكْتُبُ شَهَادَةً فِي أَعْنَاقِكُمْ فَتُسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (مسلم ٢ / ٧٢٦ ح ١٠٥٠ والمستدرک على الصحيحين ٢ / ٢٢٤) .

وهذه سورة بقدر سورة براءة ، ذكر منها آية فالمفقود (١٢٨) آية.

وروي عن أبيّ بن كعب قال: كم تقرؤون سورة الأحزاب؟ قال زرّ: ثلاثاً وسبعين آية .

قال أبيّ: قَطُ ، لقد رأيتها وإِنها لتعادل سورة البقرة ، وفيها آية الرجم!
قال زرّ: وما آية الرجم؟ قال:

الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما - ألبتة - نكالا من الله والله عزيز حكيم (مسند أحمد ٥ / ١٣٢).

وقال ابن حزم الأندلسي بعد هذا الخبر: هذا إسناده صحيح كالشمس لا مغمر فيه ، .. ، لكنها مما نسخ لفظها ، وبقي حكمها! (المحلّى ١١ / ٢٣٥).

وآيات سورة البقرة (٢٨٥) آية ، فإذا خرج منها عدد الموجود في سورة الأحزاب وهو (٧٣) وقد ذكر آية الرجم ، المفقود (٢١١) آية ؟
ومجموع ما في هذه الأخبار (٥١٦ + ١٢٨ + ٢١١) يُساوي (٨٥٥) آية وهو ما يقارب (سُبع) القرآن !

وحسب هذه الروايات!! فهذا كله محذوف!.

وعلى قضية الحروف التي ذكرها السيوطي من رواية سلفية العامة أهل الحديث من أهل السنة فالمحذوف (ثُلثاً) القرآن. (الإتقان ١ / ٢٣١)

وهو ضعف ما في رواية المقلّدة من سلفية الشيعة القائلة أنّ المحذوف (ثُلثٌ واحدٌ) ! (الاحتجاج ١ / ٣٧٧). فهل يصدّق المسلم بشيءٍ من ذاك أو هذا؟ وهل يعقل أن يهمل المسلمون هذه المجموعة الكبيرة من القرآن ؟ و هل يتصوّر أن يتغافل الرسول ﷺ عن تبليغ هذه المجموعة الكبيرة؟ فإنّه ﷺ لو بلّغها إلى الأمة لَبَلّغهم كلّهم ، ولم ينحصر خبرها بواحدٍ أو اثنين أو ثلاثة ، فتنسى ، و لوصلت إلى عددٍ أكبر يتجاوز التواتر عادةً ، لمزيد اهتمام رسول الله ﷺ بذلك ، ومزيد اهتمام الصحابة ، كذلك ، لو كان قرآناً ، كما يدعى!!

وأما احتمال أن يكون الصحابة قد نسوه جميعاً ، فهذا من أسخف ما يُحتمل في حقهم ، وفيهم حُماة هذا الدين ورُعاته .

مع أن أهل الحديث يتبجّحون بقوة الحافظة عند الصحابة ، بحيث جعل بعضهم سبب منع الخلفاء لتدوين الحديث الشريف وكتابته هو الاعتماد على حفظهم على الخواطر ، وبقاء السنّة الشريفة بذلك مصونة من دون حاجة إلى كتابته (راجع كتابنا : تدوين السنّة الشريفة) .

هذا مع سعة مساحة الحديث وكثرة نصوصه وتباعد رواته ! فكيف يصبح الصحابة عاجزين عن حفظ تلك المجموعة من القرآن الكريم على معدوديّة آياتها ومحدوديّة نصّها؟! مع أنّهم حفظوا السنّة على سعتها .

وأما الإنساء بأن الله هو الذي أنساهم! فقد ثبت في محله أنه لا دليل عليه ، وما هي الحكمة في إنزالها ، ثمّ رفعها وإنسائها ، مع بقاء بعضها عند الرواة ، ومع بقاء مداليل بعضها حجةً للتشريع ؟.

هذا مع عدم وجود دليل على هذه التصرفات من الله ولا من الرسول ﷺ .

وأما نسخ التلاوة فسيأتى بإطاله بالأدلة العديدة ، فلا يبقى أمامنا . بعد بطلان الخيارات كلّها إلّا الإعلان عن رفض جميع الأحاديث الظنيّة ، و الإعراض عنها ، سواء رواها السلفيّة الحشويّة من أهل السنّة ، أو المقلّدة من الشيعة .

سورتان ، وسورة ؟

ثلاثُ سورٍ ، ليست في القرآن الكريم المتداول ، وهي (الخلع) و (الحفد) وأيضاً (الولاية) .

والأولان: بما روته سلفيّة العامّة أهل الحديث ، في كثير من مصادرهم .

أما الثالثة: فهي المنقولة عن مصدر مشبوه ، من تأليف بعض المختلطين من الهنود من أعداء أهل البيت عليهم السلام نسبها إلى كتاب شيعي حتى يركز التهمة!

فما قصة هذه السور؟

أما الخلع و الحفد :

فقد نقلهما السيوطي في (الإتقان ١/ ٢٢٧) قال: في مصحف ابن عباس: قراءة أبيّ ، وأبي موسى:

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك.

[بسم الله الرحمن الرحيم] اللهم: إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نخشى عذابك ونرجو رحمتك إن عذابك بالكفار ملحق.

ورد السورتان في تراث السلفية و أهل الحديث من أهل السنة : أخرج الطبراني بسند صحيح ! عن أبي إسحاق ، قال: أمنا أمية بن عبد الله ابن خالد بن أسيد ، بخراسان فقراً بهاتين السورتين (!): إنا نستعينك ونستغفرك. (الإتقان ١/ ٢٢٧).

و أخرج البيهقي وأبو داود في المراسيل عن خالد بن أبي عمران أن جبريل نزل بذلك على النبي ﷺ وهو في الصلاة مع قوله : ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ [١٢٥ آل عمران]. (الإتقان ١/ ٢٢٧).

و تابع السيوطي في عدد السور القرآنية وهي في قرآننا (١١٤) . قال: في مصحف أبيّ [مائة] وست عشرة ، لأنه كتب في آخره سورتي الحفد ،

والخلع.

أخرج أبو عبيد عن ابن سيرين ، قال: كتب أبي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب و المعوذتين ، و (اللهم إنا نستعينك) [الحفد] و (اللهم إياك نعبد) [الخلع] . (الإتقان ١/ ٢٢٦).

ولم يكتفوا ، ففي رواية مصطنعة نسبوا ذلك إلى الإمام عليّ ابن أبي طالب عليه السلام فيها: عن عبد الله بن زُرير الغافقي ، قال : قال لي عبد الملك ابن مروان : لقد علمتُ ما حملك على حُبّ أبي تُراب! إلّا أنّك أعراييّ جافٍ ، فقلتُ: والله لقد جمعتُ القرآن من قبل أن يجتمع أبواك ، ولقد علّمني عليّ بن أبي طالب سورتين ، علّمهما إياه رسول الله ﷺ ما علّمتهما أنتَ ولا أبوك... فذكرهما. (الإتقان ١/ ٢٢٦).

ثمّ أخرج عن البيهقي عن عبيد بن عمير: أنّ عمر بن الخطّاب قنّ بعد الركوع ، فقرأهما وفي بداية كلّ واحدةٍ ﴿البسملّة﴾ (الإتقان ١/ ٦ - ٢٢٧)

وللسيوطي تأليف مستقل في هاتين السورتين باسم (إتحاف الوفد بنأ سورتي الخلع والحفد) نسخة منه في برلين غ ٤٣٨ (دليل مخطوطات السيوطي ص ٦٧ رقم ٢٠١).

وأما سورة الولاية المفتعلة فنصّها:

بسم الله الرحمن الرحيم يأتيا الذين آمنوا : آمنوا بالنورين أنزلناهما يتلوان عليكم آياتي ويخذرانكم عذاب يوم عظيم ، نوران بعضهما من بعض وأنا السميع العليم ، إنّ الذين يوفون بعهد الله ورسوله في آيات لهم جنات نعيم ،

واصطفى من الملائكة والرسل وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه يفعل الله ما يشاء ، قد خسر الدين كانوا عن آياتي وحكمي معرضون ، وإن علياً إمام المتقين ، وإنا لنوفيه حقه يوم الدين ، ما نحن عن ظلمه بغافلين ، يأتيها الرسول قد أنزلنا إليك آيات بينات فيها من يتوفاه مؤمنا ومن يتولى من بعدك يظهرون ، ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون فصبر جميل ، ولقد آتينا بك الحكم كالذين من قبلك من المرسلين ، وجعلنا لك منهم وصياً لعلمهم يرجعون ، إن علياً قانتا بالليل ساجدا يحذر الآخرة ويرجو ثواب ربّه ، قل هل يستوي الذين ظلموا وهم بعدابي يعلمون.

والمصدر الوحيد لهذا الكلام هو كتاب (دبستان مذاهب) ولم يوجد في أيّ كتاب - مطبوع أو مخطوط - آخر أسبق منه .

وتدا وكّه من بعده صاحب (فصل الخطاب) وقال : لم أجد أثراً لها في كتب الشيعة سوى ما يحكى عن كتاب المثالب المنسوب إلى ابن شهر آشوب : أنهم أسقطوا تمام سورة الولاية، فلعلّها (!!) هذه السورة . (فصل الخطاب ص ١٧٩ ، ١٨٠ ح ٦٨ من الفصل الثامن)

و الغريب أن الذين نقلوا هذه السورة المفتعلة على قصرها اختلفوا في نصّها بشكل فاحش مما يؤكّد كونها مختلفة ! لا أصل ثابت لها حتّى عند مفتعليها!

هذه نصوص السور الثلاث ، ومصادرها .

ومن الواضح لدى كلّ عربيّ - يقرأ الفصحى - أن إنشاء هذه السور ضعيف جداً ، وأن منشئها قاصر عن إدراك الارتباط بين الجُمَل ، وحتّى قواعد اللغة والإعراب ، فضلاً عن الفصاحة و البلاغة .

ويكفي إلقاء نظرة إلى هذه المصنوعات لثَرَفَصَ ، وتُستَنَكِرَ نسبُها إلى الوحي الكريم ، أو مداناتها للقرآن العظيم ، فضلاً عن مقارنتها أو معارضتها له .

وهذه النقطة ، أهمّ ما يُواجه ذلك الهراء الذي ينطق به أي ناعقٍ بعنوان (الآيات ، والسور) ممّوها ومشوّها ، وخادعاً للسامعين ، و اللغة العربية . التي اختارها الله للوحي والمعجزة الإلهية . أسمى وأعلى ، و أفصح وأبلغ وأعلى ، من أن تشوب صفاءها أمثال تلك المحاولات السخيفة .

ولكن الذي يؤسف له : أن يدّعي الإسلام مدّح من أدعياء العُروبة ، من سكّان القفار والبوادي ، ومن الأعراب الذين ذكرهم القرآن بأنّهم أشدّ كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يؤمنوا بالقرآن و بما أنزل الله فيه ، يوجد من هؤلاء مَنْ يشهّر بالثالثة (الولاية) ويعلن أنّها من صنّع الشيعة ! مع أن أمام عينه السورتان الأخريان (الخلع والحقد) من رواية إخوانه السلفيّة السّنة! ومع أن مصادر السورتين وفيرة من أمّهات كتب التفسير والحديث والفقّه ، لأعلام مؤلّفي العامّة من القدماء والمتأخرين و المعاصرين .

و مصدر تلك (الولاية) ليست إلّا صحيفة حقيرة ، مجهولة المؤلّف و متأخّرة في القرن العشرين ، وعلى أقرب الظنّ: هي من صنع الإنكليز في الهند ، ليؤجّجوا نار الفتنة بين المسلمين ، ويشغلوهم . أيام الاحتلال البريطانيّ للهند . بالتزاع الداخليّ ، عن الاهتمام بمحاربة المحتلّين و معارضتهم .

كما أن صنيع السلفيّة . اليوم . ينبعُ من ذلك المنبع و يجري في مجراه الذي يحدّده لهم الاستعمار الصليبيّ واليهوديّ ؟ ! ! ليشغلوا المسلمين بهذه

التزاعات عن الالتفات إلى احتلالهم القدس الشريف ، وتدنيهم الأراضي الإسلامية المقدسة في الحجاز بأرجلهم القدرة ؟!

لكن هؤلاء السلفية لا يرون (الجدع) في أعينهم ، ويبصرون (القذى) في عيون الآخرين ، ويُصرون على إفكهم وزورهم بنسبة التحريف إلى القرآن الشريف بنسبة خرافة سورة (الولاية) إلى الشيعة ؟!!؟

وهم يعتمدون في نسبتها إلى الشيعة على سبين باطلين:

السبب الأول : ذكر النوري لها في (فصل الخطاب).

مع أن النوري ذكر (الخلع والحفد) أيضا ، فلماذا لا يتعرض السلفي لهما ، ويسكت عنهما ؟؟

أفهل يصدق السلفي أنهما سورتان من القرآن؟ لورودهما في مصادر السنة الصحيحة ، عنده ، التي لا يجرؤ على تركها ولا ردّها !!

و لو كان السلفي ينكر قرآنية (السورتين) لأنكر (الثالثة) بلا ضوضاء ، ولا تهريج ، ولا اتهام الآخرين .

ومع أن النوري قد ذكر المصدر الذي نقل عنه ؛ فتبرأ من عهده .

والمنصف يعرف أن مجرد النقل لا يعني القبول ولا الموافقة على المنقول ولا إثباتاً له ؛ خصوصاً من مثل هذا المصدر الحقير وبهذا النص التافه .

وأما نسبة هذه السورة إلى العلامة المحدث المفسر الأديب الفقيه المعمر الشهير ابن شهر آشوب السروي (المتوفى سنة ٥٨٨ عن مائة عام) فهي نسبة باطلة ظالمة يكفي للرد عليها أن نقرأ ما كتبه هذا الشيخ الجليل في كتابه العظيم (متشابه القرآن و مختلفه ص ٢٧٧) ونصّه :

قوله سبحانه : ﴿ إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْءَانُهُ ﴾ دالٌّ على أن الله تعالى جامع للقرآن ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ وأول محافظته أن يكون مجموعاً منه تعالى .

وقال : ﴿ حم والكتاب المبين إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ .

ولفظ (الكتاب) و (القرآن) يدلان على كونه مجموعاً منه تعالى ، يقال : كتبت الكتيبة وكتبت البغلة ، وكتبت الكتاب ، وقرئت الماء في الحوض ، وقرئ النمل ، وأم القرى والقرية .

وقد ثبت : أن النبي ﷺ قرأ القرآن وحصره ، وأمر بكتابته على هذا الوجه .

وكان يقرأ كل سنة على جبرئيل مرة إلا السنة التي قبض فيها؛ فإنه قرأ عليه مرتين .

وأن جماعة من الصحابة ختموا عليه القرآن منهم أبي بن كعب ، و قد ختم عليه ابن مسعود عشر ختمات .

وأنه ﷺ ذكر فضل كل سورة وذكر فضل قارئها .

ولو لم يكن مجموعاً لم يصح هذا كله .

وقيل للحسين بن علي عليه السلام : إن فلاناً زاد في القرآن ونقص منه ! فقال عليه السلام : أومن بما نقص وأكفر بما زاد .

والصحيح أن كل ما يروى في المصحف من الزيادة إنما هو تأويل ، و التنزيل بحاله ما نقص منه وما زاد .

انتهى كلام ابن شهر آشوب .

المثل هذا الرجل العظيم تنسب تلك الخرافة الهزيلة ؟!

لكنَّ السلفي المغرض يُتابع أهداف الإنكليز الذين صنعوا تلك (السورة) ! ولهذا يقوم بالتأكيد على وجود سورة الولاية ! وهو لا يجد لها ذكراً إلا نقلاً عن (دبستان المذاهب) المؤلَّف أخيراً في الهند . كما شرحنا .
ولقد سرتُ هذه الدعاية اللثيمة ضدَّ الشيعة بين السلفية في البلاد التي يعمل فيها الوهابيون بشكل مُقرفٍ! حتَّى أتيت التقيت بأحد علماء سوريا ، وفي قلب العاصمة دمشق ، وفي وقتٍ متأخَّر من الليل ، وفي مسجد كريم من مساجد الله فيها ، ففوجئتُ أنَّ الشيخ قال لي : هل معك القرآن المحتوي على سورة إضافية ؟

فذهلتُ ، ولم أطق إجابته بالكلام ، إلا أن امتدتُ يدي إلى جيبي ، وأخرجتُ (القرآن الكريم) الذي أحمله دائماً ، وأدرس فيه تلاوتى اليومية ، فقبلته ، وسلمته إليه ، فبدأ باهتمام يقلِّب صفحاته من البدء إلى الختام ، ومن الختام إلى البدء ، وبعد الانتهاء قال: إنَّ هذا قرآننا !
فقلتُ له: عجباً ! إنَّه قرآننا لقد أخرجته أمامك من جيبي .

وبدأ مرَّة ثانية يفحص من البداية وحتَّى انتهى ، قال: يا أخي إنَّ هذا قرآننا!

فقلتُ له : والله إنَّه قرآننا ، ولقد أخرجته كما قلتُ من جيبي ، و هذا اسمي عليه مكتوباً ، فإنَّ كان عندك قرآنٌ غيره ، فهاتِ .
وبدأ ثالثةً : يفحصُ ويفحصُ ، فلمَّا أيس من أن يجد سورةً إضافيةً ، قال : إنَّ هذا قرآننا .

فقلتُ له : يا أخي ، إنَّ هذا هو القرآن الذي أدرسُ فيه ، وهذه علامة الدرس عند سورة الرحمن ، وهذا الأخ . وكان معنا صديقٌ . يشهدُ

أنّي أخرجته من جيبي ، و ناولته إياك ، فهل تنكر ذلك؟! فإن كنتَ تملك قرآنًا في المسجد هذا ، فأْتِ به ، وابحث عما تشاء فيه!

وهنا وعى الشيخ ، و انتبه !وبدأ يعتذر!

فقلتُ له : عيبٌ و الله ! على عالمٍ فاضلٍ مثلك ، أن يغترّ ، و يُضحك عليه ، وأنتَ في مدينة مثل (دمشق) مليئة بالشيعة ، و يتردّد عليها آلاف الشيعة للزيارة وهذه مدينة الستّ زينب عليها السلام إلى جوارك ، ملأَنُ مسجدها ومقامها بالنسخ الكثيرة من القرآن الكريم ، الذي يتداوله الشيعة وغيرهم .

فهلأ سعيّت لرؤية الحقيقة بنفسك ؟ !

وهلأ سألتَ أحدا من الشيعة كما سألتني لتعرف الحقيقة؟

ألا تفكر أنك باعتقادك هذا تُهينُ القرآن ، وتنسبُ إليه التحريف ، و تُهينُ طائفةً كبيرةً من المسلمين بريئةً من هذا الكلام السخيف ! ؟ .

فحلفَ لي الشيخ أن اثنين من السلفية - الوهابية الأموية - دخلا عليه

المسجد أمس ، وحلفا بالله أنّهما شاهدا وقرأ سورة إضافية للشيعة!

و قد حصّن الله الشيعة بالتقوى والصدق وحبّ القرآن ، فهم يتحمّلون كلّ هذا الحيف والاعتداء ، ولا يُحاولون أن ينشروا (سورتي الخلع والحفد) ليقابِلوا السلفية بالمثل ، لأنّ الشيعة يعتقدون بخرافة (السورتين الخلع والحفد) كما يعتقدون بخرافة (سورة الولاية) ولا يزلون إلى المستوى السحيق التي تهبط إليه دعاة السلفية والوهابية ، في التشهير بالقرآن ونشر الدعايات المشوّهة والمضلّلة ضدّه ، بل يبقى الشيعة محافظين على كرامة القرآن وقده ، كما كانوا مدى التاريخ ، والحمد لله .

والسبب الثاني في نسبة سورة الولاية إلى الشيعة : هو محتواها ، حيث

جاء فيها : (إِنَّ عَلِيًّا إِمَامُ الْمُتَّقِينَ) . و (جعلنا لك وصيًا) . و (إِنَّ عَلِيًّا قَانِتًا بِاللَّيْلِ ، سَاجِدًا يُحَذِّرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو ثَوَابَ رَبِّهِ) ..

لكن من الواضح لدى كل مسلم أن وصف الإمام عليّ عليه السلام بمثل هذه الأوصاف ليس عزيزاً في الحديث الشريف الوارد في المجاميع الكبرى . ولئن كان الغرض السيئ لوضع السورة ، بعثه على أن استغل اسم الإمام وذكر بعض أوصافه لتركيز الاتهام ، من أجل تعميق الشقاق بين المسلمين ، إلا أن من الغباء اعتماد السلفية لذلك ، للتأكيد على أهداف ذلك الجاهل ، واعتبار هذا العمل دليلاً على أن السورة المذكورة فعلٌ شيعيٌّ.

وكذلك استغلّاهم كل ما ورد من تفاسير أو تأويلات لبعض الآيات القرآنية حسب الأحاديث الواردة في مصادر حديثية ، مثل ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ من أن المراد: كفاهم بعليّ عليه السلام واتخاذ وجود ذلك في روايات الشيعة و تفاسيرهم ذريعة للهجوم وتركيز الاتهام ضدهم.

فذلك مما يخيّب ظن السلفية لأن مصادر أهل السنة تحتوي على مثل تلك الأحاديث ، فقد روى السيوطي في تفسير هذه الآية من (الدرّ المشور ١ / ١٩٢) عن ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن عساكر ، بالأسانيد عن ابن مسعود أنه كان يقرأ هذه الآية: ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ بعليّ بن أبي طالب.

وفي آية التبليغ : ﴿ يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

الْكُفْرَيْنِ ﴿ فالذي أكدت أحاديث الشيعة و تفاسيرهم عليه هو أن سبب نزولها هو ولاية عليّ عليه السلام وأن مكان نزولها هو غدير خم .
 لكن السلفية اعتبرت ذلك اعتداءً ، وتحريفًا ، وتطويقاً للرسالة .
 وتخصيصاً لها بأمر ولاية عليّ عليه السلام ، وذلك لوجود هذه الروايات .

بينما الروايات السنّية ومصادرها تورد عين ما روته الشيعة: روى السيوطي في (الدرّ المنثور ٢/ ٢٩٨) عن ابن مردويه عن ابن مسعود قال :
 كُنَّا نَقْرَأُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ﴿ يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ أَنْ عَلِيًّا مَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ .

وكذلك بالنسبة إلى أسماء المنافقين ، وأن روايات الشيعة فسّرت بعض الآيات بهم ، وأن الآية تعني فلانا وفلانا ، فقد اعتبره بعض السلفية قولاً بسقوط الأسماء من القرآن ، وبالتالي قولاً بالنقيصة منه ، بينما المراد هو تفسير الآيات و تطبيقها على المذكورين ، وإلا فما معنى أحاديث السلفية التي تحتوي على مثل قول حذيفة : التي تَسْمُونَ سورة التوبة هي سورة العذاب ، والله ما تركت أحداً إلا نالت منه ، ولا تقرأون إلا ربّعها .
 (الدرّ المنثور ٢/ ٢٠٩٣٩٠٢) .

فالذنب ليس هو التشيع و الولاء لعليّ و آل عليّ عليه السلام ولا الرفض ولا البغض للمنافقين الذين كانوا حول النبيّ ﷺ وإن عدّوا أنفسهم من صحابته !

وإنما الذنب هو قصور فهم أهل الحديث والسلفية وحملهم ما ورد في تفسير الآية على أنها جزء منها ! وإدراجها فيها واعتباره قرآناً ، بينما هو تفسير من كلام البشر ، ولا بدّ أن يوضع خارج الكلام الإلهي والوحي المنزل

واحتمال كون تلك الكلمات والجمل المضافة في الحديث على الآيات وحياً قرآنياً أمراً لا يخطر على بال العارف بالقرآن التالي له والمؤمن بأنه لا ريب فيه .

نعم السلفي الأرعن الذي لا علم له بالقرآن ، ولا يؤمنُ به نصّاً تامّاً لا ريبَ فيه يقف من تلك الأحاديث موضع الاحترام والتعظيم حتى لو أدت إلى الريب والترديد في القرآن الكريم .

وقد عرفت اعتقاد الشيعة بأن هذا النصّ المتداول ، كان هكذا متداولاً منذ عهد الرسول ﷺ ووصلنا بسند متواتر عن حفص عن عاصم عن السلمي عن أمير المؤمنين عليه السلام .

مضافاً إلى قراءة الأئمة عليهم السلام للآية ، وكذلك المحدثون والفقهاء والأصوليون وغيرهم من العلماء ، إنما يتلون الآية كما هي في المصحف بلا زيادة ولا نقيصة ، إذا قصدوا قراءة القرآن مجرداً عن التفسير والتأويل ، وهذا في نفسه أكبر دليل على سلامة القرآن من أدنى ما يُريبُ ، تماماً بعكس ما يوحيه السلفية ويُشيعونه.

تأويل أو نسخُ تلاوة ؟

لقد كثرت الروايات التي جمعت بين النصّ القرآني ، كما هو في المصحف الشريف ، وبين الكلمات الواردة للتفسير أو بيان التأويل ، وفيها ما هو مُوهِمٌ لكون المجموع كلاماً واحداً ، وباقرانه بالفاظ مثل: (نزل) أو (قرأ) أو (في مصحف) أو (تلا) أو (آية) أو (سورة) وغيرها ممّا تعارف

استعماله عند إرادة (القرآنية) و ذلك كله موهمٌ كون المجموع (قرآناً متزلاً)!!.

وقد كثرت هذه الأحاديث في التراث الإسلاميّ ، سواء في مصادر الحديث السنّيّ ، أو مصادر الحديث الشيعيّ.

والسلفية الجامدون على الألفاظ ، و الظواهر ، من دون تأمل في القرائن ، و لا الاعتماد على ضوابط و قواعد ثابتة ، التزموا بما يوهمه ظاهرها من كون كلّ ما ورد من ذلك ، جزءاً داخلاً في نصّ القرآن ، بما يؤدّي إلى النتيجة السخيفة ، المحكوم عليها بالبطلان بإجماع عقلاء الأمة ، وذوي الرأي والكلمة منهم.

وقد ردّ فطاحل العلماء من الشيعة والعمامة أهل السنة ، على ذلك الهراء ، لكنّ ثلّة ضئيلة - لا يتجاوز عددها أصابع الإنسان - من مقلّدة أهل الحديث منهم ، التزموا بظاهر الأحاديث تلك ، وخالفهم حتّى من أهل الحديث أنفسهم الأكثرون والكبار ، فضلاً عن المحقّقين من الفقهاء والمفسّرين والمتكلّمين وعلماء العربية بفنونها ، مصرّحين بالحقّ ومعلنين عن خطأ تلك الثلّة الشاذّة .

وتذرّع الحاقدون على الإسلام والتشيع بكلمات تلك الثلّة الضئيلة ، التي لا تمثّل في كلّ قرن سوى الواحد من رقم الألف ، وليس في القدماء منهم أحدٌ ، بل هو رأيٌ متأخّرٌ ، ومتأثّرٌ بسلفية العمامة ، ومعتمدٌ على ما ورد عنهم ، كما هو رأيٌ في نشوء الفكرة السلفية في الوسط الشيعيّ.

ولقد أوغل الأميريون من السلفية المعاصرة في إثارة شبهة التحريف مُعلنين عن أسماء هؤلاء الثلّة الضئيلة مكرّرين للأسماء حبّاً للتكثير والتضخيم

والتهويل والتشهير ، متّهمين بذلك جميع المذهب الشيعيّ ، بعنوان (الشيعّة الإماميّة الاثني عشرية) زعماً أنّ أصحاب تلك الآراء علماء كبار مترجمين عند الشيعة .

ويدّعي السلفيّة أنّ مجرد ذكر هؤلاء يدل على قبول آرائهم تلك ، وأنّ ذكرهم وذكر آثارهم وأعمالهم العلميّة المتنوّعة يعني الالتزام بمقالاتهم الشاذّة ! لكنّ هذا التذرّع فاسدٌ وباطلٌ وقبيحٌ من أهل العلم والدين ، إذ من المعلوم لكلّ عاقل مؤمن يخشى الله أنّ شذوذ أحد العلماء في رأي ومسألة ، اعتماداً على أحاديث أساء فهمها ، أو شبهة حصلت له ومع العلم بأنّه لم يتعمّد ولم يتعدّد ، لأنّه إنّما يعتمد الأحاديث التي يظنّها حجةً عنده ، فهو يرى نفسه متعبداً ومتشرّعاً ، بل سلفياً ناجياً ، فرأيه الشاذّ الباطل مرفوضٌ ومردودٌ لكن لا يمكن أن يُنفى و ترفض جميع أعماله حتّى ما كان منها حقاً.

فأراء مثل هؤلاء ترفض لمخالفتها لجماهير الأمة الإسلاميّة ، وأما رواياتهم وأعمالهم الصائبة والحسنة الواردة في سائر مؤلفاتهم الخالية من الشذوذ ، لا معنى لرفضها والإعراض عنها.

و لو كان وجود الرأي الفاسد الواحد - خصوصاً على أثر الشبهة و سوء الفهم - موجباً لرفض جميع ما عنده من الحقّ ، لأدّى ذلك إلى رفض جميع ما عند المسلمين من التراث العلميّ و الذي لا يوجد الحقّ إلّا في مجموعته ، إذ قلّما يخلو عالم من أعلام المسلمين من مخالفة نادرة على أثر السهو أو الخطأ أو الشذوذ في الفهم أو الانفراد بالرأي ، لعدم العصمة من ذلك ، وترك تراثهم يؤدّي إلى انهيار الدين و اضمحلال المعارف الإسلاميّة .

أهذا هو ما يهدف إليه الوهابيون المثيرون لهذه الشبهة ، كما هو هدف الدعاة إلى التفريق بين المسلمين و المعارضون لجهود التقريب بين المذاهب الإسلامية ، محاولين بذلك الفصل بين الأمة و بين علماء الدين و تراثهم العلمي الزاخر بالمعارف الحقّة ؟!

لكنّ العقلاء من أبناء الإسلام يعرفون خُبْتَ هذه الدعوة اللئيمة ، وهم يتبعون الحقّ الذي أرشدهم إليه الأئمة الأطهار عليهم السلام حيثُ أمرونا في مثل هذه الموارد بقولهم : (خُذُوا مَا رَوَوْا وَ ذَرُّوا مَا رَأَوْا) فنرفض آراء كلِّ من شدَّ ، لكونها مخالفةً لما اتفقت عليه جماهيرُ المسلمين ، ولا نترك ما ثبت في التراث الإسلاميّ العزيز من الحقّ ، من أجل ما توهمه السلفية اليوم من الشبهات والأباطيل .

وها هم جمهور الشيعة قد نفوا ظواهر تلك الأخبار ، و أسقطوها اعتماداً على ما أسلفنا من الأدلّة على قطعيّة القرآن ، وعدم الريب فيه ، والتزموا بكون ما خالف ذلك تأويلاً أو تفسيراً من الراوي أو الكاتب ، وإلاً فالواجب إسقاطه وطرحه والضرب به عرض الجدار .

لكنّ الأمر بالنسبة إلى العامّة والمتسمّين بأهل السنّة بالعكس ، فثلّة قليلة من المحقّقين منهم نفوا ظاهر تلك الأخبار في القرآنيّة واستنكروا كلام السلفية الجامدة على ظواهر تلك الأحاديث ، ونفوا عن القرآن ذلك الحشو المدّعى .

وأما السلفية من أهل الحديث السنّة فقد التزموا بما دلّت عليه الروايات التي اعتبروها صحيحة الإسناد ، وواضحة الدلالة على المراد ، وهو كون الكلمات المضافة تنزيلاً ووحياً ، إلّا أنّهم قالوا: إنّ جميع ذلك

منسوخ التلاوة ، أي لا يعدّ من القرآن المتلوّ ، وأنّه كان قرآناً ونُسِخَ ، فليس الآن قرآناً ، فلا يمسّ النصّ القرآنيّ وسلامته .

فجمهور المسلمين - شيعة وسنة - متفقون في الاعتقاد بأنّ النصّ القرآنيّ المتداول هو الوحي الإلهي الكامل ، المصون ، المحفوظ من دون زيادة أو نقصان ، ولكن اختلفوا في الأخبار الواردة في كتب الحديث ، والتي تناقلها الرواة ، وثبتت في الكتب ، وقد صحّ بعضها ، حسب القناعات المصطلحة بين أهل الحديث ، أو حسب القواعد المقررة بينهم .

فراي الشيعة : أنّها تحمل على التفسير للنصّ القرآنيّ ، وبيان أسباب النزول ، أو التأويل ، وكون المضافات المذكورة فيها تطبيقات للنصّ وليست وحياً ، ولم تكن قرآناً في أيّ وقت إطلاقاً ، ولا أساس لها باللفظ القرآنيّ المعجز ، ولا تدلّ على مسألة التحريف أبداً .

وعلى هذا ؛ فهذه الكلمات المضافة لا ترتبط بالوحي المنزل بلفظه من الله تعالى ، وإنّما هي كلمات بشرية ، سواء كانت موصولة بالنبويّ ﷺ و الأئمة عليهم السلام أو من الصحابة والتابعين أو المفسرين والعلماء المتأخرين .

فهذا رأي جمهور الشيعة ، وهو صيانة القرآن من أيّ تأثر بتلك الأخبار ، وما فيها من كلمات وعبارات .

ورأي أهل السنة : أنّ الأخبار يلتزم بظاهرها من كون الكلمات المضافة التي جاءت بها هي من الوحي المنزل وكلام الباري جلّ وعلا ، إلا أنّ الكلمات المضافة ليست قرآناً الآن وإن كانت قرآناً سابقاً ، لأنّ تلاوتها وقرآنتها قد نُسخ ورفع ، فلا تؤثر في تمامية النصّ الموجود الذي هو قرآن متلوّ بلاريب ، وهذا هو رأي جمهور العامة المنسوبين إلى السنة .

فهذان حلّان:

حلّ للشيعية وهو التأويل .

وحلّ لأهل السنّة وهو نسخُ التلاوة.

أمّا التأويل :

فإنّ له أصلاً إسلامياً عريقاً ، فقد ورد في نصوص ثابتة وجاء القرآن به مكرراً في الآية (٧) من سورة آل عمران ، و الآية (٥٣) من سورة الأعراف ، وغيرهما .

كما ورد مصطلح التأويل في الحديث الشريف بكثرة ، مثل قوله ﷺ :
(عليّ يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلتُ على تنزيله). وقول الإمام عليّ عليه السلام :
- وهو يتحدّث عن ما جمعه في كتابه - : ولقد جئتهم بالكتاب مشتملاً على
التزويل و التأويل .

وكما يُلاحظ فإنّ التأويل يذكر مع التزويل ، والمراد بالتزويل هو القرآن الكريم المنزل على النبي المرسل ﷺ وهو ما بين الدفتين المعجزة الخالدة.

فالمراد بالتأويل هو الخارج من القرآن ، لكن يرتبط به ، ليؤدّي مراده ويعرّف مرامه ، ويحدّد فرائضه وأحكامه وهو غير التفسير الذي يعني توضيح معنى ألفاظه وشرح كلماته وجمله.

فالأحاديث الشيعة الواردة في المقام ، تشير إلى ما هو تأويل الآيات المذكورة معها وتخرّج مراداتها حسب ما ورد عن النبي ﷺ وأهل البيت عليهم السلام .

ولذا نجد أنّهم : يعنونون للآية بنصّها كما هو مثبت في المصحف الشريف ، ثمّ يعقّبون ذلك بالأحاديث الدالة على التأويل كما هو شأن المفسّرين ، حيث يذكرون الآية في العنوان ، ثمّ يذكرون من كلامهم ما هو

تفسير لها.

وهذا المنهج منطبقٌ على جميع ما ورد في التفاسير القديمة ، وكتب الأخبار ، كتفسير القمّي والكافي للكليني وغيرهما .

لكن الظاهرية من عامة السلفية ، الذين لا يتأملون شيئاً من أساليب التأليف ولا مناهج المؤلفين ، وبالأخصّ الوهابيين أولئك الذين يعملون بسوء ظنٍّ بالمسلمين عامة وبالشيعة خاصة ، وبالحقد الدفين لأهل البيت عليهم السلام ولشيعتهم ومحبيهم ومتبعي آثارهم ، وبطريقة عدائية لكلّ ما لا يعلمون - و الإنسان عدوّ ما جهل - هؤلاء يُحاولون تقطيع أوصال الكلام الواحد ، و عدم ملاحظة سياقه المتّحد ، وينقلون رواية منفصلة عن موضعها المناسب في ذيل الآية الكريمة ، و من دون ملاحظة لمعنى التأويل وأهدافه ، و يتهمّجون على ذلك الراوي والمؤلف ، بل على الطائفة الشيعية كلّها ، بينما لو أنصفوا ، و تأملوا ، لوجدوا الأمر كما شرحنا: رواياتٌ منقولةٌ حول النصّ القرآني بغرض تفسيره ، ثمّ رواياتٌ تؤوّلها ، كما هو المنقول عن أهل البيت عليهم السلام .

فالسلفية الجامدون ، هم الذين تصوّروا أنّ تلك الأحاديث تدل على أنّ الآية الفلانية (سقط) منها لفظٌ ، أو (ذهبت) منها جملة ، أو (ضاع) أو (حذف) أو غير ذلك من العبارات الدالة على النقص أو الزيادة!

و قديماً انطلت هذه الشبهة على بعض الصحابة والتابعين ، فنقلوا ما فهموا ، نقلاً للحديث بالمعنى ، فاختلط الحابل بالنابل .

والناظر من بُعدٍ يجدُ - بكلّ تأكيدٍ - أنّ هؤلاء متوهّمون في ما فهموا ، ومخطئون في ما حكموا ، ومقصّرون في ما كتبوا حول الآيات ، فهم الذين

يَتَّهِمُونَ الْقُرْآنَ ، وَيُطْلِقُونَ عَلَيْهِ اسْمَ (التَّحْرِيفِ) السَّخِيفِ .

ومن هنا نفهم ما قيل في شأنهم : «إِنَّهُمْ حَرَّفُوا الْقُرْآنَ» أي إِنَّهُمْ نَسَبُوا إليه هذه الكلمة النابية ، واتَّهَمُوهُ بِهَا زُوراً وَبُهْتَاناً ، و ليس المرادُ قيامهم بعملية التحريف ، فَإِنَّهُمْ أَحَقُّرُ مِنْ ذَلِكَ وَأَعْجَزُ مِنْ أَنْ يَمْسُوهُ بِأَهْوَاءِهِمْ ، بعدَ وعد الله تعالى بحفظه .

وهذا التعبير كما يقال : إِنَّ شَخْصاً فَسَقَ فَلَاناً ، بمعنى أَنَّهُ نَسَبَ إِلَيْهِ الْفُسْقَ ، لا بمعنى أَنَّهُ صَارَ الشَّخْصُ بِذَلِكَ فَاسِقاً.

ولو دَقَّقْنَا النِّظَرَ لَوَجَدْنَا وراءَ مؤامرةِ اتِّهَامِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وإِلْصَاقِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ بِهِ إِنَّمَا هُمْ بَنُو أُمِّيَّةِ حُكَّامِ الشَّامِ ، أولئك الذين كانوا يَضْغُطُونَ عَلَى الصَّحَابَةِ لَتَطْوِيعِهِمْ وَتَطْبِيعِ مَوَاقِفِهِمْ مَعَهُمْ إِلَى حَدِّ التَّدْجِينِ وَالتَّهْجِينِ ! كما صَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ (فتح الباري ٨ / ٧٠٧).

ولذلك نجد أصابع الاتِّهَامِ فِي مَنَقُولَاتِ السَّلَفِيَّةِ تُشِيرُ إِلَى أَسْمَاءَ مِنْ قَبِيلِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ قَاتَلَ الْحُسَيْنَ السَّبْطَ عليه السلام . وَالْحِجَاجُ الثَّقَفِيُّ السَّفَاكُ قَاتَلَ حَمْلَةَ الْقُرْآنِ وَحَفَاطَهُ : إِنَّهُمْ تَدَخَّلُوا فِي الْقُرْآنِ بِالتَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ (لاحظ المصاحف للسجستاني ، والفرقان لابن الخطيب).

و لَانْشَكَّ فِي هَذِهِ الدِّعَايَاتِ أَنَّهَا أُمُومِيَّةٌ تَهْدَفُ إِلَى الْخَطِّ مِنْ كَرَامَةِ الْقُرْآنِ بِتَوْجِيهِ هَذَا الْإِتِّهَامِ إِلَيْهِ ، وَزَعْرَعَةِ الثِّقَةِ بِنَصِّهِ الْمُقَدَّسِ ، وَتَرْهِيْبِ النَّاسِ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ الْقَتْلَةِ السَّفَاحِينَ .

وإلّا فَمَنْ أَيْنَ لِهَذِهِ الْحُثَالَاتِ أَنْ يَتَدَخَّلُوا فِي أَمْرِ كِتَابِ اللَّهِ وَيَتَصَرَّفُوا فِيهِ ؟ وَتَسْكُتِ الْأُمَّةُ بِأَنْثَمَتِهَا وَعِلْمَائِهَا عَلَى ذَلِكَ؟! وَهُمْ لَمْ يَسْكُتُوا عَلَى الْأَقْلَ مِنْهُ!؟

وتستمرّ الجريمة بتداول هذه الأخبار وتناولها في الصحاح و المسانيد بالروايات المسندة ، ويتبجّح أهل الحديث بروايتها والاستكثار منها ! من دون خجل !!

وقد أبان الإمام الحسن السبط الأكبر عليه السلام عن هذه الحقيقة في كلام له : ثم قالوا : (قد ضاع منه قرآنٌ كثيرٌ) ! بل كذبوا والله ، بل هو مجموعٌ محفوظٌ عند أهله . (الاحتجاج للطبرسي ٧/٢).

بينما الشيعة هم نقلة هذا القرآن وحفظته ، والمراقبون الأمناء على قراءته وضبطه وإعرابه ، كما ذكرنا سابقاً.

هذا هو رأي الشيعة في القرآن ، وموقفهم من الأحاديث التي توهمُ خلافاً ، وتفنيدهم لمزاعم السلفية المعتدين عليه بالتشويش والتهويل .

وقد وافق الشيعة في أصل فكرة التأويل بعضُ أهل السنة ، فقال: لا يجوز أن يُضاف إلى عبد الله بن مسعود ، أو إلى أبيّ بن كعب ، أو زيد ، أو عثمان ، جحدٌ آيةٍ أو حرفٍ من كتاب الله ، أو تغييره أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم ، والقنوت المروي عن أبيّ الذي أثبتته في مصحفه [باسم الحفد والخلع] لم تقم حجةٌ بأنه قرآنٌ منزلٌ ، بل هو ضربٌ من الدعاء ، و قد روي أنه أثبتته في مصحفه ، وهو قد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآنٍ من دعاء أو تأويل . (البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢/ ١٣٦).

وحمل الفيض الكاشاني من المفسرين والمحدثين الشيعة ، ما ورد بعنوان « أن القرآن قد غُيّر و بُدِّل » على أن المراد بالتحريف والتغيير الحذف إنما هو من حيث المعنى دون اللفظ أي : حرّفوا مراده ، وغيروا تفسيره وتأويله وحملوه على خلاف ما هو في نفس الأمر .

وكذا معنى قولهم : (أنزلت) أي : أن المراد الذي نزل به جبرئيل هو كذا ، لا ما يفهم من ظاهره ، فليس المراد أن المنزل كان بلفظٍ آخر غير ما هو الموجود في المصحف أو أنه قد حذف . (علم اليقين ١ / ٧٨٠).

و لو تعقل الحشوية هذا الحل ، و وافقوا المسلمين على الالتزام به لم تبقى مشكلة ، ولم نقف على بحث اسمه التحريف .

و لكنهم - سوى البعض - وقفوا بشدة ضد هذا الحل ، واعتبروه حلاً شيعياً ، ولم يستسيغوه ورفضوه ، وقد يعبر عن الملتزمين به بالباطنية ، لا اعتبارهم المعنى التأويلي معني موجوداً في باطن القرآن مقابل ظاهره ، بل السلفية يعدون ذلك باطلاً والالتزام به قدحاً ونَبْزاً .

وهذا كله تجاوزٌ على الحق ، فإن التأويل له أصل قرآني ونبوي ، وقد أكد عليه أهل البيت عليهم السلام وأجمع عليه الشيعة ، و وافق عليه فضلاء من العامة ، وذكر الباطن للقرآن في أحاديث كثيرة . و ليس عدّهم ذلك نبْزاً و لا هجومهم عليه ، موجباً لقبحه فضلاً عن بطلانه ، لأن الحق لا يترك بمثل هذه المواجهات الهزيلة .

وأما نسخ التلاوة :

فلمّا أنكر أهل الحديث فكرة التأويل ، مع التزامهم بظواهر الأخبار من جانب ، والالتزام بصحّتها من جانب آخر ؛ اضطروا إلى الالتزام بجل آخر ، هو الحمل على نسخ التلاوة ، بمعنى أن ما جاء في الأحاديث من كلمات أو جمل أو آيات أو سور ، إنّما كان قرآناً ، ولكن نُسخَتْ تلاوتها ، أي رُفِعَتْ قرآنيّتها ، فليست - الآن - قرآناً يُتلى أو يكتب في المصحف ، فعدم وجودها في القرآن ، لا يسمّى نقصاً منه ، لعدم كونها فعلاً قرآناً ،

فلا تُقرأ كقرآن ، ولا تُكتب في المصحف ، وإن بقي حكمها سارياً ولم ينسخ ؟؟؟
 كما أن وجودها في بعض المصاحف ليس زيادةً فيها ، لأنها كانت قرآناً مُنزَلاً .

فعندما توجد في بعض المصاحف - فلا ضير - فهي قرآن باعتبار ما كانت عليه ، و لا يسمّى وجودها زيادة .

وعندما لا توجد في المصحف المتداول - فلا ضير ، أيضاً - لأنها ليست فعلاً قرآناً لرفع تلاوتها ، فلا يسمّى عدمها نقصاً .

هذا هو رأي أهل الحديث السلفية ، وقد عدّوا ذلك نوعاً من النسخ الذي ذكر في القرآن في قوله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾ فجعلوا النسخ للتلاوة و الإنشاء لها ، مرتبطين بالآية القرآنية المنزلة ، و طبّقوا ذلك على الآيات الواردة في الأحاديث ، و التي عبّر عنها الصحابة بما يدلّ على القرآنية ، حسب ظاهر الأحاديث وهي في الواقع منسوخة التلاوة ، فلا تكون فيها مصادمة لسلامة القرآن وصيانتة .

وقد أكّد كُتّابُ السلفية المعاصرون على هذا الحلّ واعتبروه مُخلّصاً لهم من محذور القول بالتحريف ، وأشاعوا أن من الشيعة مَنْ قال بذلك ، أو يظهر منه ذلك ، كالسيد المرتضى الذي عنون في كتاب (الذريعة في أصول الشريعة) لباب نسخ التلاوة ، أو الشيخ الطوسي شيخ الطائفة الذي نقل ذلك عن رواة العامة ونقل أحاديثهم ومروياتهم التي حملوها على نسخ التلاوة ، أو الفيض الكاشاني المفسّر المحدث ، الذي ذكر ذلك عند إيرادهِ للآيات الخبرية الظنية .

فقد ابتهج السلفية المعاصرون بأقوال هؤلاء ونقولهم ، واعتبروها موافقةً على نسخ التلاوة !!؟

بينما هي ليست إلا نقولاً عن العامة ، على عادة العلماء في نقل الأقوال المتعددة عمّن يخالفهم بما فيهم أصحاب المذاهب السنية ، رغبةً في التوسّع في المعرفة ، وإثباتاً لزيف الباطل منها ، وسخافة الاحتمالات التي قد يطرحونها كالإسرائيليات التي امتلأت بها كتب التفاسير عند العامة .

ثمّ من المعلوم أنّه ليس كلّ نقل و رواية ، بمعنى الالتزام والقبول!! وإنّ دلّ هذا التصرف على شيءٍ فإنّما يدلّ على ما عند الشيعة من روح المسالمة وحبّ المعرفة والثقة بالعقيدة التي يحملونها ويتحمّلون من أجلها كلّ هذا العناء وهذا الكيل من الاتّهامات ، فهم ينقلون أقوال المخالفين بلا خوفٍ ، بينما العامة والسلفية يهابون حتى نقل أقوال الشيعة وما يقدّمونه من الحجج والبراهين التي تُرهب المعارضين وتُربكهم!

ولو كان السلفية - المعاصرون - ملتزمين بحلّ نسخ التلاوة لطبقوه في كلّ ما ورد من الروايات والأحاديث ، سواء ما ورد من طرق الشيعة أو السنة ، فيحملونها كلّها على نسخ التلاوة الذي يعتمدونه حلاً صحيحاً ! و لانتهت المشكلة كذلك ، ولم تبق شبهة اسمها التحريف ولا احتماله!

لكنّهم التزموا بهذا الحلّ في تصحيح أحاديثهم التي رواها محدّثوهم فحلّوا المشكلة فيها ، وبقوا يعترضون على نقل تلك الأحاديث الشيعية و يعتبرونها كفراً وإساءةً وتحريفاً!

فهاجموا الطائفة الشيعية كلّها عن بكرة أبيهم بتهمة التحريف!.

فلماذا لم يحملوا الأحاديث كلّها - الشيعية منها والسنية - على نسخ

التلاوة ؟ أو يحكموا بخطأ أولئك الذين حملوها على التحريف في فهمهم ، وهم ثلّة قليلة ، لم يوافقهم على فهمهم جمهور المسلمين ؟ .
 إنّ السلفيّة المعاصرة - أصحاب نسخ التلاوة - احتكروا هذا الحلّ لأنفسهم ونزّهوا به أحاديثهم ورواتها وجامعيها في الكتب ، فأبعدوا الجميع عن شبهة التحريف .

ولكنهم عكسوا الأمر مع نفس تلك الأخبار لما وردت في روايات الشيعة وكتبهم ، بل اعتبروهم قائلين بالتحريف ، وتهجّموا عليهم إلى حدّ التكفير !

والغريب أنّ السلفيّة غفلوا عن أصحابهم القدماء الحشويّة الظاهريّة ، الذين التزموا بشدّة بما تدلّ عليه ظواهر الأحاديث ، ورفضوا تأويلها ، ولم يعترفوا بنسخ التلاوة ، بل ناقشوا . هم وكثير من المتأخّرين والمعاصرين من أهل السنّة - في صحّة نسخ التلاوة ، واعتبروه لغوا ، فالتزموا بالتالي بصحّة ما ورد من الأحاديث . ولازمه اعترافهم بظاهر ما فيها .

كما هو منهجهم في جعل مجرّد النقل التزاما وقبولاً بل عقيدة كما التزموا بالجبر والتشبيه والتجسيم لله تعالى شأنه ! ؟ لمجرّد رواية أحاديث ظاهرها ذلك ، وعدم حملها على المعاني التي توافق الحقّ بالتأويل والتفسير .

نسخ التلاوة فرضيّة باطلة :

وقد اعترض العلماء المحققون على نسخ التلاوة بوجوه نلخصها:
 الوجه الأوّل : أنّ نسخ التلاوة ، مصطلح جديد ، لم يعهد في التراث الإسلاميّ ، ولم يجز على لسان الرسول ﷺ ولا أيّ أحدٍ من الصحابة أو

التابعين.

و لا دليل على ذلك من القرآن و لا السنة ، لأن كلمة (آية) في قوله تعالى: ﴿ ما نسخ من آية أو أنسخها ﴾ لا تعني الآية القرآنية التي هي كلام الله ، بل المراد المعاجز المودعة عند الأنبياء ، و التي كانت معهم للدلالة على رسالاتهم.

ثم إن ألفاظاً من قبيل (ذهب) أو (سقط) أو (رفع) مما استعمل في الأحاديث المشتملة على الآيات المدعاة ، ليست دالة إلا على معانيها اللغوية ، وهي تقتضي ثبوت تلك الآيات ، بعنوان النزول والآية و السورة ، يعني أنها كانت قرآناً ثم سقط أو رفع أو ذهب ، فيثبت قرآنيّتها السابقة.

وإذا لم تثبت شرعية النسخ فلا بد من الحكم ببقاء الآية على قرآنيّتها حتى يُعلم بارتفاعها ، ومع الشك تبقى على حالها ، فتكون النتيجة على خلاف ما يريده السلفية من نفي التحريف ، بل يثبت سقوط هذه الآيات من هذا القرآن لعدم وجودها فعلاً فيه ، مع تصحيح كونها منه سابقاً .

الوجه الثاني: أن القرآن كما أن أصله يحتاج إلى التواتر في إثباته ، كذلك نسخه يحتاج إلى تواتر برفعه ، فهذه الأحاديث كما أنها لا تدل على إثبات القرآنية ، فليست كافية في إثبات نسخ التلاوة أيضاً ، فوجود الآية المنسوخة في بعض المصاحف لا أثر له في إثبات القرآنية قبل النسخ فضلاً عن رفعها بالنسخ .

كما أن ما دل على زيادة بعض ما في المصحف الكريم من السور ، كالحمد والمعوذتين ، على ما نسبته أهل الحديث إلى ابن مسعود كما سبق ذكره ، لا يمكن الاستناد إليه لنفيها ، لكونه قاصراً عن الحجّة لكونه خبراً

واحداً ظنيّاً ، وما ثبت بالتواتر القطعيّ ، لا يرتفع بالحديث الظنيّ .

الوجه الثالث : أنّ أهمّ اعتراض على القول بالتحريف هو سقوط مجموعة كبيرة من الآيات القرآنيّة ، وفقدانها ، وهذا يعني ذهاب أحكام و معارف إلهيّة بقدر تلك الآيات ، من دون أن يكون هناك ما يعوّض عنها ، لعدم التصريح في شيء من النصوص بالتعويض المذكور .

وهذا الاعتراض لا يندفع بالقول بنسخ التلاوة ، حيث إنّ الأحاديث تدلّ كما أسلفنا على (سقوط) مجموعة كبيرة من (الآيات) وعدم وجود بديل عنها .

فمع قبول أنها منسوخة التلاوة ، وليست فعلاً موجودة في القرآن ، فالمفروض نزولها وكونها سابقاً قرآناً ، فهي تراث ديني مقدّس ، وقدسها لا يقلّ عن الأحاديث القدسيّة فأين هي ؟

لا وجود لها ولا لبديلها !

ثمّ إنّ فرضيّة (نسخ التلاوة) تتضمّن الاعتراف بأنّ المحذوفات ، كانت قرآناً ، وإذا نسخ تلاوتها لم تنسخ أحكامها !

فأين أحكام تلك المجموعة المفقودة ؟

فبهذا تتساوى النتيجة الخطيرة المترتبة على القول بالتحريف الباطل ، المترتبة على القول بنسخ التلاوة ، من حيث فقدان مجموعة من الأحكام كانت في القرآن ، فلا بدّ أن يكون النسخ المذكور أيضاً باطلاً .

الوجه الرابع : أنّ الآية المنسوخ تلاوتها ، إذا فرض نزولها أولاً ، و فرض بقاء حكمها أخيراً ، كما يزعمون في آية الرجم (المحلّى لابن حزم ١١/ ٢٣٥) وآية الرضاع (المحلّى ١٠/ ١٦١) وآية صيام ثلاثة أيام (أصول

السرخسي ٢ / ٨٠ .

فما هي الحكمة في رفع تلاوتها؟ مع أن الهدف من نزول الآية هو الحكم ، والمفروض أن التزول قد تحقق ، والحكم باقي ، فليس هناك أي معنى في (رفع التلاوة) المزعوم.

وقد عبّر بعضهم عن هذا الاعتراض بأن القرآن يُقصد منه إفادة الحكم ، فما هي المصلحة في رفع آية منه مع بقاء حكمها؟ إن ذلك غير مفهوم ، و ليس ما يدعو إلى القول به.

ونقل الشيخ علي حسن العريض مفتش الوعظ بالأزهر الشريف بالقاهرة في كتابه (فتح المتان في نسخ القرآن ص ٢٢٣ ، ٢٣٠) : أن الحق أن هذا النوع من النسخ (نسخ التلاوة) غير جائز ، لأن الآثار التي اعتمدوا عليها لا تنهض دليلاً لهم ، ولأنه يفتح ثغرة للطاعين في كتاب الله تعالى من أعداء الإسلام الذين يتربصون به الدوائر ، وينتهزون الفرصة لهدمه ، وتشكيك الناس فيه.

الوجه الخامس : أن النصوص المذكورة بما أنها كانت قرآناً حسب دعوى السلفية ، عبّروا عنها بقولهم : (كتب في المصحف) و(كنا نقرأ) و(نزلت) و(كان في المصحف) فهذه تقتضي وجودها - سابقاً - في المصاحف ، وكونها قرآناً منزلاً ، وكذلك تعبيرهم عنها بأنها (رفعت) و (أسقطت) و (نسيت) و (أخفي من المصحف) أو (ذهب منه) وما أشبه ذلك ، كله يدل على الرفع بعد الوجود في المصاحف.

و بقطع النظر عن مجهولية الشخص الرافع والمسقط ، حيث لم نجد في مورد واحد نسبة الرفع إلى الله تعالى أو النبي ﷺ حتى يُعتبر الحديث

بذلك مسنداً متّصلاً بالشارع ليكون حجةً .

فليس شيءٌ من الأمرين - ثبوت القرآنيّة ورفعها - مبتنئاً على دليل شرعيّ.

ومع كلّ هذا ، فلو فرضنا أنّ الحديث يكفي لإثبات القرآنيّة على مباني السلفيّة ، فكون (الآية) من القرآن يقتضي أموراً ثلاثة:

١- القرآنيّة وكونها كلام الله المتولّ للإعجاز .

٢- والتلاوة ودخولها في المصحف .

٣- والحكم الشرعيّ المدلول بها .

و (نسخ التلاوة) يقتضي رفع الثاني فقط ، مع بقاء الأول والثالث .

أمّا الأوّل وهو القرآنيّة السابقة : فيبقى ثابتاً ؟

فهل يعتقد القائلون بنسخ التلاوة بقرآنيّتها السابقة ؟ كما هو ظاهر الأحاديث الدالّة. بالفرض - على كونها سابقاً آياتٍ بنصوصها المروية؟!

وهل يجرون عليها أحكام القرآن ، وأظهرها الإعجاز ؟

مع بُعدها عن روح القرآن ونَفْس كلام الله ، ولا تقرب من روعته ولا بيانه ولا بلاغته ولا إعجازه ، فكيف يعتقد أنّها كانت قرآناً؟!

الوجه الأخير : قال ابن الخطيب المصري في (الفرقان ص ١٥٧) : أمّا ما يدّعون من نسخ تلاوة بعض الآيات مع بقاء حكمها ، فأمرٌ لا يقبله إنسانٌ يحترم نفسه ، ويقدر ما وهبه الله تعالى من نعمة العقل ؛ إذ ما هي الحكمة في نسخ تلاوة آية مع بقاء حكمها ؟ وما الحكمة في صدور قانون واجب التنفيذ ، ورفع ألفاظ هذا القانون مع بقاء العمل بأحكامه ؟

ثمّ أورد زعمهم أنّ آية (الشيخ و الشيخة) من القرآن المنسوخ

التلاوة ، و قال : لو كانت من القرآن لما أغفلها الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، ولرواها السلفُ الصالح في مصاحفهم ، ولو أراد عمر كتابتها ما استطاع منعه إنسان.

وهكذا نجد أن اللجوء في حلّ مشكلة الأحاديث المحتوية على الآيات المزعومة إلى (نسخ التلاوة) لا يجدي شيئاً ، لبطلانه و تفاهته و عدم مقبوليته عند علماء أهل السنّة و الشيعة . (لاحظ كتاب الهدى إلى دين المصطفى ، للبلاغي/١/٣٣٦).

لكنّ المتعصّبين للحديث من السلفية ، يصرون على قبوله ، بل وينسبونه إلى الشيعة الذين هم نفاة التحريف !

فيقول أحدهم : إنّ السيّد الشريف المرتضى - لما كان ينكر التحريف رأيناه يقرّ بنسخ التلاوة ، ففي كتابه (الذريعة ١/ ٤٢٨) قال: (فصل في جواز نسخ الحكم دون التلاوة ، ونسخ التلاوة دونه) ثمّ تكلم عن ذلك. انتهى نقل السلفي.

لكنّه ، بترّ كلام السيّد المرتضى في ذلك الفصل ولم ينقله بنصّه وتمامه ، ولو نقله كاملاً تاماً غير مبتور لوجده يدلُّ على ضدّ ما ادّعاه السلفي من الإقرار بنسخ التلاوة !

فإنّ السيّد المرتضى قال : و مثال نسخ التلاوة دون الحكم غيرُ مقطوع به ، لأنّه من جهة خبر الأحاد ، وهو ما روي أنّ من جملة القرآن : (والشيخ والشيخة فارجهما ألبته) فنسخت تلاوة ذلك (الذريعة للمرتضى ١/ ٤٢٩).

هذا كلام المرتضى عن نسخ التلاوة ، ومن المعلوم أنّه لم يلتزم ولم يقرّ

به ، بل صرّح بأنه غيرُ مقطوع به لكونه مرويًا بطرق الأحاد ، التي لا توجب علماً ولا عملاً عنده وعند قدماء الشيعة ، فلا يقطع بقرآنيّة : (الشيخ والشيخة ...) والحكم بالنسخ فرع القطع بالقرآنيّة.

لكن السلفيّ - الأمين !!! - قطعَ أوصال كلام السيّد المرتضى ليستفيد من بعضه ، وهذا هو دأب السلفية مع النصوص التي ينقلونها عن مصادر الشيعة ، فهم غير مأمونين في ذلك إطلاقاً!

ولو فرضنا - تنازلاً - بصحّة نسخ التلاوة ، كما ينسبه السلفية إلى المرتضى ، وإلى الفيض الكاشاني أو غيرهما ، فهلاًّ حملوا جميع ما ورد عند المسلمين من الأحاديث المحتملة ، على نسخ التلاوة ، ولم يُهاجموا الطوائف الأخرى بالتحريف ! كما صنعوا مع أحاديثهم هذه ، حتّى يسلم القرآن من هذه التهمة ، لو كانوا - هؤلاء المدّعون - يحبّون الله ورسوله والقرآن و الإسلام وعزّة المسلمين ؟.

لكنّ السلفية من العامّة يرون أنّ نسخ التلاوة حلّ خاصّ بهم نزل به الروح الأمين ليصحّح أحاديثهم المروية في كتبهم دون الأحاديث المروية في كتب المسلمين من الطوائف الأخرى ، فهم يحتكرون هذا الحلّ لأنفسهم ، لأنّهم الشعب المختار ، وهل هذه إلّا كدعوى اليهود!

ثمّ إنّ من تعنّت السلفية أنّهم لا يقبلون حلّ التأويل ، الذي يتفق عليه سائر المسلمين ، مع أنّ حلّ التأويل له أصلٌ إسلاميٌّ تحدّث عنه القرآنُ والحديث النبوي وقبيله الأئمة والعلماء والمحقّقون ، كما سبق .

فانظر أيّها الأخُ المسلم إلى هذا التعنّت السلفيّ ، وإلى هذا الاحتكار ، وإلى هذا الاستبداد؟

ولو أنصفوا ، لقبّلوا من كلّ طائفة عذرهم وتوجيههم ، وقبلوا من كلّ أحدٍ تصريحه بالنفي للتحريف عن هذا النصّ المقدّس الشريف الموجود بين الدفتين ، والمتداول عند المسلمين ، ولم يبتهجوا بهذه الإساءات اليه ، ولم يفسحوا المجال للدعاوى الباطلة والأتهمات الزائفة التي يوجّهونها للآخرين ، ولا هيأوا الأمور للأجانب عن هذا الدين ، بالاعتراض و الاعتداء على كرامة القرآن ودعوى التحريف فيه ، أو الاحتجاج على المسلمين بزعم الاختلاف بينهم في نصّه وضبطه وصحّة نسخته .

والمسلمُ المؤمن بالله ورسوله وبالقرآن ، يعلم أنّ هذا الموجود المتواتر بين الدفتين في أيدي المسلمين والمتواتر عندهم هو كلام الله الكريم .

ويعلم ببطلان كلّ ما يخالفه من الأحاديث المنقولة ، والتي توهم نقصان شيء أو زيادته ، بحرفٍ أو كلمةٍ أو جملةٍ ، أو آيةٍ أو سورةٍ ، أو أكثر فكلّ ما يُقال ويُروى ويُنقل من ذلك ؛ فهو باطل وهراء !! .
هذه قصّة الأحاديث مجملًا ومفصّلًا.

فصلُ الخطاب أو الفرقان:

لكنّ المحنة لم تقف عند هذا الحدّ ما دام الشيطان الخناس ، يوسوس في الصدور من الجنة والناس ، فيحرّك مجموعة من المتحجّرين من أهل الحديث الحشوية والمقلدة ، وبدعوى حماية القرآن ، ليجمع شتات ما تفرّق من الأحاديث المشبوهة ، و المتشابهة ، والتي فيها الإشارات والإثارات ، حول القرآن وآياته ، وقد تكون بنوايا طيّبة ! بزعمهم !! لكنّهم غافلون عن سوء ما يصنعون ، ويحسبون أنّهم يحسنون صنعاً ، لأنّهم بذلك يُعرّضون

أقدس نص للتهمة ، ويجعلونه عُرضة للجدل الباطل.

فصلُ الخطاب :

فمن الشيعة ينبري النُوريّ (المتوفى ١٣٢٠) لتأليف كتاب (فصل الخطاب) لجمع الروايات المتضمنة لشبهة تحريف كتاب ربّ الأرباب ، فجمع تلك التي يتراءى منها التحريف.

و قد كدّس فيه كلّ ما نُقل ورُوي من تلك الأحاديث ، من أين ما ورد ! ومَن ورد ! فجمعَ فيه كلّ منقول مع سَنَدٍ وبلا سَنَدٍ من طرق الشيعة أو مصادر أهل السنة ، وحتى ما وجد في كتب مجهولة المؤلفين ، ولو كانت لمعاصرين مثل (دبستان مذاهب) المؤلّف أخيراً في القرن العشرين ، و مع مجهوليّة مؤلفه وعدم ثبوت كونه من المسلمين !

وهذا شأنُ مَنْ يتصدّى لمجرّد الجمع والتأليف من دون الفحص و التحقيق والتثبّت ، بزعم الرغبة في المحافظة على النصوص وبغرض تهينة المادّة للباحثين.

وهذا الغرضُ لو كان حسناً في موضوعات أخرى ، فإنّه في موضوع حسّاس كمسألة القرآن ، يعدّ عملاً خطيراً مثيراً ، خاصّة أنّ الأعداء الحاقدين يترصدون مثل ذلك ليركّزوا الهجمة على المذهب الذي يعدّ المؤلّف منهم ، وهو معروفٌ بالزهد والصلاح والتقوى بينهم .

و مع ذلك فإنّ العلماء المعاصرين له قد انتقدوا فعله ، وهاجموه بشدّة ، حتّى اضطرّ إلى سحب الكتاب من الأسواق ، مع أنه كان يصرّح بأنّ غرضه تبينُ أنّ الأحاديث المجموعة في كتاب (فصل الخطاب) ليست

أدلةٌ مثبتةٌ لشيءٍ ، لعدم حجّيتها ، ولأنّها آحادٌ ، وأنّها ضعيفةُ الإسناد ، و ضرورة تأويلها بما يُصان به نصّ القرآن من الشبهة .

لكنّ السلفيّة المغرضين - وخاصةً في عصرنا الأخير - لم يأبهوا بكلّ ذلك ، وراحوا يهرّجون على الشيعة من أجل تأليف ذلك الكتاب ، حتّى طبعوه من جديد! ونشروا نسخته المندثرة ! لغرض ضرب الشيعة وإبعاد المسلمين عن حركتهم الإسلاميّة القائمة بقيادة الإمام الخامنّي في الجمهوريّة الإيرانيّة ، والمعارضة للاستعمار ، والداعية إلى التقارب بين المذاهب الإسلاميّة لتوحيد الصفّ الإسلاميّ.

وقد عقّبوا ذلك بنشر الكتب العديدة المؤكّدة على أنّ قرآن الشيعة محرّف ، كذباً وزوراً وبُهتاناً .

وهم يدعون إلى نبذ التقريب ورفض رسالته التي لا يشكّ المسلمون في ضرورتها اليوم حيث يتكالبُ عليه - من خارج البلاد والغربُ الكافرُ و مرتزقته النصارى واليهود ، و- في داخل البلاد- عملاؤهم الأذلاء من الحكّام الظلمة والأمرء الفجّار والعلمانيّين الملحدين ، والحثالة المدّعية للفهم باسم المثقّفين الإسلاميّين أو النخبة - كما يخاطبون أنفسهم - وهم المنبوذون من شذاذ القرى و رعاة البقر و الحمير والإبل من الذين استغلوا البزة الدينيّة فدخلوا باسم طلب العلم إلى الحوزات العلميّة ، ولما وجدوا فرصاً توثبوا على المنابر والمواقع الشاغرة متظاهرين بالعلم ومتزلفين لضعفاء النفوس من أصحاب السلطات ، فهؤلاء مجتمعين متّحدين يهابون وجود المصدر الموثوق الواحد الذي لا ريب فيه وهو القرآن الكريم ، فهم يثيرون الشبه حوله لضرب الإسلام والمسلمين من خلال أهمّ أداة لا تحصى .

والفرقان :

ومن أهل السنة يقوم شخصٌ باسم محمد محمد عبد اللطيف ابن الخطيب من مصر ، بجمع أحاديث التحريف المروية في كتب أهل الحديث من الصحاح و المسانيد والتفاسير وكتب الفقه والتاريخ وغيرها ، ويصدرها في كتاب باسم (الفرقان) مكّدساً فيه كلّ ما روّته العامّة أهل السنة ممّا تضمّن نسبة النقيصة والتغيير والحذف والتبديل في نصّ الكتاب العزيز.

وقد طبع كتاب الفرقان بمطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة عام ١٣٦٧ ، وأعادته دار الكتب العلمية بيروت (بدون تاريخ).

وقد أثارَ صدور هذا الكتاب غضب علماء الأزهر الشريف ، فأوعزتْ إلى الحكومة بمصادرة الكتاب.

ومع أن كتاب (الفرقان) أحدثُ إصداراً من كتاب النوري (فصل الخطاب) لأنّه طُبِع بعد (٤٧) عاما من وفاة النوري ، فإنّ سلفيّة العامّة أهل السنة والوهابية ، الذين يُهاجمون النوري ، لا يتكلّمون عن ابن الخطيب ، وكأنّه لا وجودَ له في الدنيا ، ولا يتعرّضون لكتابه حتّى بنفي ما فيه من الزيف والباطل ، وهم في هذا مثل من يغمض عينيه ، يزعم أن الآخرين لا يرونه!

فلو كان كتابُ النوريّ دليلاً على التحريف عند الشيعة ، لكان كتاب (الفرقان) دليلاً على التحريف عند أهل السنة .

أفهل مثلُ هذا الاستنتاج صحيح ؟ ويُعدّ منطقياً ! يقول به العقلاء ؟
وقد تنبّه فضيلة العلامة الشيخ محمد محمد المدني - عميد كلية

الشريعة في جامعة الأزهر - إلى هذه الحقيقة فقال : أما أن الإمامية يعتقدون نقص القرآن ، فمعاذ الله ، وإنما هي رواياتٌ رويتُ في كتبهم ، كما روي مثلها في كتبنا ، وأهل التحقيق من الفريقين قد زيفوها وبينوا بطلانها ، و ليس في الشيعة الإمامية أو الزيدية من يعتقده ، كما أنه ليس في السنة من يعتقده .

و يستطيع مَنْ شاء أن يرجع إلى مثل كتاب (الإتيان) للسيوطي السني ليرى فيه أمثال هذه الروايات التي نضرب عنها صفحاً .

وقد ألف أحد المصريين في سنة ١٩٤٨ كتاباً اسمه (الفرقان) حشاه بكثير من أمثال هذه الروايات السقيمة المدخولة المرفوضة ، ناقلاً لها عن الكتب المصادر عند أهل السنة .

أفيقالُ : إن أهل السنة ينكرون قداسة القرآن ! أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها فلانٌ ، أو لكتاب ألفه فلانٌ ؟ ! (مجملة رسالة الإسلام الصادرة من دار التقريب في القاهرة: عدد ٤٤ ص ٢٨٣-٣٨٣ مقال : (رجة البعث في كلية الشريعة) المجلد ١١ الصادر عام ١٣٧٨).

أقول : بل كتاب (المصاحف) لابن أبي داود السجستاني أدهى وأمرٌ ، وأضع وأخطر ، وهو مطبوع متداول عند الحشوية ، لا ينسئون عنه ببنت شفة .

لكن المؤسف أن السلفية لا يلتزمون بالمنطق ولا الإنصاف في أحكامهم وهجومهم على الشيعة ، وهم جاهلون (بل عالمون!) بأن هذا الهجوم في الحقيقة هو هجومٌ على القرآن ، وتعريضٌ له بتهمة التحريف ، فيقدمون على نشر كتاب (فصل الخطاب) الذي قضى عليه مؤلفه وعلماء

عصره ، و اندثرَ و ماتَ ! لكنَّهم أحيَوْه بغرض ضرب الشيعة واتِّهامهم !
والسلفية بعملهم هذا - مضافاً إلى الإساءة إلى القرآن مباشرة -
يهدفون إلى إثارة المعارضين للسلفية كي يتحرَّكوا ، فيقوم أحدهم لطبع
(الفرقان) لابن الخطيب المصري السنِّي ! فتحصل إساءةٌ أخرى للقرآن !
و لو عقلوا ، أو آمنوا بالقرآن ، أو اعترفوا بقدسيَّته ، لامتنعوا من كلِّ
هذه الأعمال ، ولم يُقدِّموا على آية إثارة ضده ، أو إشارة تُسيئُ إليه ، و
لحكموا بالبطلان على كلِّ تلك الأحاديث والكتب الراوية والجامعة لها ، و
لاتفقوا على الحلِّ المناسب الصحيح ، لكي يسلمَ القرآن الكريم من آية
إساءة ، ولا اجتماعوا مع سائر المسلمين على القول بقدسيَّته ، ولم يحاولوا
الصدَّ عن التقريب بين المذاهب الإسلامية ، ولم يجاهدوا للتفريق بينهم .
هذه قصَّة الكتابين (فصل الخطاب) للنوري ، و (الفرقان) لابن الخطيب .
وموقف المسلمين أهل التقريب منهما .
وكذلك موقف السلفية والوهابية أهل التفريق منهما .

فلنَهتدِ بهدي الرسول ﷺ :

وما دام المسلمون يؤمنون بالله والرسول ﷺ فيجب عليهم أن يهتدوا
بهديه ، ويستنوا بسنته .
وقد خلَّف الرسول ﷺ من بعده الثقلين : كتاب الله وأهل البيت ،
ليكونا سبباً للهداية والنجاة من الضلالة والردى ، في الحديث المتواتر بين
المسلمين والذي اتفقت عليه الطوائف كلها ، ومن نصوصه : عن حُذيفة
ابن أسيد قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول على منبره :

معاشر الناس إني فرطكم ، وأنتم واردون عليّ الحوض ، و إني سأنلكم حين تردون عليّ، عن الثقلين ؟ فانظروا كيف تخلفوني فيهما :
الثقل الأكبر كتاب الله ، سبب طرفه بيد الله ، وطرفه بيدكم ، فاستمسكوا به لن تضلّوا .

ولا تبدّلوا في عترتي أهل بيتي ، فإنه قد نبأني اللطيفُ الخبير أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض...

ثم قال : أوصيكم في عترتي خيرا وأهل بيتي .

فقام إليه سلمانُ فقال : يا رسول الله ، من الأئمة من بعدك ، أما هم من عترتك ؟ فقال: هم الأئمة من بعدي ، من عترتي ، عدد نُبَاء بني إسرائيل تسعة من صُلب الحسين ، أعطاهم الله علمي وفهمي ، فلا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم ، وآتبعوهم فإنّهم مع الحقّ والحقّ معهم.

وروى ابن بابويه ، بسنده إلى الحسن عليه السلام قال: خطب رسول الله ﷺ يوماً ، فقال - بعد ما حمد الله وأثنى عليه -: معاشرَ الناس ، كأني أدعى فأجيب وإني تاركٌ فيكم الثقلين: كتاب الله ، و عترتي أهل بيتي ، أما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا ، فتعلّموا منهم ولا تعلّموهم ، فإنّهم أعلم منكم... الحديث.

مصادر هذه الأحاديث : السيد البحراني في : غاية المرام (ص ٧١٢ - ٨١٢) الحديث الأوّل من الباب (٩٢) و (ص ٦١٢) الحديث السابع من الباب (٩٢) و الطبراني في المعجم الكبير (ج ٣ رقم ٢٦٨٣ و ٣٠٥٢) وابن عساكر في ترجمة الإمام عليّ عليه السلام من تاريخ دمشق (١/ ٤٥) والخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٤٤٢).

والنصّ الذي رواه مسلم في الصحيح (٧/ ١٢٢ طبعة صبيح) عن

زيد بن أرقم ، قال : قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً ، بماء يُدعى خُمّاً ، بين مكة و المدينة ، فحمد الله وأثنى عليه ، و وعظ وذكّر ، ثم قال :
 أما بعد ، ألا أيّها الناسُ ، فإنّما أنا بشرٌ يوشكُ أنْ يأتيَ رسولُ ربّي فأُجيب ، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين :

أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور ، فخذوا بكتاب الله ، واستمسكوا به .
 فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه . ثمّ قال :

وأهل بيتي ، أذكّركم الله في أهل بيتي ، أذكّركم الله في أهل بيتي ، أذكّركم الله في أهل بيتي .

فجمعَ الرسولُ ﷺ للخلافة من بعده هذين المصدرين العظيمين :
 القرآن الكريم ، و العترة الطاهرة أهل البيت الشريف ، وربط بينهما بحيث لا يفترقان ، وجعل الهداية والنجاة من الضلالة هدفاً لهذه الخلافة ، ومن المعلوم أنّ هذا هو الهدف المطلوب لكلّ مسلم في كلّ صلاة يقول : ﴿ إهدنا الصراط المستقيم ﴾ بل في كلّ وقتٍ ، والواجب على كلّ مسلم أن يسعى للوصول إليه بكلّ وسيلة ، وها هو الرسولُ الحبيبُ يبيّن للأمة الطريق للوصول إليها في حديث الثقلين ، والحمد لله .

إنّ إعلان الرسول ﷺ لهما خليفتين عنه بهذا الشكل ولهذا الهدف و إلى يوم القيامة دليلٌ على وجودهما بين الأمة ويُسر الوصول إليهما للأمة ، وأنهما يبقيان على أتمّ حالة تؤدّي بهما الحجّة و بلا أدنى ريبٍ و شبهة .

فالقرآن موجودٌ دائماً تامّاً صحيحاً يقينياً مع القطع بنصّه الكامل .

وكذلك العترة أهل البيت ومعارفهم الوافية بكلّ ما تحتاجه الأمة الإسلامية في العقيدة والشريعة والعلم بالقرآن تنزيلاً وتأويلاً وتفسيراً .

وبقاء الثقلين من معجزات النبي ﷺ إتماماً للحجة على الأمة إلى يوم القيامة.

ثم إن الرسول ﷺ إمعاناً في حرصه على هداية الأمة وإرشادها ، بين مصداق العترة التي تكون مع القرآن ، بكلّ وضوح في حياته : ففي ما روته أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي قبض فيه ، وقد امتلأت الحجرة من أصحابه :

أيها الناس، يوشك أن أقبض قبضاً سريعاً وقد قدّمتُ إليكم القولَ معذرةً إليكم ، ألا إني مخلفٌ فيكم الثقلين : كتاب الله عزّ وجلّ وعتري أهل بيتي . ثم أخذ بيد عليّ ، فقال :

هذا عليٌّ مع القرآن والقرآن مع عليٍّ لا يفترقان حتّى يرثي عليّ الخوض فأسألهما : ما أخلفتم فيهما ؟ (الصواعق المحرقة للهيتمي ص ٧٥)

وجملة (عليٌّ مع القرآن ...) رواها عن أم سلمة الحاكم في المستدرک على الصحيحين ١٢٤ / ٢ و صححه ، وكذلك الذهبي في تلخيصه ، و الطبراني في المعجم الصغير ٢٥٥ / ١ والسيوطي في الجامع الصغير ٩٦ / ٢ والحموي في فرائد السمطين ١ / ١٧٧).

فالرسول ﷺ عيّنَ عليّاً عليه السلام للمرجعية مع القرآن . وأقرّ علماء المسلمين بأنّ عليّاً عليه السلام أعلم الناس بعد النبي ﷺ بالقرآن. (انظر تفسير الحبري ص ١٥٧ ، ١٥٨) .

وبما أنّ القرآن الموجود بين الدفتين وهو المجمع عليه بين المسلمين و المثبت على خواتمهم على مرّ القرون والسنين ، هو هذا القرآن المعلوم النقل والمقطوع الثابت عن أمير المؤمنين عليه السلام فهو - إذن - الذي خلفه

النبي ﷺ بين المسلمين والواجب عليهم الالتزام به واتباعه ، ونفي الرب عنه ، ورفض غيره ، تصديقاً للرسول ﷺ وطلباً للنجاة من الضلالة ، وتطبيقاً لحديث الثقلين .

عليّ عليه السلام الناطق عن الرسول ﷺ :

وَمَنْ الله على الأمة بوجود الحلّ الأفضل لمشكلة اختلاف الأمة في القرآن ، وعلى يد الرسول الأكرم ﷺ نفسه ، حيث وقع الاختلاف في القراءة ، في عهده ﷺ فذكر للمسلمين الحلّ ، فلنقرأ معاً ما روي عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ أقرأه من القرآن سورة الأحقاف ، فخرج إلى المسجد فوجد رجلاً يقرأها على غير قراءة رسول الله ﷺ وزعم الرجل أن رسول الله ﷺ أقرأه ، وكذلك رجل آخر قرأها بشكل ثالث ، ونسب القراءة إلى رسول الله ﷺ فانطلق إلى النبي ﷺ وقال: يا رسول الله ، إن هذين يخالفاني في القراءة ! قال: فغضب ، وتمعر وجهه ، وقال ﷺ: إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف !! .

ثم أسرّ النبي ﷺ إلى عليّ - وهو إلى جنبه - فقال عليّ عليه السلام : ليقرأ كل إنسان كما علم وكما أقرىء .

(رواه أحمد في المسند (١/١٩ و ٤٢١) وتفسير الطبري (١/ ٢٤) بتعليق شاكر ، والشرعية للأجري (ص ٦٢ رقم ١٣٩ وفيه : وعليّ جالس عنده فقال عليّ ، ورقم ١٤٠ وفيه وإذا عليّ عنده فقال عليّ .

وفي فتح الباري (١٠/ ٤٨) ونسبه في المرشد الوجيز (ص ٨٥) إلى زيد بن أرقم و (ص ٦، ٨٧) نقلاً عن الحاكم في المستدرک ، وصرّح باسم عليّ عليه السلام و كذا في الأسماء المبهمة للخطيب (ص ٢٠٣ رقم ١٠٢) .

وانظر: الأسماء المبهمة للخطيب (ص ٣ ، ٣٢٤) رقم (١٦٢) عن البخاري (٢٣٩ / ٦) و (٢٧٧ / ٩) ومسلم بشرح النووي (٩٨ / ٦) وسنن أبي داود (٣٣٩ / ١).

فالْحَلَّ الذي أرشد إليه الرسول ﷺ هو الرجوع إلى ما علّمه هو لأصحابه ، ومن المعلوم أنه لم يعلم الناس بأشكالٍ مختلفة ، وإلاّ لم يكن سببٌ لتمعّر وجهه ﷺ ولا لغضبه إذا كان هو المعلّم لهم على الاختلاف المزعّم ، فلم يكن اختلافهم - حينئذٍ - موجباً للهلاك ، إذ ليست تعليماته إلاّ نوراً وهدى ، فإذا لم يكن تعليمه إلاّ بقراءة واحدةٍ معيّنةٍ معروفةٍ ، و إنّما الاختلاف جاء من قبل الرواة .

فمراده ﷺ قراءة كلّ كما علّم بالتعليم النبويّ الصحيح ، وهو واحدٌ بلا ريب ، وهو ما رواه عنه عدل القرآن وقرينه في حديث الثقلين ، وهم عترته أهل البيت (عليهم السلام) .

والناطق عن رسول الله ﷺ في هذا الإرشاد النبويّ هو عليّ (عليه السلام) وهو الذي إليه تنتهي القراءة المتداولة بين المسلمين وتوارثوه حتى يومنا وإلى يوم الدين . فالواجب علينا أن نلتزم به ، ولا نتجاوزه ، وأن نرفض كلّ ما سواه من الروايات والأحاديث ، حتّى لو جاءت به أصحّ الكتب وأصحّ الأسانيد . والحمد لله الذي جعل القرآن وأهل البيت هدىً ورحمةً للأمم ، وجعلهما أداةً تجتمع عندها كلمة المسلمين وتتوحد بها جامعتهم ، وتبتعد عن الاختلاف ، وترفض أهل الشقاق والنفاق والخلاف .

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني الجلالی

الخاتمة

الحوارات على الإنترنت

حول هذا الكتاب

المواقع والأسماء

التي ورد ذكرها في الحوارات التالية

المواقع :

* شبكة هجر الثقافية : موقع شيعي .

* سحاب : موقع سلفي .

* أنا العربي : موقع كان شيعياً سابقاً ، ثم اشترته بعض

الأيادي الوهابية .

والأسماء :

* المشارك : وهابي سلفي .

* العاملي : شيعي إمامي .

* الشطري : شيعي إمامي .

* موسى العلي : شيعي إمامي ، وهو صاحب موقع هجر .

* جميل : شيعي إمامي .

* شعاع : وهابي سلفي .

* محمد العلي : شيعي إمامي .

الحوار الأول: إشكال مشارك وجوابه

عند تنزيل كتاب (دفاع عن القرآن) على ساحة الحوار الإسلامية في شبكة هجر الشيعة ، اعترض المدعو (المشارك) وهو سني سلفي على مقاطع من الكتاب ووجه خطابه إلى الشيعة، فقال (بالخط الأسود المائل) :

اقرأ يا عاملي :

(الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا خاتم النبيين محمد رسول الله ، وعلى آله الطيبين المطهرين، وصحبه المنتجبين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.)

فليس نحن وحدنا المبتدعة بزعمك!!!

اقرأوا ما يقول شيخكم :

(وبعد هذه النصوص الواضحة الصريحة: فإنني أدعو من يحاول البحث عن عقائد الناس من أهل لا إله إلا الله، محمد رسول الله » من طوائف الأمة

الإسلامية، وهو يريد أن يكتشف مخالفة لهم في قول أو فعل! ليحاسبهم ويؤاخذهم ويعتبر ذلك جهاداً ودعوة إلى الله ورسوله!
 إني أدعوه أن يتأمل في هذه النصوص التي قرأناها من الكتاب والسنة،
 ليعرف أن ما يقوم به مخالف للكتاب والسنة، ومخالف للمنهج الصائب
 الذي كان عليه سلف الأمة الإسلامية، طوال القرون الماضية .
 وأن من قام بهذا، فهو شاذ عن جماعة المسلمين ومخالف للكتاب والسنة،
 كما تبين.)

فلماذا لا تكفون عن الطعن في الصحابة وفي الدين الذي أتانا عن طريق

الصحابة!!

اقرأ يا شطري :

(ولما توغلّت، وجدتُ تشابه الصنيع وتشاكله عند ثلّة ضئيلة هم
 الحشوية السلفية المنتمين إلى السنة ، و الحشوية المقلدة المنتمين إلى
 الشيعة.)

فهذا شيخك يثبت أنكم أنتم الحشوية.

اقرأ يا عاملي لئلا تدعي أن أهل السنة يقولون بالتحريف :

(قد تركّز بحثي محصوراً حول دعوى الزيادة والنقيصة ، دون ما
 يرتبط باختلاف القراءات ، وكذا لا أبحث عن اختلاف الإعراب و اللهجة
 وسهو الكتاب والقراء، فإنّ هذه كلّها خارجة عن ما وقع فيه البحث
 والجلد والأخذ والردّ بعنوان التحريف .)

اقرأوا التناقض !! :

(أمّا القرآنيّون: الذين نادوا بالقرآن وحده، والتزموا بتقديسه على حساب السنّة، فرفضوها، ولم يُعيروا لها اهتماماً، وتسمّوا القرآنيّين ، وكان شعارهم على طول التاريخ : (حسبنا كتاب الله).

وقد بلغت بهؤلاء كراهة السنّة والحديث، أن قال شعبةُ - وهو من الكبار - لأصحاب الحديث: قوموا عني، مجالسةُ اليهود والنصارى أحبّ إليّ من مجالستكم، إنكم لتصدّون عن ذكر الله ، وعن الصلاة» (الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ١ / ٣٣١ ح ٤٠٩).

وكان الفضيلُ بن عياض : إذا رأى أصحابَ الحديث قد أقبلوا نحوه، وضع يده في صدره وحرّك يديه، وقال: أعوذ بالله منكم. (الجامع للخطيب ١ / ٣٣٢ ح ٤١١).

و قال بشرُ بن الحارث : سمعتُ أبا خالد الأحمر، يقول: يأتي على الناس زمان تعطل فيه المصاحف لا يُقرأ فيها ، يطلبون الحديث و الرأي، ثم قال: إياكم وذلك، فإنّه يصفق الوجه، ويكثر الكلام ويشغل القلب. (جامع بيان العلم للقرطبي ٢ / ١٢٥).

و قال الضحاكُ بن مزاحم: يأتي على الناس زمانٌ يعلّق فيه المصحف حتّى يعشعش عليه العنكبوتُ لا يُنتفعُ بما فيه، ويكون أعمالُ الناس بالروايات والأحاديث. (جامع بيان العلم للقرطبي ٢ / ١٢٩).

فليس في كلام شعبة ما يدل على ما يريد!!

وأما كلام الضحاك بن مزاحم فيدل على عكس ما يريد تماماً !!

وأما مصيبة المصائب التي أتى بها شيخكم ، والتي تدل على أن وراء الأكمة ما وراءها هو تضخيمه لدور حفص وعاصم في حفظ القرآن ثم الطعن فيهما .
وكأنه وجد أن مهمة الطعن في القرآن هي الأنسب له وليس الدفاع عنه .
ونقول لهذا المتعالم أن اهل السنة والجماعة يعتقدون بحفظ القرآن ليس لجهود حفص وعاصم ، وإنما :

أولاً : لوعد الله بحفظ كتابه .

وثانياً : لتواتر النص القرآني فالنص القرآني آتانا من طرق كثيرة معتبرة .
عموماً يا موسى : إذا كان هذا الكتاب موجود على الانترنت فأرجوا أن تدلني على مكانه ، وإلا فارسله لي على Almosharek@ayna.com
ملاحظة أخيرة :

أعتقد أن أنسب طريقة للدفاع عن الرفضة في هذا المجال هي حذف جميع الروايات والأقوال التي تثبت التحريف من جميع كتب الرفض وإلا ما المعنى من تأليفكم لكتاب يناقض ما في أصولكم المعتبرة .

ومن هو محمد الجلالى حتى يقارن بمن سبقه من علماء الرفض الذين سبق الكلام عنهم !!

الردّ على المشارك حول (دفاع عن القرآن)

وكتب محمد العليّ ردّاً مفصّلاً على المشارك هو :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله والصلاة والسلام على محمد سيد رسله وعلى الأَطهار من آله وأصحابهم ومن تبعهم بإحسان من أمته وبعد فنحن في ساحة النقاش نربو بكلّ مثقّفٍ يحترم نفسه من أن يزاود أو يُراوغ أو يتحامق أو يتجاهل ليجرّ المخاطبين والمشاركين إلى التغرير بهم بتحريف الكلمات ثم التجاسر على الحق الذي ينشده الجميع .

إن قراءتك للنصوص التي نقلها السيّد الجلاّلي في كتاب (دفاع عن القرآن) تعتبر قراءة من ذلك القبيل ، لأنك تنقلها مبتورة من جهة ، و تزاود عليها من جهة أخرى . بينما الكتاب متوفر على الإنترنت في موقع نصوص ، وقد أرسلت لك العنوان وفي متناول الجميع ممن يطلبونه من البريد (hajr@mail.com) أو (mrj12@mail.com)

و ليس مضرّاً ما تفعله أنت يا مشارك من التصرفات غير اللائقة و التي تنبع - بلا ريب - من أحد أمرين :

إما عدم فهمك للكلام ، وفي هذه الحالة نوصيك بإعادة قراءة الكتاب بصورة هادئة ، وببعداً عن التعصّب الطائفيّ الذي يعمي البصر و يُطفئ نور البصيرة ويصمّ العقل والفكر ، نعوذ بالله من الخذلان .

وإِذَا أَنْتَ تَحَاوَلَ تَحْرِيفَ الْكَلَامِ وَإِبْعَادَهُ عَنْ هَدَفِهِ وَإِدْرَاجَ مَا لَا رِبْطَ لَهُ بِهِ ، كَيْ تَبْعِدَ الْمُخَاطَبِينَ عَنِ الْحَقِّ الْوَاضِحِ فِيهِ ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ سَتُنْكَشِفُ الْحَقِيقَةُ بِمَا سَأَذْكُرُهُ لَكَ مِنْ جَوَابٍ :

مَثَلًا أَنْتَ تَنْقُلُ دَعْوَةَ السَّيِّدِ إِلَى التَّأَمُّلِ فِي النُّصُوصِ الَّتِي نَقَلَهَا لِمَعْرِفَةِ الْمَخَالَفِ لِلْمَنْهَجِ الصَّائِبِ .

فَصَرَتْ أَنْتَ تَقُولُ : فَلِمَاذَا لَا تَكْفُونُ عَنِ الطَّعْنِ فِي الصَّحَابَةِ وَفِي الدِّينِ الَّذِي أَتَانَا عَنْ طَرِيقِ الصَّحَابَةِ ؟

فَمَعَ أَنَّ الْبَحْثَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَتَقْدِيسَهُمْ أَوْ الطَّعْنَ فِيهِمْ أَمْرٌ آخَرُ ، غَيْرُ مَا فِي الدَّعْوَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا صَاحِبُ الْكِتَابِ ، فَإِنَّ أَقْرَبَ مِثْلٍ يُقَالُ لَكَ هُوَ :

(أَرِيهِ السُّهَّا وَيَرِينِي الْقَمَرُ !!) .

فَالْجَوَابُ الْحَاسِمُ عَمَّا ادَّعَيْتَهُ - مِنْ الرِّبْطِ بَيْنَ أَشْخَاصٍ تُسَمِّيهِمْ أَنْتَ الصَّحَابَةَ ، وَبَيْنَ الدِّينِ الْمَأْخُوذِ مِنْ طَرِيقِهِمْ - هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ أَبُو حَنِيفَةَ حَوْلَ تَكْذِيبِ الرِّجَالِ النَّاظِلِينَ لِلْحَدِيثِ مِمَّا نَسَبُوهُ إِلَى سَاحَةِ الرِّسُولِ ﷺ وَالْفَرْقِ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الدِّينِ وَتَكْذِيبِهِ ، وَالْحَدِيثِ وَمَعَادَاتِهِ ، كَمَا يَدْعِيهِ فِرْقَةُ السَّلَفِيَّةِ وَاتَّهَمُوا بِهِ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ نَفْسَهُ بِذَلِكَ أَيْضًا - قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ :

أَكْذَبَ هَؤُلَاءِ ، وَلَا يَكُونُ تَكْذِيبِي هَؤُلَاءِ وَرَدِّي عَلَيْهِمْ تَكْذِيبًا لِلنَّبِيِّ ﷺ .

وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّكْذِيبُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : أَنَا مُكَذِّبٌ لِقَوْلِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ !

فأما إذا قال الرجل : أنا مؤمن بكل شيء تكلم به النبي غير أن النبي لا يتكلم بالجور ولا يخالف القرآن ، فإن هذا القول منه هو التصديق بالنبي وبالقرآن وتزيه له عن الخلاف على القرآن .

المصدر : العالم والمتعلم لأبي حنيفة ص ١٠٠ تحقيق محمد رواس قلعه جي و عبد الوهاب الهندي الندوي ، طبع حلب - مكتبة الهدى ١٣٩٢هـ .
فلذا كان أحد مَمَّن تسميهم صحابة أو تابعي أو أي شخص آخر خالف الحق الذي جاء في القرآن أو سنة الرسول ﷺ الثابتة بالعلم واليقين والمتواتر الضروري ، فليس في ترك قول ذلك الرجل و الطعن في حديثه وطريقه آية حزاة ولا يكون طعنًا في الدين كما تحاول أن تعلن ، ذلك ، يا المشارك !

مع أن في كلامك إطلاق (الطعن على الصحابة) وهذا يعطي الطعن في كل من يسمّى عندك صحابياً ، وهذا مزادة واضحة إذ ليس بين المسلمين من يطعن في الجميع حتى الذين تسميهم أنت صحابياً ، من الأعراب والمنافقين والمرتدين بعد النبي ﷺ بل هناك صحابة كرام ممن رأى النبي و عاشه مطيعاً مجاهداً مؤمناً صابراً محتسباً ، و استقام بعده على عهده و تحمّل الأذى والإهانة والضرب والحبس والنفي ممن حكموا بعد النبي ﷺ باسم الإسلام و هم العشرات بل المئات من الأجلاء العظماء الذين لم ينحرفوا عن الثقلين ولم يخالفوا وصيته فهم الأنوار الساطعة للهدى ، و اعتمد المسلمون عليهم في معرفة الحق ، ولم يجرؤ أحدٌ على الطعن فيهم ، فكيف تُطلق اسم الطعن عليهم كلّهم مُزاودةً وجراً على الحق والدين ، وتتعدّى عليهم بهذا الكلام العام المطلق ، الذي لا يقبله

منك أحدٌ ، فاتّق الله واستغفره على هذه الجسارة ! ولا تجعل الصحابة الكرام عرضة لأغراضك !!

وكذلك قولك للشطري - بعد كلام السيد الجلالي عن تشابه العمل عند الحشويّة العامة المنتمين إلى السنّة ، والحشويّة المقلّدة المنتمين إلى الشيعة - حيث تقول : (فهذا شيخك يثبت أنكم أنتم الحشوية).

يظهر من كلامك هذا أنك لا تعرف معنى مصطلح الحشوية ، فاعلم أنه يعني : الذين يأخذون بظاهر الكلام الوارد في الأحاديث ويمنعون من التأويل والتأمل والتعقل لمعاني الكلام .

وهؤلاء هم السلفية من السنّة [العامة] الذين قال السيد : إنهم ينتسبون إلى السنّة ، وهو منهج دينهم وفكرهم .

وأنت إذا لم تعرف هذا منهم فأنت لست سلفياً وإن كنت تدعي ذلك ! لأنك جاهلٌ بهذا الذي هو من أبسط أوليات السلفية !

وقال السيد : إنه كان بين الشيعة من التزم هذه الطريقة وقد سمّوا المقلّدة لأنهم قلّدوا ظواهر النصوص من دون تأمل في المؤدّيات ولا تدبّر فيها ، وهذا على منهج السلفية العامة الحشويّة في الأخذ بالظواهر المجردة عن القرائن العقلية واللغوية والعرفية التي هي الملاك في فهم الكلام والعبارة والنصّ ، وإذا كانت عند الشيعة الجرأة الكافية في الإعلان عن هذا الواقع ، فما هو موقفك من الحشويّة ؟ التي تنتمي إليها ادعاءً لكنك يبدو أنك تتملص منها ، فالزاودة في كلامك واضحة :

أولاً : تنسب إلى السيّد أنه قال : الشيعة حشويّة !! وهذا ما لا يظهر من كلامه أصلاً ، بل ذكر : إنّ حشويّة الشيعة يشتركون مع حشويّة العامة ، في المنهج . وهذا يعني بوضوح أنّ الحشوية موجودة في كلا الطائفتين .

فلماذا تنسب إلى السيّد إثبات أن الشيعة هم الحشويّة ؟

هلاً تفهم الكلام ! تدبره يا رجل حتى تفهم .

وثانياً : هل الحشويّة - بالتالي - على حقّ أو باطل ؟

فإن كانت على حقّ ، فلماذا تكره الشيعة على حشويّتهم ؟

وإن كانت باطلاً ، كما يظهر من كلامك حيث تنسب الشيعة إلى الحشويّة ، فسلفك كلّهم على باطل .

لكن الظاهر أنك لم تفهم معنى الحشويّة ، واعتبرتها سبّاً ، فعليك أن تتروى في القراءة لكتب أهل العلم ، وتطلّع على المصطلحات ، ولا تلقي الكلام على عواهنه ، هداك الله .

وأما قولك : أقرأوا التناقض فنقلت كلاماً حول القرآنيين ، وكراحتهم للسنة وأصحابها ونقلت النصوص عن شعبة وبشر والضحاك :

وقلت : (ليس في كلام شعبة ما يدلّ على ما يريد) !

كلام شعبة الذي يقول لأصحاب الحديث : قوموا عني ، مجالسة اليهود والنصارى أحبّ إلي من مجالستكم إنكم لتصدون عن ذكر الله وعن الصلاة .

من يقول هذا الكلام لأصحاب الحديث -الذين يطلبون منه ، ويجعل حديثهم صدّاً عن ذكر الله ، ألا يدلّ على كراهية لهم ؟ وإذن على ماذا يدلّ ؟

الظاهر أنك لا تفهم اللغة العربية الفصيحة .

والضحاك يقول : يعلّق المصحف حتى يعشعش عليه العنكبوت و يكون أعمال الناس بالروايات .

وأنت تقول : (يدلّ على عكس ما يريد السيد الجلالى ؟)

الجلالي يريد: ان الضحك يجعل العمل بالروايات سبباً لترك الناس للقرآن حتى لا ينتفع به و يعشعش عليه العنكبوت .

وهذه دعوة من الضحك إلى الرجوع إلى القرآن المتروك وترك الروايات الصادرة عن القرآن.

فهل هذا عكس ما في كلام الضحك.

أعدّ - يا المشارك - قراءة الكلامين حتى يتضح لك الأمر.

ولماذا لم تُشر إلى كلام بشر ، هل لأنه صوفي وهو حافٍ ، فلا شأن لكلامه ، عندك ؟!

كأنك تتنفس من صدر ملئ بالحقد والكراهية لكلّ ما في كتاب (دفاع عن القرآن) و لو تأملت قليلاً ، وقرأته بروح مجردة من التعصب ، لعرفت أنك على خطأ .

ويدل على هذا النفس عندك قولك: (ومن هو محمد الجلاي حتى يُقارن بمن سبقه من علماء الرفض الذين سبق الكلام عنهم).

إذا كنتَ - يا المشارك - واقعياً تطلب الحقّ ، لم تهتمّ بالأسماء والأشخاص ، لأن الحقّ لا يُعرف بالرجال ، بل اعرف الحقّ تعرف أهله ، ومشكلتك ، كإخوانك السلفية ، التزامكم بالأسماء و الأعلام و العناوين ، و اعتمادها من دون الله ، بينما الواجب أن تنظروا إلى الأقوال ، فإذا كان كلام محمد حقاً واضحاً صحيحاً ، فلماذا ترفضه و تجادل فيه بكلامك الباطل؟ وتحاول أن تتمسك بكلمات علماء الرفض الذي تراه باطلاً ؟

هل أنت تطلب الباطل ، أم تطلب الصيد في الماء الذي تعكره ؟
إنّ هذه الطريقة ليست صالحة ، و لا توصلك إلى الحقّ أبداً .

اقرأ كلام السيّد محمّد الجلايلي الواضح الدلالة ، حتى يوصلك إلى الحقّ الأبلج ، و لا تراود عليه.

أمّا قولك :

(مصيبة المصائب هو تضخيمه لدور حفص وعاصم في حفظ القرآن ثم الطعن فيهما ، وكأنه وجد أن مهمة الطعن في القرآن هي الانسب له).

فهذا منتهى المزاودة منك على الحقّ ، وتحريف الكلام ، والتغابي : فأولاً: ليس هناك أيّ تضخيم من قبل السيد المؤلّف في حفظ حفص و عاصم للقرآن ، بل هما راويان لقراءة القرآن ، و إذا كان تضخيمٌ فإنما هو من قبل جميع الأمة حيث اعتبروا قراءتهما منذ عصرهما في القرن الثاني إلى الآن، حتى نجد على جميع المطبوعات من القرآن : أنه على قراءة حفص عن عاصم ، فإذا لم يكن لهما دورٌ كبيرٌ فلماذا هذا الاهتمام ، من أول القرون إلى اليوم؟ ثم قولك: (الطعن فيهما) يظهر منه أنّ السيّد هو الطاعن فيهما ، و أنت تعلم أنّ الطاعن إنما هم جماعتك أهل الجرح والتعديل من سلفيّة العامّة كالذهبي وأمثاله ؟ فلماذا تحرّف ؟

فلماذا تخفي هذا وتتجاهل عمّن هو الطاعن ؟

بل السيّد معارض لهذا الطعن ، وإنّما ذكره ليتذكّر الغافلون من أمثالك . وبهذا يظهر أن الذي (وجد مهمة الطعن في القرآن أنسب له) : من هو ؟

إنما هو الطاعن لا ناقل الطعن ، فنافل الكفر ليس بكافر!

وأمّا قولك :

(أهل السنة والجماعة يعتقدون بحفظ القرآن ليس لجهود حفص وعاصم، وإنما:

أولاً: لوعده الله بحفظ كتابه.

وثانياً : لتواتر النص القرآني ، والنص القرآني أماناً من طرق كثيرة معتبرة.

فنقول: هذا ليس عقيدة أهل السنة والجماعة وحدهم بل المسلمون كلهم كذلك ، وهذا حقٌّ لا ريبَ فيه ، ولا تختصُّ به طائفة دون أخرى . لكن كون ذلك حقاً لا يقتضي الطعن في حفص وعاصم اللذين هما من كبار رواته وطرقه وقراءته ، وقراءتهما هي المتداولة عند المسلمين حتى اليوم!.

فلماذا تكذبونهما ، وتطعنون فيهما ، لمجرد أنهما من الشيعة ! وهذه هي مصيبة المصائب التي تغافلتَ عنها أنتَ ، ووقع فيها مَنْ سبقك من علماء السلفية الذين أعمى التعصّب عيونهم ، فلم يعرفوا ما يخرج من أفواههم وأقلامهم ضدّ الحقّ وأهله.

وأما وعد الله بحفظ كتابه ، فهو أمرٌ لا يجهله أحدٌ . وأما تواتر القرآن فأمرٌ يؤكد عليه السيّد الجلاليّ في كتابه ، فأقرأه حتى تعرف ذلك ، لكن كيف تدّعيه السلفية وهم يقولون بروايات نسخ التلاوة، ويثبتون بها تلك المضامين السخيفة ، الواردة بطرق آحاد، ضعيفة ، أنها كانت قرآناً ونسخت وملأوا بها كتبهم التي يعتبرونها صحاحاً ، زوراً وبهتاناً.

ويظهر أنك يا المشارك ، لم تعرف معنى التواتر ، ولا معنى الآحاد ، لأن القول بلزوم كون الآيات القرآنية واردة من طريق التواتر فقط، قولٌ لا يلتزمه كبار مذهبك ، فراجعهم.

وقولك أخيراً: (النص القرآني أماناً من طرق كثيرة معتبرة) يدلّ على أنك لا

تفهم معنى التواتر!!

فالتواتر لا يعبر عنه بطرق معتبرة ، وإنما هو الكثرة الموجبة لليقين .
والعجب أنك تدعي الطرق المعتبرة ، بينما طريق (حفص وعاصم) وهو من
أشهر القراءات مطعون فيه عند علماءك في الجرح والتعديل ؟
فهل عرفت أين هو التناقض ؟ ومَنْ هو المتناقض ؟
وهل عرفت مَنْ هو المتعالم ؟ ومَنْ هو العالم ؟
اتقوا الله يا بشر !

واتركوا الجدال بالباطل !
ولا تُعرضوا عن الحقّ بعد إذ جاءكم في كتاب (دفاع عن القرآن) للسيد
محمد رضا الحسيني الجلاي ، والله الموفق .

hajr@mail.com

الحوار الثاني :

حول بطلان نسخ التلاوة

أنا العربي ساحة النقاش ساحة النقاش الإسلامية

الكاتب : جميل ٥٠ عضو

الموضوع : القول بنسخ التلاوة باطل ؟؟؟؟؟

هذا البحث مستل من كتاب (دفاع عن القرآن) للسيد محمد رضا

الحسيني الجلالى حفظه الله

[ونقل جميل مقطعاً طويلاً من الكتاب من (ص ١٣٠ إلى ص ١٣٧) ثمّ

قال مخاطباً المسمّى (شعاع) السلفيّ :

هلمّ هنا وتعرف على الموضوع أكثر، يا شعاع ، لتفرغ جوابك هنا و

بكل دقة يا شعاع..

[جواب شعاع السلفي]

فأجاب شعاع بما يلي :

شعاع عضو حرر في ٠٦:٤٧ ١٩٩٩-٠٩-٠٦

جميل ، زيادة على ما تذكرون أن الكاشاني و المرتضى ..

فاقرأ ما يقوله شيخ الطائفة في النسخ : يقول الطوسي في تفسيره:

(لا يخلو النسخ في القرآن الكريم من ثلاثة أقسام :

أحدهما ما نُسخ حكمه دون لفظه .

والثاني ما نُسخ لفظه دون حُكمه كآية الرجم فإن وجوب الرجم على

المحصنة لا خلاف فيه ، و الآية التي كانت متضمنة له منسوخة بلا خلاف

وهي قوله : والشيخ والشيخة إذا زنيا .

والثالث ما نسخ لفظه وحكمه ، وذلك نحو ما رواه المخالفون عن

عائشة أنه كان في ما أنزل الله عشر رضعات .

التبيان في تفسير القرآن الطوسي (١/١٣)

وفي موضع آخر يُدافع عن نسخ التلاوة ويرد على المنكرين له :

(وقد أنكروا قوم جواز نسخ القرآن ، وفي ما ذكرناه دليل على بطلان قولهم ،

وجاءت أخبار متضاربة بأنه كانت أشياء في القرآن نُسخَت تلاوتها) .

نفس المصدر . (١/٣٩٤) نقلا عن موسوعة الشيعة .

فها هم علماءؤكم يقولون بنسخ التلاوة ، ويؤكد انه لا خلاف في المسألة ..

أما ما يخصّ السلفية :

فهناك فرق بين مَنْ يطعن في القرآن الموجود بين أيدينا والذي أجمع

عليه الصحابة والمسلمون إلى عصرنا الحاضر ، ويقول : إن الآية كانت كذا

ثم حرّفت أو بدّلت ، وهذا هو الموجود في كتبكم !

والقائلون بهذا كفّره أهل السنة وسائر المسلمين غير الرافضة .

أقول : وبين مَنْ يقول بأن الآية نسخها الله ..

فإن مَنْ قال بالنسخ من أهل السنة مجمعون على أن القرآن الذي بين أيدينا

هو ما نزلّه الله لا نقص فيه ولا زيادة ولا تبديل ، وأن ما نسخ كان بأمر

رسول الله . فأين الطعن في كتاب الله في هذا القول؟.

[الرد على شعاع في نسخ التلاوة]

محمد العلي عضو حرر في ١٢:٥٣ ١٩٩٩-٠٩-٠٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

مع أنني أستنكر كل كلام من هذا القبيل يعرض القرآن للتشكيك، وأعتبر الذي يُثير بحثاً هكذا ، إما متعمداً إلى الإثارة ضد القرآن!! أو جاهلاً بحسب أنه يحسن صنعاً؟! ويعتبر عمله حمايةً عن القرآن، وهو يعرضه للشك والريب؟!

و لو كان القرآن عزيزاً عليه ، لسكتَ عن مثل هذا الكلام حوله! لا أن يحاول إثبات وجود التشكيك فيه ، ولو بنسبة ذلك إلى غيره ممن يعارضه في مذهبه!!؟

و لو كان محباً للقرآن لم يلجأ إلى هذا الأسلوب لإبطال مذهب الخصم ، بأن يعرض أقدم نصّ عنده للشك!!؟ فمثله كمثل مَنْ يُريد ضرب عدوه فيرميه بأعز ما يملك فيعرضه للتلف!!؟

مع أن الخصوم يُنكرون بشدة ما ينسب إليهم من الكلام الباطل حول القرآن ! ويستنكرون نسبة ذلك إليهم ؟

فمع ذلك يُصرُّ هذا الرجل (شعاع) و أمثاله من السلفية الوهابية أن ينسبوا إليهم ذلك؟!!

فهل العاقل يعتبر هذا دفاعاً عن القرآن ؟ أم هو في الحقيقة عداً صارخاً للقرآن؟؟

و لو كان عرض أحدهم معرضاً للقذف بباطل ؟ وكان المتهم مُنكراً للقذف ، و يأتي بالأدلة على براءته ؟ فما هو موقفه من المتهم ومن المتهم ؟

فهل كان يحاول أن يكذب المتهم ! ويستخرج الأدلة والشواهد على صدق التهمة ؟ لأن المتهم على غير مذهبه ؟؟

فليكن القرآن أعزّ عليهم من أعراضهم ؟

ثم هو يعلم أن الخصم لا يسكت عنه ، وأنه ليس عاجزاً عن الكلام ! ويعلم أنه سيقول له : إن كتبكم الصحاح - التي تعتبرونها أصحّ الكتب بعد كتاب الله و لا تناقشون بل لا تسمحون لأحد أن يناقش في ما ورد فيها - هي مليئة بروايات الآيات الساقطة من القرآن المنزل ؟ !

فهو بالتحرش يريد أن يظهر للآخرين مثل هذا الكلام عن القرآن!!

و هذا الكلام نفسه تعريض آخر للقرآن إلى الشك !!

فإن قال : إنا ننكر كون ذلك تحريفاً !

قال له الخصم : ونحن أيضاً ننكر كون ما عندنا تحريفاً!

فإن قال : صرح منكم بعض العلماء السابقين بكلمة التحريف ؟!

قيل له : وهل الكلام في الأسماء و الألفاظ ؟ أم في واقع الأمر الذي هو سقوط ما كان قرآناً ، و عدم وجوده في هذا الذي بين أيدينا ؟ و هو ما تدعونه بنسخ التلاوة ؟

و قبل أن يصل البحث إلى النسخ نقول : أ ليس هذا الحوار إهانة للقرآن و تعريضاً له للريب ، وهو لا ريب فيه ؟!!

ثم دعوى نسخ التلاوة ، ورفع القرآنية من نصّ كان قرآناً فترة من الزمن : لا توجب تفريغ الكلام المنسوخ من البلاغة والفصاحة التي كان عليها ، فبالله عليكم ، هل تجدون في شيء مما تقولون بنسخ تلاوته أقلّ ما يلزم من البلاغة اللازمة في أدنى كلام عربي ؟؟

ثم النسخ لابدء عليه من دليل ، و الدليل هنا لابدء أن يكون إما من كلام الله تعالى ، أو من كلام الرسول ﷺ كما اعترف بذلك شعاع لما ادعى فقال : « وبين من يقول بأن الآية نسخها الله » .

وقال : « وإن ما نسخ كان بأمر رسول الله » .

و لكن هو يعلم - وكل الذين ادعوا والتجأوا إلى نسخ التلاوة - أنه : أولاً : ليس في كلام الله ما يدل على نسخ التلاوة أصلاً ، كما لم يستدل أحد من علمائه على نسخ التلاوة إطلاقاً !!؟

فهذا تقول خطير على الله ، قام به هذا الشعاع ؟

وهكذا ليس في الحديث الشريف ما يروى مرفوعاً إلى النبي ﷺ يدل على مزعومة نسخ التلاوة !! ولم يذكر أحد نسبته إلى الرسول ﷺ !! وهذا تقول من شعاع على الرسول ﷺ .

فهل يعرف شعاع حكم من تقول على الله ورسوله ؟

ثم إن كلامه متناقض ، فاسمعه يقول : « فإن من قال بالنسخ من أهل السنة مجمعون على أن القرآن الذي بين أيدينا هو ما نزل الله لا نقص فيه ولا زيادة ولا تبديل »

والتناقض في أن إجماع هؤلاء لا قيمة له ، لأن قولهم بنسخ التلاوة - بعد عدم قيام دليل شرعي عليه - هو مقتضى التحريف ، فالتزامهم بعدم التحريف ينفي نسخ التلاوة ، فهم متناقضون بجمعهم بين الالتزامين .

ثم إن المسلمين كلهم مجمعون على عدم تحريف القرآن الموجود وعدم زيادته وعدم تبديله ، و إنما يقولون عن الكلمات المنقولة في الأحاديث أنها « تأويل » وإلا فهي باطلة .

فإذا كان القول بالنسخ مخلصاً لكم عن التحريف ، فليكن التأويل كذلك للآخرين ، و إلاً فاحكموا على كل ما يتضمن شبهة التحريف من الأحاديث بالبطلان ، فإنها من أحاديث الآحاد التي لا يمكن أن تقف في مواجهة القرآن المبني على التواتر والعلم واليقين وعدم الريب فيه . وبما أنها موجبة للريب ؟؟ حتى لو وردت في أصح الصحاح ، فلا بد من اللجوء إلى رفضها . وإذا كان أجمع أهل السنة على سلامة القرآن كما تدعي . فالشيعة مجمعون على سلامة القرآن بأقوى شكل ، وإذا كان إجماعكم حجة فإجماعهم حجة . وكما تدعون أن القول بالنسخ لا يضر ، فالقول بالتأويل لا يضر . و إلاً ، كيف باؤكم تجرؤ ! و باؤهم لا تجرؤ ؟؟

و العجب أن كلاً من الشيعة والسنة يقولون في بحوثهم : (لا نقول بالتحريف) فأين الطعن في كتاب الله في هذا القول ؟؟ و مع هذا يتقاذفون الاتهامات !!؟؟ إنه - والله - الجهل والعصبية المقيتة وحب الذات ؟ واتخاذ القرآن سبيلاً للوصول إلى الأغراض الدنيئة من المقام والوجاهة عند الملوك والأمراء والأعيان الذين اتخذوهم أرباباً من دون الله !!؟ والذين يستأكلون الأموال بهذه الأعمال ، والله تعالى يقول : ﴿ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً﴾ . فكفوا يا أعراب الففار عن القرآن الذي لا يشك - أي مسلم في شرق الأرض و غربها من شيعي وغيره - في كونه كلام الله من أوله إلى آخره لا ريب فيه ؟ ولا زيادة فيه ولا نقص فيه . وكتب السيد

[جواب شعاع]

محمد العلي : وجّه هذا الكلام الذي ذكرته لشيخ الطائفة وغيره من علمائكم الذين ينكرون التحريف و يثبتون النسخ . لماذا تهاجمني و تهاجم أهل السنة ؟ ولا تهاجم شيخ الطائفة - انظر ما نقلته عنه - فإنه كان ينكر

التحريف حسب زعمكم ، ولكنه يثبت نسخ التلاوة و يقول : لا خلاف في ذلك . فيا ترى لماذا كلّ هذا الهجوم على أهل السنة ؟ إنكم - والله - لما رأيتم كتبكم تغصُّ بروايات التحريف قلتم لنبحث في كتب غيرنا حتى يكونوا مثلنا حسداً من عند أنفسكم مع أنّ الفرق بين النسخ و التحريف قد أقرّه كثير من علمائكم الذين يُنكرون التحريف. و أنتَ و بقية الرافضة تقومون بذلك كما يقوم بعض بني جلدتك بالتفريق بين أهل السنة والسلفية أو الوهابيّة وأنتم تفعلون ذلك لأن أهل السنة كفّروكم من عهد الأئمة الأربعة حتى العصر الحديث ، و ترغبون أن نكون من أمثالكم ! نعم « أشباه الرجال و لا رجال حلوم أطفال و عقول ربات الحجال ».

[الردّ المفصل على شعاع]

محمد العلي عضو حرر في ١٠:١٦ ١٩٩٩-٠٩-٠٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقك هذه المرة للاعتراف بأنّ شيخ الطائفة - وهو الإمام محمد بن الحسن الطوسي المتوفى عام ٤٦٠ وهو صاحب التفسير العظيم : التبيان في تفسير القرآن - وغيره من علمائنا ينكرون التحريف . وأما إثباتهم للنسخ . فنعم ، قد جاء ذكرهم له في تفاسيرهم ، كما جاء ذكر كثير من الأقوال والآثار التفسيرية المنقولة عن عكرمة و قتادة و.. ممن يعتمد عليهم الآخرون ، و لا وزن لها عند الشيعة ، و الهدف من إيرادها ليس بمعنى القبول لها ، و إنما عرضها على العقلاء إلى جنب القول الصحيح ليختاروا بكلّ حرية ما يرونه صحيحاً موافقاً للمنطق الحرّ السليم.

وقد أشير إلى وجه ذكر أصحابنا لنسخ التلاوة في أصل الكلام المنقول في مبدأ النقاش ، ويبدو أنّك لم تفهمه ، أولم تلتفت إليه لأنك صاحب حاجة

لا ترى إلّا قضاها ، فلا بدّ من توضيحه لك : إنّ علماءنا الكرام رضي الله عنهم يهدفون في أعمالهم - خاصة القرآنية - إلى أمرين مهمّين :

الهدف الأول :

الدفاع عن الحقّ ، بدفع الشُّبه عن الإسلام ومصادره ، في مواجهة اليهود والنصارى والخارجين عن الملة الحنيفيّة ، فهم ينفون كلّ أشكال التحريف عن القرآن الشريف ، و يؤكّدون على أنّ المسلمين كلّهم كذلك ينفون التحريف ، كيلا يستدلّ الكفّار بالروايات التي يتشبّث بها المغرضون للتحريف ، فهم يردّونها - جملةً واحدةً - بأنها أخبار آحاد لا تفيدُ علماً و لا عملاً ، فلا حجّة لها ، سواءً كانت عند العامّة السنة أو عند الخاصّة الشيعة !.

فاقرأ كلام الشيخ الطوسيّ بكامله في بداية التفسير ، إن كنت قارئاً ! ولكن حيث أنّ العامة من أهل السنّة ، ولشدة حبّهم للروايات الواردة في الصحيحين - على الأقلّ - يرونها حجّة قاطعة ولا يتنازلون عن حجّيتها ولا عن دلالاتها الظاهرة في سقوط آيات قرآنيّة منزلة و عدم وجودها في المصحف الشريف !!! و هو عبارة عن التحريف لأوّل نظرة ، فدفعاً لذلك لجأوا إلى القول بنسخ التلاوة ، فإنّ علماء الشيعة قبلوا منهم هذا العذر ، ليسكتوا الكفّار عن التهجّم على القرآن ، بنسبته إلى تلك الروايات فيقول أحدهم: إنّ روايات أهل السنة تدلّ على التحريف ! فالجواب : إنّ تلك الروايات هي عند القائلين بحجّيتها من باب نسخ التلاوة ، فلا قائل بالتحريف بين المسلمين .

و بهذا يتحقّق الذي يريده علماء الشيعة من إثبات إجماع المسلمين على نفي التحريف عن القرآن الشريف .

فالجواب عن تهمة التحريف على أساس تلك الروايات ، يتكون من ثلاثة أمور:

١- الرد لجميع تلك الروايات بأنها أخبار آحاد لا حجة لها، وباطلة لأنها تمسّ كرامة القرآن ، وما كان كذلك فهو مردود ومطروح يضرب به عرض الجدار .

٢- الحمل الشيعي لرواياتهم على التأويل.

٣- الحمل السني لرواياتهم على نسخ التلاوة.

و هنا يكمن الفرق الذي خفي عليك بين شيخ الطائفة و سائر علمائنا الكرام ، وبينكم؟! فإنكم تحجرون القرآن لأنفسكم و تقولون أن الجواب هو نسخ التلاوة ، و لا جواب غيره ، و تتهمون الآخرين بالتحريف ، و لا تقبلون عذرهم في رواياتهم بحملها على التأويل ، و يأتي جاهل فيقول لكم : أنتم أهل التحريف بسبب تلك الروايات التي عندكم؟

و هذا الاتهام المتبادل يكون حجة للمسيحي و هو الذي يفسح المجال له أن يتناول على القرآن و يقول : إن المسلمين مختلفون في ما بينهم في القرآن و يتهم بعضهم بعضاً بالقول بتحريفه و يقول لكم : إنكم - كلكم - أهل التحريف!!؟

بينما شيخ الطائفة و سائر علمائنا الكرام ينفون التحريف - و باعترافك!! - عن جميع المسلمين ، سداً لهذه الذريعة كي لا يتشبث بها الكفار ، ضدّ القرآن .

فإثباتهم لنسخ التلاوة ليس بمعنى القبول لها بقدر ما هو للتوصل إلى إثبات إجماع المسلمين على نفي التحريف بالإجماع المركب من التأويل أو نسخ التلاوة .

و هل وجدت في كلام شيخ الطائفة ردّاً على التأويل ونفيّاً له ؟ .
 كلاً ، بل لو قرأته لوجدت فيه الاعتماد على التأويل بشكل أساسي .
 فإنما ذكر نسخ التلاوة ، لهذا الوجه وللدفاع عن القرآن لإثبات أنه لا
 يوجد بين المسلمين من يقول بالتحريف وإنما كلّ طائفة تنفي التحريف
 بالطريقة الخاصة بهم .

ولكنّك و السلفية الوهابية معك لا تفكرون إلّا بضرب الشيعة و
 اتهامهم بالتحريف حتى لو عرضتم القرآن الكريم إلى التشكيك و الريب ، و
 لا تقبلون منهم أيّ تخريج أو عذر أو تأويل ، وهم ينادون بأعلى أصواتهم
 بنفي التحريف و يؤلفون على ذلك الكتب والمقالات .
 وأنتم تقولون : لا . لا . لا ؟ . إلّا التحريف .

و تحاولون أن تجدوا قولاً من هنا و هناك ، يثبت مرادكم و يفيد
 مرامكم !!

فمنّ هذا الذي يُعجبه أن يكون بين المسلمين جماعة يقولون بالتحريف ؟؟؟
 و منّ هو الذي يؤكّد بكلّ وسيلة و بكلّ طريقة أن يجد قرآناً فيه سورة
 زائدة ؟؟ ليكون وسيلة لتكفير هذا وذاك !!!

و منّ يفتعل كلمات باسم السور و ينسبها إلى الشيعة ، و يفرح ، بتصوره
 أنّه ضربةٌ للشيعة ، بينما هو يضرب القرآن ؟؟؟

إن علماءنا الكرام أبوا الانصياع لهذه الاستفزازات ، بل قاموا بالدفاع
 عن القرآن ، وصدّ الكفار عنه ، كما شرحنا ، لكنكم ..
 (وحسبكم هذا التفاوت بيننا) .

الهدف الثاني لعلماننا في أعمالهم العلمية والقرآنية:

هو التأليف بين قلوب أهل الإسلام ومحاولة جمعهم على كلمة واحدة هي كلمة التقوى ، والسعي في التأليف بين عقولهم و أفكارهم في جميع العلوم ، فهم أَلَفُوا كتب الفقه المقارن الذي ظهرت في العصر الحاضر فوائده الواضحة ، بينما علماء الشيعة لهم فيه كتب منذ القرن الرابع و الخامس وحتى اليوم ، فهم لا يهابون من نقل آراء المخالفين لهم في المذاهب المختلفة ، و قد أَلَفُوا في فقه الخلاف كتباً عديدة ، بينما أهل جبهة العامة فقه الشيعة بل لا يزيدون على قولهم : أن الشيعة لا فقه لهم !! .

كذلك يدأبُ علماؤنا على قراءة كتب المخالفين من دون حرج أو فزع أو خوف ، و يتداولونها و يستفيدون من الطيب منها ، كما يناقشون فيها ثم يلفظون الخبيث و الرديء منها ، و هذا من أهمّ مرجّحات مذهب الشيعة أن جميع ما عند أهل السنة موجودٌ عندهم ، فهم لا يعادون الكتب والعلم ، بل يستنفذون الوسع في المراجعة و البحث في كتب العامة للوقوف على ما يفيد ، و ينقلون منها و يستفيدون مما فيها من خير ، فهم لا ينظرون إلى مَنْ قال ، وإنما ينظرون إلى ما يقال .

وأنت - يا شعاع - تعيبُ هذا و تقول: قلتم: لنبحث في كتب غيرنا؟.

نعم ، نبحث و نبحث ، كما كان علماؤنا الأبرار يبحثون ، حتى نستفيد ، و نُتِمَّ الحجة لأنفسنا و على غيرنا ، لا كأنتم ، حيث تحجّرون على أنفسكم و لا ترون الأبعد من محطّ أقدامكم!؟ ولا تقرأون آراء الآخرين ، بل يؤلّف أحدهم (كتب حذر العلماء منها)؟ زعماءُ أنها كتب ضلال ؟ و لكن لا تعلمون أنكم كلّما منعتم الناس عن معرفة الحقيقة فإنها لا بدّ أن تكشف

و يكون الناس أحرصَ على تحصيلها ، لأنَّ جميع المسلمين يعلمون أنكم لا تمنعون إلا ما فيه الخير والهدى .

و أنتم إذا حاولتم أن تقرأوا شيئاً فإنما بنوايا خبيثةً وبنظراتٍ حاقدةٍ ؟ و هذا لا يفيدكم من العلم شيئاً ، لأنَّ العلم نورٌ ، رَمَنْ يطلبه بنية خبيثة فهو أعمى لا يرى النور.

و أما الفرق بين النسخ والتحريف : فهو أمرٌ واضح ، كما أنَّ الفرق بين التأويل والتحريف أيضاً واضحٌ . و لكنكم ، لماذا تتهمون أهل التأويل بالتحريف ؟ ولا تقبلون عذرهم ، وتبطلونه!

مع أنَّ للتأويل أصلاً إسلامياً ، فهو مذكورٌ في القرآن الكريم في مواضع متعدّدة ، و هو مذكورٌ في السنّة النبويّة الشريفة ، كذلك كما جاء في كتاب (دفاعٌ عن القرآن).

لكن نسخ التلاوة :

فقد ادّعت - أنت - ولم يسبقك في هذه الدعوى أحدٌ في ما أعلم - وقلت : « إِنَّ الآيَةَ نسخها الله » و قلت : « وَإِنْ ما نُسَخَ كان بأمر رسول الله ».

وطلبنا منك : آية قرآنيّة ، أو رواية مرفوعةً إلى رسول الله ﷺ فيها اسم نسخ التلاوة؟؟؟

فلماذا لم تأت بشيء؟؟؟

ولماذا ذهبت إلى بحثٍ آخر ؟ عن كلام شيخ الطائفة ؟ وعن مسألة التكفير.

أين قول الله بنسخ التلاوة ؟ ؟

وأي الحديث المرفوع عن الرسول ﷺ بنسخ التلاوة؟؟؟

هات ؟ ولا تُلَفِّ ، ولا تدور ؟ ؟

وأما التفريق بين أهل السنة الكرام من جانب ، و بين السلفية والوهابية من جانب ؟؟:

فلسنا نحن الذين نقوم به ، بل إنما قام به الأعلام من أهل السنة أنفسهم ، هم رعاهم الله قاموا بهذا الواجب المهم.

أفما قرأت كتاب (شفاء السقام في زيارة خير الأنام عليه الصلاة و السلام) للإمام الشافعي تقي الدين علي السبكي المعاصر لابن تيمية صاحب الدعوى السلفية.

أما قرأت كتاب (فصل الخطاب في الرد على بدع محمد بن عبد الوهاب) وهو للإمام الشيخ سليمان بن عبد الوهاب ، أخي صاحب الدعوى الوهابية .

فإن لم يكونا عندك فإني مستعدّ لإرسالهما بشكل ملفات على بريدك ، قربةً إلى الله تعالى .

و أما مسألة التكفير :

فإنّ تكفير من يقول : (لا إله إلا الله ، محمد رسول الله) أمر غير مقبول ، من قبل العلماء الأجلاء ، ومن قام به فهو يبوء بإثمه ؟ ومن اعتدى فإنما يعتدي على نفسه ، حيث يفتح باب التكفير للمسلمين ، فمن يؤمنكم من هذا السلاح إذا شُهر ؟؟

ثمّ ما هي حجّة كلام أهل التكفير للمسلمين ، إذا لم يتّقوا الله ، و بعد حديث (كيف تصنعُ بلا إله إلا الله) الذي رواه مسلم في الإيمان (١/٩٧ وهو في الجمع بين الصحيحين للحميدي ١/٣٩٢)

فلا ضيرَ علينا من هؤلاء وكلامهم الباطل ، فإنه لا يسوى عطفة عتر في سوق الحدادين !!

ثمّ ما بالك : لو سمعت تكفير أهل السنّة لكم ؟
 وهل سمعت أنّ منكم من كَفَرَ السلفيّة - بالذات - من أعظم أهل السنة
 الكرام ؟ فإن كنتَ لا تدري : فهاك من كتاب (دفع شبه) للإمام الحصري
 الدمشقي المتوفى ٨٢٩ ، يقول في ابن تيمية :

(زنديق مطلق) ص ١٢٥ .

(زنديق حرّان) ص ١٣١ .

(أكفرُ من عمّودٍ وجحد) ص ٢٠ .

(زندقته بتجرئه على الإفك على العلماء) ص ١٨٩ .

وحكم على أقواله بما يلي :

(كفرٌ بيقينٍ وزندقةٌ محقّقةٌ) ص ١٣١ .

(كفرٌ صراحٌ لا تردّد فيه) ص ١٢٨ .

(كفرٌ محقّقٌ) ص ٣٢ .

(لا دين له يعتمد عليه) ص ١٨٨ .

(مبتدعٌ من زنادقة حرّان) ص ١٦٨ .

(من أعظم الزائغين) ص ٩٩ .

وفي ص ١٣٠ أثبت زيغ ابن تيمية وحزبه .

وهذا الأخير تشملك لعنته ، فدافع بما شئت ، بلعنه أو بسيف التكفير
 الذي رفعته ، وقديماً قيل : « من حفر بئراً لأخيه وقع فيه »؟؟

و ملفات هذا الكتاب أيضاً موجودة عندنا ، لو شئت بعثتها إليك ، لكن
 احذر فإنّ هذا الكتاب من (الكتب التي حذّر العلماء منها) .

هل يعجبك هذا الأسلوب؟؟

وأما رغبتنا أن تكونوا من أمثالنا :

فنعم ، والله ، نرغب أن تؤمنوا بهذا القرآن ، أو - على الأقل - أن تسكتوا عن القرآن ، وهذا رجاؤنا منكم ، لأنّ الكلام عن القرآن وحي الله والمعجزة الإسلامية الخالدة التي تحتوي على البراهين الساطعة والأدلة القاطعة ، فهذا الأسلوب الذي تعتمده لضررب الشيعة حرامٌ والله حرامٌ لأنّ الحربة تصيب القرآن شتم أم أبيتم!!

نريد منكم ما أراد شيخ الطائفة وعلمائنا رضي الله عنهم أن لا تفسحوا المجال لليهود والنصارى أن يستغلوا كلام بعضنا في بعض حول القرآن ، فيتناولوا عليه !!؟

نريدكم أن تظهروا إجماع المسلمين على سلامة القرآن كما فعل الإمام شيخ الطائفة الطوسي في القرن الخامس الهجري ، وكما فعله الإمام رحمة الله الهندي في (إظهار الحق في الرد على النصارى) في القرن الرابع عشر ؟؟ ولن نخضع لاستفزازاتكم ، مهما تناولتم علينا بالسبّ والقذف ، فلن نضحى بالقرآن والإسلام ؟ ولو حرصتم ؟ فلا نجعله - كما أنتم تفعلون - عرضةً لإيمانكم ، تبتغون بذلك عرض هذه الدنيا ، و رغبة في تنفيذ أوامر أسيادكم ؟

ولا نرفع اليد عن هذا القرآن ، و الدعوة إلى سلامته مما يُريبه ، و ندعوكم إلى مثل هذا ، ولو أبيتم ؟

وأنتم يا شعاع ويا من تركبون (السحاب) المنقش بعون الله ، ارجعوا إلى أنسابكم و أحسابكم ، إن كنتم عرباً كما تزعمون ؟؟ فلا تعرّضوا هذا القرآن بأكثر من هذا للهجمات ؟ وحافظوا عليه كما تحافظون على أعراضكم إن كنتم صادقين ؟

وأخيراً:

أحذرك يا شعاع من استعمال الألفاظ البذيئة في كلامك ، فأنت تعلم أن من أسهل الأمور تكرارها وردّها عليك بأضعاف أمثالها ، و لكن نربؤ بالسنتنا أن يكون مثل لسانك ، فأنت تقول : يا أشباه الرجال ولا رجال ..

هل تعلم أنّ من السهل أن يردّ عليك هذا الكلام . فكيف حالك ، إذن؟ وأما ذكرك لربّات الحجال : فوالله لربّات الحجال أعقل منك وأفهم لكلام العلماء ؟ وإذا لم تصدّق فانظر إلى كلام الأنسة المؤمنة (شجرة الدر) لتتعلم منها أدب الحوار ، وأدب الكلام ، وهي من بنات أهل السنة الكرام. وحينئذٍ تعرف أن أسلوبك لا يليق ولا بأبناء الشوارع ؟ ولهذا أطلب منك أن تتأدّب في الحوار ، فإنّ الساحة مفتوحة للجميع و نحن نتكلّم كمسلمين فلا يقولوا عنا إلّا ما يليق بالإسلام ، و السلام

وكتب السيّد

الحوار الثالث:

لماذا التشكيك في القرآن؟

نشر على ساحة النقاش الإسلامية في موقع (أنا العربي) قبل أن تصير بيد الوهابية ، بحثٌ لشخص مسيحيّ فيه اعتراضٌ على القرآن ، فاستغلّ المشارك السلفيّ ذلك ، للهجوم على الشيعة باعتبار الموقع شيعياً ، فكتب يقول:

أنا العربيّ ، ساحة النقاش ، ساحة النقاش الإسلامية

الكاتب المشارك عضو حرر في ١١:٠٩ ١٩٩٩-٠٨-٢٨

الموضوع : لماذا فقط في ساحة أنا العربي يكون التشكيك في القرآن بهذه

الطريقة؟

ولكن ما كنت أطالب به ألاّ نسمح لكائن من كان أن يتناول على الله وعلى كتابه، وأن تحذف مثل هذه المواضيع الكفرية
وينبغي أن تكون لنا وقفة صادقة مع القائمين على أنا العربي تجاه مثل هذه المواضيع

[ردٌ على استفزاز المشارك]

محمد العلي عضو حرر في PM ٠١:١١ - ١٩٩٩-٠٨-٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس - فقط - في أنا العربي ، وليس هذا المسيحي هو الأول ، بل الساحات الأخرى - الإسلامية ! - وبأيدٍ إسلامية ! سلفية : يعني لما تتهمون الشيعة بأشكال و بأنواع التهم في القرآن !!؟ مع أنهم ينادون بالبراءة من هذه التهم، لكن لا همّ لكم إلا أن تكررّوا وتؤكدوا أن قرآن الشيعة كذا وذاك ؟ فما تتوقّع من مسيحيٍّ أو يهوديٍّ أو وهابيٍّ أن يفعلَ؟! قد تكون الآن تحسُّ بالخطورة التي طالما كُنّا نحذّر منها وهي: أن تبادل الاتهامات بين المذاهب الإسلامية حول القرآن أمر يفرح منه الأعداء !

وقد شرحنا ذلك في كتاب (دفاع عن القرآن الكريم للجامع للمسلمين على كلمة التوحيد) والذي نشر على صفحات (أنا العربي) بالذات ؟ وكأنك لم تقرأه ولم تره ، هل لأنّه كان دفاعاً شيعياً عن القرآن ! وها أنت الآن تريد أن تتهم (أنا العربي) بسبب عمل ذلك المسيحي !!!؟

احذفوا كلّ ما يحتوي على مثل ذلك ضدّ أيّ مذهب آخر . إنّ القرآن لا بدّ أن لا يدخل في المزاوَدات المذهبية مهما كنتَ سلفياً متعصباً، حفاظاً على قدسيّته ، أولاً ، ولأنّ الأعداء متربّصون ، ثانياً . جمع الله كلمة المسلمين على الهدى . والسلام

وكتب السيّد

العالمي عضو حرر في AM ١٢:٠٠ ١٩٩٩-٠٩-٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

أحسن الظن بك يا مشارك ، وتصورت أنك أخذتكم الغيرة على القرآن .. فإذا بك تريد شنّ حملة على (أنا العربي) بسبب مقالة ذلك العلماني !! فتذكرت أنك من قبل سميتها (أنا اليهودي) لا لشيء إلا لأنها أعطتك الحرية لك ولزملائك ، حتى خان بعضهم بأمانتها !!
قل الحقيقة يا مشارك ! حتى لا تبقى ذكرياتك المشرفة في (أنا العربي) غصة في حلقك !

كأنك لا يروق لك إلا (السحاب) الداكن الخالي من المطر ؟ !الذي يمتلئ بالتهمة الكاذبة والسباب ، ويمنع فيه الجواب ؟!
[وكتب المشارك فقال :]

المشارك عضو حرر في AM ١٢:٤٣ ١٩٩٩-٠٩-٠١

لا يمكن أن تجد في أية ساحة سنّية نشر لمثل هذا الكلام الكفريّ. أنا أجزم أنّ موسى العلمي لا يمكن أن يسمح بمثله هنا

لكن لماذا لا تكلمون روبن هود بهذا الخصوص ؟ لماذا؟

فأجابه محمد العلمي بقوله :

محمد العلمي عضو حرر في AM ٠٥:٤٩ ١٩٩٩-٠٩-٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

يظهر أنّك تدخل الساحات بعين واحدة ، كيف ؟
أو أنك لا تتمكّن أن تصدّق ما هو الحقّ . (فالساحة العربية) و(سحاب) ومن لفّ لفّها مليئةً بالبحوث المزيّفة حول اتهام المسلمين بتحريف القرآن وأنت تقول : ليس في ساحة سنّية مثل ذلك ؟؟

نعم قد يكون ذلك منك تصديقاً بأن تلك الساحات السلفية ليست سنية! وهذا هو الحقّ والصحيح .

يا أخي ، القرآن هو القرآن المقدّس المحفوظ بوعد الله ، و الاعتراض على نصّه هو الاعتراض الباطل من أيّ شخص أو فئة أو على آية ساحة ، سواء كان صاحبها : روبن هود أو العمّ سام ؟؟
والسلام .

[فكتب المشارك :]

المشارك عضو حرر في AM ٥٩:٠٥ ١٩٩٩-٠٩-٠١ .

يبدو أنك تتجاهل الفهم وتتعمى على مقصدي
هناك فرق بين هذا وذاك

فنحن عندما نتناقش معكم حول اتهامكم بتحريف القرآن، فإننا نتناقش معكم وأنتم تقولون لنا : إنه غير محرّف ، و تدافعون عن القرآن ظاهراً، أو ظاهراً وباطناً ، و لا تتكلّمون في إثبات التحريف، وهنا الفرق

[فردّ عليه :]

محمد العلي عضو حرر في PM ٥٢:٠٥ ١٩٩٩-٠٩-٠١ .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله .

يكفي هذا منك اعترافاً بأنك تطرح بحثاً حول تحريف القرآن على الساحات ، و نفس هذا يعني أن عندك شبهة حول القرآن ولو أنك تتهم الآخرين بها ، و بالتالي نفس هذا الأمر هو اعتداء صارخ على القرآن و تعريض له للجدل ، و تغريباً لأمثال المسيحي من الجهلة بأن يتجرأ لإنزال مثل ذلك الكلام الباطل حول القرآن ، و هذا هو الأمر الذي كُنّا نحذركم منه ، فلا تُريد أن تعرّضوا له القرآن الكريم ، لكنكم لفرط العداء للشيعه لم

تحاولوا أن تُعُوا ، لسوء ظنكم بما نقول ، وهو الذي أرداكم في هذه الورطات .

ولا زلتَ في كلامك هذا تتجاهل الحقيقة المرة هذه ؟! يا أخي في الدين والإسلام ، إذا كانت عندك مسألة أو شبهة خطيرة مثل هذه فلا يجوز طرحها على الساحة ، بل لابدّ من البحث حولها بيننا لتعرف أن كلّ التهم التي كالمها المغرضون لا واقع لها ، وأن المثير الحقيقي لها إنما هم النصارى واليهود وأتباعهم من المرتزقة !!!

و رحم الله الشيخ رحمة الله الهندي الذي توجّه إلى هذه الخطة اللثيمة في كتابه (إظهار الحقّ في الردّ على النصارى) فنفي بقوة وصراحة القول بالتحريف عن أهل السنة وعن أهل الشيعة على السواء ، لا كما تحاول السلفية اليوم ، حيث يحاولون اتهام الشيعة بذلك ، وهم يدّعون أنهم الوحيدون الذين ينفون التحريف عن القرآن ؟! فكيف تتوصل إلى ذلك ، وهم يتّهمون طائفة كبيرة من المسلمين بذلك !!!

وأما أننا ننفي التحريف ، فنعم ، وبكلّ قوّة وبألف دليل ودليل ، والحمد لله ، و نفتخر بأن أشهر قرآن بين أيدي المسلمين هو المتواتر من رواية حفص عن عاصم وهما من رواة الشيعة الكرام أعزهم الله .
وأنت تفرّق بين عملك وعمل المسيحي ، بماذا ؟؟

فما تقول للمسيحي ، إذا قال لك :

فإن كان شيء من أدلة الشيعة مقنعاً لكم ، فلماذا لا تكفون من اتهامهم بالتحريف ، و لا تحتنون ؟؟

وإذا كنتم مقتنعين بأن الشيعة لا تقول بالتحريف فأعلنوا ذلك في نفس المواقع التي أعلنتم فيها الاتهامات ضدّهم ، ولا تستحوا من قول الحق ، لأنّه أحقُّ أن يتبع ، والله الهادي.

وإذا كنتم لا تزالون بين الحين و الآخر تنشرون نفس الزيف باتهام هذه الطائفة و الأخرى بأمر تحريف القرآن ، فأنتم تسيرون على نفس المسير الذي يسير عليه المسيح واليهود في اتّهام القرآن!! وأن اختلفت الوجوه و الحناجر والمناطق التي يخرج منها ذلك النعيق ؟

و الله - يا المشارك - لا يغسل هذا العار عنكم إلّا أن تعترفوا بأنكم في هذه الاتّهامات مخطئون ؟ فتستغفروا الله ، والله خير الغافرين .

هداكم الله إلى التنبّه إلى خطورة التعرّض للقرآن ، ولقد ذكرت - في الكتاب الذي ذكرت اسمه - مثلاً لا بأس بمراجعته .

وإذا أحببت أرسلته إليك على البريد .

والسلام على من اتبع الهدى

وكتب السيّد.

فأجاب :

المشارك عضو حرر في PM ٤٦:١١-١٩٩٩-٠٩-٠١ .

أوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل

عليكم بالتبرؤ من تلك الكتب و أولئك العلماء ، إذن

لكن دعنا نرجع للموضوع الأساس : لماذا فقط في أنا العربي يسمح

للتصارى بهذا؟

فكان الردّ عليه هكذا :

محمد العلي عضو حرر في AM ٢٨:٠٧ -١٩٩٩-٠٩-٠٢ .

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿الآن حصحص الحق﴾

إذن ، أنت أخو ذلك المسيحيّ ، و هو أخو السلفيّ في الهجوم على القرآن ، هو لأنه كافرٌ به ، وأنتم بغضاً للشيعّة ، لكن النتيجة : القرآن هو الهدف لكما ؟!

فلماذا تعتبُ على المسيحي؟؟

وإذا كنتَ مسلماً : فكيف تقول بأنّ هناك كتباً ، وأنّ هناك علماء يقولون بالتحريف ؟ فإذاً ليس المسيحيّ وحده ، فلماذا تنكر عليه ؟؟

ثمّ اتّهامك للشيعّة لا يخلّصك من هذه الورطة التي أوقعت نفسك فيها ، لأنّ الشيعّة لا يقبلون كلامك هذا إطلاقاً - كما اعترفت في ردّك السابق - ولأنّ في الناس من أمثالك من يتّهم كتب السنّة الصحاح و السنن و المسانيد و المعاجم بالقول بالتحريف ! حيث لم يقتنع بمزعومة نسخ التلاوة كما لا تقولون أنتم بمقولة التأويل الذي يقوله أولئك ؟

فهل تبرّأون من كتبكم و علمائكم ؟؟؟ حتى تعترفوا بسلامة القرآن الكريم من شبهة التحريف؟؟

أو أنّ الواجب على المسلم أن يقول بسلامة القرآن مطلقاً ، من دون توقّف؟ ولا تعليق؟!

ثمّ ما هو موقفك من كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني؟ هل تبرؤ مما فيه ؟ وكلّ ما فيه موجودٌ في الكتب الأخرى ؟؟

إذن غيّر أسلوبك ، وأتق الله ، فإن الأمر الذي تعرّضتَ له خطيرٌ جداً ، لارتباطه بأقدس ما للمسلمين ! ولا تناقض ولا تباهت ، ولا تفضح نفسك امام المسيح اكثر من هذا؟! كما فضحتُها من قبلُ ، أمامَ المسلمين؟ ثم هل وجود شخص سخيف يقول بالتحريف يسوّغ لكم - شرعاً - أن تتعرّضوا لمثل هذا الأمر الخطير حول القرآن وتهيج عليه المسيح والجهلة؟؟ ولو بالشبهة الباطلة!!؟

ثمّ كلّما تتكلّم أكثر تزيد الطين بلّةً ، وتقدّم لذلك المسيحيّ مزيداً من الأدلّة؟؟

فلماذا لا تنسحب مع (السحاب) ؟!

ثمّ لماذا تركز على (أنا العربي) ؟ وما هي حساسيتك معها ؟ و تغمضُ عن (سحاب) التي ملأت صفحاتها في الهجوم على القرآن؟ و لو بزعم الردّ على مجموعة من المسلمين ؟! و تحاول إثبات تحريفه و نسبة ذلك إلى الآخرين زوراً وبهتاناً!!؟

فهل باؤه تجرّ ، و باؤها لا تجرّ؟؟

كن - يا رجل - حرّاً و اخرج من العصبية ، و لا يغروّنك بما أعطوك من المقام في (سحاب) فإن مقامات الدنيا كلّها سرابٌ ، و إلى الله المئاب ، و سوف تجد أمامك الحساب ، على تعرّضك الظالم للقرآن ، و اتهاّمك للمؤمنين زوراً وبهتاناً .

ثمّ كلمة قصيرة أخيرة : أيّها الإنسان !! هل تتصوّر أن تغطية رأسك بالملحفة يوجب اختفاء كلّ شيء من حولك ؟ أو أنك تبقى الوحيد المختفي والمغطّى؟؟؟ ولو أغمضت عينيك فإنك لن تجد شيئاً أمامك ،

وليس معنى ذلك أن الأشياء غابت ، بل إنك أنت الذي غبت وعميت فلم ترها!!.

فإذا كانت بطولتك في (سحاب) حذف المواضيع التي تخالف رأيك ، فافعل ما تريد ، لكن هل هذه هي بطولة ؟ فمن الواضح أن بإمكانك ذلك لأنك تملك أمورها ، وتحرر سطورها ؟!!!

لكن مَنْ لك بالإمكانات العصرية التي يملكها الآخرون من ساحات ومواقع وكتب وإذاعات وألف وسيلة ووسيلة ما عندك خبر عنها !! هل عليك خنقُ البشر كلهم ؟

فلماذا لا تقوم بجدال علميٍّ محكم حول الموضوع بدلاً من هذه الإثارات المزينة ؟

اعقلوا قبل أن تفعلوا ، وفكروا قبل أن بالكلام تُبادروا .
والحمد لله الذي أنطقك - في ردِّك السابق - بالحقيقة حيث قلت: « أنتم تقولون لنا : إنه - [القرآن الكريم] - غير محرف ، و تدافعون عن القرآن - ظاهراً أو ظاهراً وباطناً ، ولا تتكلمون في إثبات التحريف »

صدقت ، نعم نحن كذلك ، وهو اللازم والواجب على كلِّ مسلم تجاه القرآن العظيم ، والحمد لله رب العالمين .

لكن : ما هو عداء السلفية للقرآن حيث يتكلمون في إثبات تحريف القرآن ، و لو عند غيرهم ؟ على صفحات (سحاب) ؟ و لا يقبلون أيَّ عذر ، أو توجيه ، أو تفسير ؟ .

أليس الأولى بهم أن يقبلوا كلامنا ودفاعنا عن القرآن ، ليثبت إجماع المسلمين على القرآن فلا يتجرأ المسيحي واليهودي على كرامة القرآن ؟؟

ألم تقرأ السلفية قول الله تعالى : ﴿ ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً ، تبغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتيبوا إن الله كان بما تعملون خبيراً ﴾

ولماذا يجرُّهم العداء للشيعية إلى هذه الورطات ، والله عزَّ اسمه يقول :

﴿ولا يجزمتكم شتان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾

مع أن المسيحي الذي يعتدي على القرآن ليس بأسوأ من السلفي الذي يعتدي على القرآن ؟ كما أن (سحاب) ليست بأقدس من (أنا العربي) حينئذٍ !!

بل الأمر بالعكس ، فإن السلفي باعتدائه على القرآن يكون مرتدّاً عن فطرة ، والمسيحي كافر ، بل من أهل الذمة ! فافهم .

أخي ، دافع عن القرآن بأسلوب آخر ، ولا تجعل القرآن عرضة لما في هواك لهذا أو على ذاك ، وأخلص العمل لله ، ولا تجعل الدفاع عن القرآن وسيلة لضرب هذا و ذاك أو التزلف إلى هذا أو تلك !

أقول قولي هذا نصيحةً لنفسي ولك وللمؤمنين بالقرآن العظيم وحسي الله ونعم الوكيل .

وكتب السيّد

المحتوى

الصفحات

دليل الكتاب	٥
المقدمة	١٦-٧

الفصل الأول: بين القرآن والسنة (١٧ - ٤٠)

القرآنيون	١٨
ثمّ من هم القرآنيون؟	١٩
ثمّ من هم القرآنيون ، بعد ذلك؟	٢٠
وأما القرآنيون في العصر الحاضر	٢١
ثمّ تابعهم الآخرون	٢٢
وأما الحشوية من أهل الحديث	٢٣
ما هو القرآن ؟	٢٦
إنّ النصّ الموجود منذ عصر النبي ﷺ	٢٧
والقرآن الموجود	٢٨
أهل البيت عليه السلام وشيعتهم يكرّمون هذا القرآن	٢٩
علماء مذهب أهل البيت عليه السلام يصرّحون	٣١
موقف أهل الحديث	٣٤

والرسول الأكرم ﷺ قد كرم حملة القرآن..... ٣٦

الشيعة يعتمدون هذا القرآن ، دون غيره ٣٨

الفصل الثاني : الصحابةُ والقرآنُ

(٤١ _ ٦٠)

الصحابة حملة القرآن..... ٤١

مصاحف الصحابة..... ٤٣

مصحف أبي بن كعب ٤٣

مصحف عبد الله بن مسعود..... ٤٦

مصحف عائشة ٤٨

مصحف عمر بن الخطاب ٥٠

موافقات عمر ٥٢

مصحف عليّ عليه السلام ٥٥

وأما المصاحف المنسوبة إلى الصحابة واختلافاتها..... ٥٩

الفصل الثالث : مميزات النصّ القرآني

(٦١ - ٨٤)

بلاغة القرآن..... ٦١

أيتان مكذوبتان ٦٢

وجُمْل مُدرّجة..... ٦٣

أحكام القرآن ٦٥

تواتر القرآن ٦٦

٦٨.....	الإجماع على هذا القرآن
٦٨.....	المعجزة الخالدة
٦٨.....	بين الرواية والدراية
٧١.....	إعجاز القرآن
٧٢.....	تأثير الأحاديث على الإعجاز
٧٢.....	تأثير الزيادة على الإعجاز
٧٣.....	الشيعة يصرحون بنفي الزيادة
٧٣.....	اعتراف العامة للشيعة بذلك
٧٣.....	جمهور العامة لم يقل بالزيادة
٨٠.....	تأثير النقصان على الإعجاز
٨٢.....	مصطلحات وألفاظ

الفصل الرابع : دفاعٌ عن القرآن

(٨٥ - ١٤٧)

٨٦.....	تصرفاتٌ مشبوهةٌ
٩٣.....	تشابهٌ غريبٌ في الاتهامات والشبهات
٩٣.....	علمٌ أو عملٌ؟
٩٩.....	حروفٌ وأرقامٌ
١٠٤.....	نسبٌ مرفوضةٌ
١٠٥.....	سورٌ طويلةٌ محذوفةٌ
١٠٧.....	سورتان وسورةٌ

١٠٨.....	الخلع والحفد
١٠٩.....	سورة الولاية المفتعلة
١١٨.....	تأويلٌ أو نسخ تلاوة
١٢٣.....	أما التأويل
١٢٧.....	وأما نسخ التلاوة
١٣٠.....	نسخ التلاوة فرضيةٌ باطلةٌ
١٣٧.....	فصل الخطاب أو الفرقان
١٣٨.....	فصل الخطاب ، للنوري
١٤٠.....	الفرقان ، لابن الخطيب المصري
١٤٢.....	فلنهدِ بهدي الرسول ﷺ
١٤٦.....	عليّ عليه السلام الناطق عن الرسول ﷺ

الخاتمة الحوارات على الانترنت

(١٨٩ - ١٤٩)

١٥٠.....	المواقع والأسماء
١٥١.....	الحوار الاول : إشكال المشارك
١٥٥.....	الردّ على المشارك (دفاع عن القرآن).....
١٦٤.....	الحوار الثاني : حول بطلان نسخ التلاوة.....
١٨٠.....	الحوار الثالث : لماذا التشكيك في القرآن ؟.....

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المؤلف

النسب الشريف : السيد محمد رضا الحسيني الجلاي ، ابن الحجّة السيّد محسن الجلاي الحائري (١٣٣٠-١٣٩٦) ابن المقدّس السيد عليّ الجلاي الكشميري (١٢٩٠-١٣٦٧) ابن السيّد قاسم شاه الجلاي _ أوّل مَنْ هاجر من كشمير إلى كربلاء قبل عام ١٢٨٩ _ ابن السيّد محمد الوزير الكشميري. ابن مير أحمد شاه الجلاي. ابن مير حيدر شاه الجلاي. ابن مراد شاه الثاني الجلاي السيزواري. ابن مير حسين شاه السيزواري الشهيد ، وهو أوّل مَنْ هاجر من سبزوار إلى كشمير حدود سنة ١١٠٣ و قتل هناك في سبيل الله . ابن مراد شاه الأوّل. ابن مير حسين السيزواري، المختاري. ابن شمس الدين الرابع، علي النقيب. ابن شرف الدين محمد، في هرات مسافراً، فنقل أولاده جثمانه إلى سبزوار، ودفن في جوار (الحسن) من أحفاد الإمام الكاظم عليه السلام. ابن شمس الدين الثالث علي (ت ٨٣٦هـ) أوّل مَنْ هاجر من العراق إلى سبزوار. ابن عميد الدين عبد المطلب الثاني. ابن أبي نصر، جلال الدين، إبراهيم، نقيب النقباء، وإليه تنسب السادة الجلالية. ابن عميد الدين، عبد المطلب الأوّل (ت ٧٠٧هـ) ابن شمس الدين الثاني، علي، أبي القاسم، نقيب النقباء، آخر نقباء العصر العباسي (ت ٦٥٦ في بغداد) . ابن تاج الدين ، الحسن ، أبي علي (ت ٦٤٥هـ) وهو نقيب نقباء العراق. ابن شمس الدين الاول عليّ، أبي القاسم النقيب في النجف (٥٣٦-٥٨٤هـ) ابن عميد الدين، محمد، أبي جعفر النقيب في الكوفة. ابن عزّ الدين، عدنان ، أبي نزار، نقيب المشهد. ابن أبي

الفضائل، عبد الله. ابن أبي علي، عمر، المختار-ينسب إليه آل المختار- النقيب. ابن أبي العلا، مسلم الأحول، أمير الحاج الشهيد (سنة ٣٨٩هـ) . ابن محمد أبي علي، أمير الحاج النقيب في الكوفة. ابن أبي الحسين محمد الأشتر، الأمير. ابن عبيد الله الثالث (ت ٢٩٠هـ) ابن علي الأكبر، أبي الحسن، المحدث في الكوفة. ابن عبيد الله الثاني، ويوصف بالأصغر. ابن علي الصالح أبي الحسن، مستجاب الدعوة (ت ٢٠٤هـ) ابن عبيد الله الأعرج، أبي علي، قتله أبو مسلم الخراساني في خراسان. ابن الحسين الأصغر (٩٠-١٥٧) ابن الإمام زين العابدين علي السجاد عليه السلام . ابن الحسين السبط الشهيد ابن علي أمير المؤمنين وفاطمة الزهراء بنت محمد الرسول الاكرم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

نسب علا كلّ القبائل رفعة * وعلا على هام السُها والمشتري

الولادة والنشأة: العبد الفقير إلى رحمة الله الغنيّ الغفور السيد محمد رضا الحسيني الجلالى ولدتْ في كربلاء المقدسة في السابع من جمادى الأولى عام (١٣٦٥ هـ) وتدرّجت في طلب العلم فدخلت الحوزة العلمية وحصلت علوم الأدب ومقدمات الفقه و الأصول على مشايخها، ومنهم :

سمّاحة السيّد الوالد (١٣٣٠-١٣٩٦هـ) ومدرس الجيل في علوم الأدب الشيخ جعفر الرشدي (١٣٠٢-١٣٩٦هـ) والشيخ مهدي الحائري الشهر الكابلي (١٣٢٥-١٣٩٥هـ) وغيرهم .

الهجرة العلمية: وهاجرت إلى النجف عام (١٣٨٤هـ) وبدأت السطوح العالية عند أساتذتها كالسيد الشهيد أسد الله المدنيّ التبريزي (١٣٢٣-١٤٠١هـ) في المكاسب المحرّمة، والرسائل وشرح التجريد، والشيخ مسلم

الملكوّتي دام ظله، في الخيارات، والفقيه السيّد مرتضى الخلخالي الموسوي (١٣٢٤- فقد في سجون العراق ١٤١١هـ) في الأوّل من الكفاية وشرحها للمشكيني، و عند الشيخ صدر البادكوي (١٣١٩-١٣٩٢هـ) في الثاني من الكفاية.

وحضرت الدراسات العليا في الفقه والأصول عام (١٣٨٩هـ) ففي الأصول لدى الحجة السيّد محمد الحسيني القميّ الروحاني وكذلك في الخيارات من المعاملات. وفي العبادات لدى الأستاذ الأكبر زعيم الحوزة في النجف السيّد أبو القاسم الخوئي رحمه الله (١٣١٥-١٤١١) من أواسط الصلاة حتى الزكاة. وحضرت لفترة سنتين في فقه الصلاة لدى الإمام الأعظم السيّد الخميني قدس الله روحه (١٣٢٠-١٤٠٩هـ) اتصلتا بعهد الثورة الإسلامية في إيران.

التدريس : ومارست التدريس منذ بدايات الطلب في كربلاء والنجف و قم، فدرّست شرح السيوطي على الألفية، والمغني، والمطول، والكفاية، والشرائع، و شرح اللمعة، والرسائل، والمكاسب، وشرح التجريد، وبعض البحوث الفقهيّة والأصوليّة الخاصّة، على أعداد من الطلبة، يتجاوزون الستين.

الإجازات : وقد استجزت في رواية الحديث جمعاً من مشايخ عصري من مختلف الطوائف والبلدان، عدّدت أسماءهم في مقدمة الثبوت الكبير الذي الفتة لهذا الغرض وهو (ثبت الأسانيد العوالي، ومنهم سماحة العلامة شيخ مشايخ الحديث في القرن الرابع عشر، الامام، الشيخ محمد محسن الشهير بأقا بزرگ الطهراني (١٢٩٣-١٣٨٩هـ) وهو أولهم وأعلامهم.

وقد رويت عن بعض أعلام الزيدية أيدهم الله، ومنهم: سماحة الحجة المجتهد علامة اليمن السيّد محمد الدين المؤيدي الحسني الصعدي دام ظله.

ورويت كتب علماء العامة، وأنبأهم عن جمع ممن اتصل بهم من علمائنا الأعلام ومشايخنا الكرام، وأخص بالذكر، من كان سابقاً منهم، وهو: العالم المتبع المثار الجاهد في سبيل الحق الشيخ محمد مرعي الأمين الأنطاكي الحلبي السوري (١٣٨٨-١٣١٤) و هداه الله إلى اعتناق التشيع ، و زار كربلاء عام (١٣٨٨هـ) للمرة الثالثة فاستجزته.

الهجرة الثانية والنشاط العلمي: و هاجرتُ عام (١٤٠٠هـ) في جمادى الأولى إلى بلاد إيران الإسلامية، واتخذت مدينة قم الطيبة مستقراً ومقاماً، ملتزماً بأمر التدريس، إلى جانب التأليف والتصنيف والبحث.

تحقيق النصوص : ومارست تحقيق الكتب مختاراً النصوص العريقة في القدم من تراث العلم والدين.

فهرس الأعمال المطبوعة للمؤلف

١ — آداب المتعلمين ، للإمام المحقق نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي المعروف بالخواجه (ت ٦٧٢هـ) تحقيق في الأخلاق نشرته مدرسة إمام العصر في شیراز- عام (١٤١٦هـ) في (١٩٢) صفحة.

وقد اشتركت بعمله في مُسابقة «أسبوع الكتاب» التي أعلنتها وزارة الإرشاد الإسلامي في الجمهورية الإسلامية فانتُخب أفضل الأعمال المختارة وفاز بالجائزة الأول..

٢ — أبو الحسن العريضي ، علي بن جعفر الصادق عليه السلام صاحب المسائل ، ترجمة حياته، ونشاطه العلمي . التراجم، طبعت في (٨٠) صفحة مع كتابه « مسائل علي بن جعفر » تحقيق ، نشر المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام مشهد ١٤٠٩هـ.

٣ — الإجازة الشاملة للسيدة الفاضلة ، من الشيخ أبي المجد الأصفهاني للعلوية الأمينية الهاشمية . إعداد ، نشر في مجلّة (علوم الحديث) التي تصدرها كلية علوم الحديث في طهران ، باللغة العربية ، في الصفحات (٣٥٧ - ٣١١) من العدد الرابع الصادر في رجب المرجب - ذي الحجة الحرام ، السنة الثانية ١٤١٩ هـ .

٤ — الأحاديث المقلوبة و جواباتها . تسعة أحاديث قُدمت مقلوبة إلى الإمام السيد حسين البروجردي الطباطبائي (ت ١٣٨٠ هـ) فأجاب عنها ، ترجمتها من الفارسية ووثقتها ، نشرته دار الحديث في قم ١٤١٦ هـ في (٧٦) صفحة . وهي مما تطبع لأول مرة .

وقد أعدت طبعها ملحقة بكتاب المنهج الرجالي في ١٤٢٠ هـ .

٥ — الأرجوزة اللطيفة في علوم البلاغة . ضبط وتقدم ، طبعت بهذا العنوان في مجلّة (تراثنا) العدد (٤) الصفحات (٧١٢ - ٩٢) السنة الأولى عام (٦٠٤١) « المنظومة المحيية » لمحَبّ الدين الشهير بابن الشحنة الحنفي .

٦ — أسباب نزول القرآن ، أهميتها وطرقها وحجيتها ومصادرها . من مباحث علوم القرآن ، نشر في مجلّة (تراثنا) العدد (٤) الصفحات (٩١ - ٧٦) السنة الأولى ١٤٠٦ هـ .

و طبع ثانياً في مقدّمة تفسير الحبري (ص ٣٦١ - ١٩) مع استدراك وزيادة .

٧ — أسماء السور القرآنية ، في مقطوعتين رائعتين في مدح النبي خير البرية . للكفعمي تقي الدين إبراهيم بن علي (ت ٩٠٥ هـ) في علوم القرآن والسيرة النبوية ، ضبط ، نشر في (تراثنا) العدد (٢٨) السنة (٧) (١٤١٢ هـ) الصفحات (١٩٢ - ٢٢٤) .

٧ — الإمامة و التبصرة من الحيرة . تأليف المحدث الفقيه الإمام عليّ ابن الحسين بن موسى بن بابويه الصدوق (ت ٣٢٩هـ) تحقيق نشرته مؤسسة آل البيت عليه السلام بيروت (١٤٠٧هـ) في (٣٠٤) صفحة، وهو مما طبع لأول مرة . معها مقدّمة باسم (الإمام أبو الحسن القميّ ابن بابويه و كتابه الإمامة و التبصرة)

٩ — إنجاح المطالب في الفوز بالمآرب . شرح المنظومة المحيية في علوم البلاغة من نظم ابن الشحنة الحنفي . للعلامة المحدث المفسر الشيخ محمد بن محمد رضا المشهدي القميّ (ق ١٢هـ) تحقيق نشر في (تراثنا) العدد (٢٥) الصفحات (١١٥-٢٤٢) السنة (٦) عام (١٤١١هـ) وهو مما طبع لأول مرة

١٠ — إيقاظ الوسنان بالملاحظات على (فتح المتان في مقدّمة لسان الميزان) تأليف عبد الرحمن المرعشلي، للطبعة الحديثة للّسان، التي أصدرتها دار الكتاب العربيّ في بيروت عام (١٤١٧هـ) بعمل (١٦) محققاً و بإشراف المرعشليّ المذكور. والمقال باللغة العربيّة، طبع في مجلّة (علوم حديث) التي تصدر بالفارسيّة في قم العدد الأوّل السنة الأولى عام ١٤١٥هـ .

١١ — باب « من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام » في رجال الشيخ الطوسي . في علم الرجال، نشر في (تراثنا) العدد (٨ . ٧) الصفحات (٤٦ . ١٤٩) السنة الثانية (١٤٠٧هـ)

١٢ — الباقيات الصالحات في أصول الدين الإسلاميّ على المذهب الإماميّ . تأليف آية الله العظمى السيد محمد هادي الحسيني الخراساني (ت ١٣٦٨هـ) نشر في (تراثنا) العدد (٢٦) الصفحات (١٩١ - ٢٢٥) عام (١٤١٢هـ) .

- ١٣ - البلاغات من أساليب الأداء للحديث الشريف في التراث الإسلامي .
نشر في مجلّة (علوم الحديث) في الصفحات (٣٣ - ٤٤) من العدد الرابع الصادر في رجب المرجّب - ذي الحجّة الحرام، السنة الثانية (١٤١٩ هـ).
- ١٤ - تاريخ أهل البيت: عليه السلام في التاريخ ، سيرة أهل البيت عليهم السلام تحقيق، طبع في قم، وبيروت عام (١٤١٠ هـ) في (٢٢٨) صفحة، يحتوي على هوية شخصية للمعصومين الأربعة عشر عليهم السلام بصورة مختصرة.
- ١٥ - تثبيت الإمامة لأمر المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام تأليف الهادي إلى الحقّ الزيدي المتوفّى عام ٢٩٨ هـ. تحقيق ، طبع دار الإمام السجّاد عليه السلام بيروت عام ١٤١٩ هـ.
- ١٦ - تحملُ الحديث بالإجازة، واجبٌ مُلح في العصر الحاضر عبر إجازة الشيخ آقا بزرگ الطهراني (١٢٩٣ - ١٣٦٩ هـ) نشر في مجلّة (علوم الحديث) في الصفحات (٩ - ٢٣) من العدد الرابع الصادر في رجب المرجّب - ذي الحجّة الحرام، السنة الثانية. (١٤١٩ هـ) .
- ١٧ - تحقيق النصوص بين صعوبة المهمة وخطورة الهفوات . في النقد العلمي . نشر في حلقات في أعداد (تراثنا) في العدد (٩) الصفحات (٧ - ٢٢) والعدد (١٧) الصفحات (٢٠٨ - ١٧٩) والعدد (١٨) الصفحات (٣٣ - ٦١) .
- ١٨ - تدوين السنّة أم تزييف الشريعة ؟ في النقد العلمي . مقال نشر في (تراثنا) العدد (٣٥ - ٣٦) الصفحات (٧ - ٧٤) عام (١٤١٤ هـ) يحتوي على الردود على ما جاء في كتاب «تدوين السنّة» لإبراهيم فوزي، الذي نشرته دار الناقد ، لندن (١٩٩٤ م) .

١٩- تدوين السنة الشريفة . تأليف في علوم الحديث، تاريخ الحديث، نشره مركز النشر، مكتب الإعلام الإسلامي عام (١٤١٣هـ) في (٧٠٤) صفحة، منها للفهارس في الصفحات (٧٠٤-٥٧٣)

٢٠- التسميات طليعة المؤلفات في الحضارة الإسلامية موضوعها، ومنهج تأليفها و فهرستها . مقال في علم الفهرسة نشر في (تراثنا) العدد (١٥) الصفحات (٧٥.١١) .

٢١- تسمية من قُتل مع الحسين عليه السلام من ولده و إخوته و شيعته ، رواية الفضيل بن الزبير بن درهم الرّسّان الكوفي (ق٢) . في التاريخ والرجال، تحقيق وتقديم، نشر في (تراثنا) العدد (٢) الصفحات (١٢٧ - ١٦٠) السنة الأولى عام (١٤٠٦هـ) وهو أقدم نصّ احتوى على أسماء شهداء كربلاء.

٢٢- تفسير الحِبري أو ما نزل من القرآن في عليّ أمير المؤمنين عليه السلام تفسير بالمأثور . تأليف المحدث المفسر الحسين بن الحكم بن مسلم الحِبري الوشاء الكوفي (ت٢٨١هـ) تحقيق، نشر في بيروت ١٤٠٨هـ.

٢٣- ثبت الأسانيد العوالي بطرق محمد رضا الحسيني الجلاي. في علوم الحديث، هو مشيختي في (١٠٠) صفحة وطبع ثانياً عام (١٤٢٠هـ) في مجمع الذخائر في قم.

٢٤- جراب النورة بين اللغة والاصطلاح. مقال نشر في مجلّة (علوم الحديث) في الصفحات (٧٥.٩) من العدد الثاني الصادر في رجب المرجّب . ذي الحجّة الحرام، السنة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٥- جهاد الإمام السجّاد عليه السلام. تأليف في سيرة أهل البيت عليهم السلام نشر في

- قم عام (١٤١٣هـ) ، وطبعته الثانية مع التنقيح والإضافات في دار الحديث . قم المقدسة ١٤١٨هـ . وقد اشتركت به في المباراة الكتابية عن الامام عليه السلام ففاز بالمرتبة الأولى في المسابقة التي أقيمت في بيروت ١٤١٤هـ
- ٢٦- حجة الحديث المُعْتَمَد، وما يُثار حوله شبهةً في قبال البديهة . مقال نشر في مجلة (علوم الحديث) في الصفحات (١٧٤- ٥٥) من العدد الثالث الصادر في محرّم الحرام - جمادى الآخرة، السنة الثانية ١٤١٩هـ .
- ٢٧- الحسين عليه السلام سماته وسيرته . تأليف في سيرة أهل البيت عليهم السلام طبع أولاً في الكويت، مكتبة الفقيه في (٢٤٥) صفحة . وثانياً في قم، دار المعروف في (٢٢٦) صفحة، كلاهما عام (١٤١٦هـ) .
- ٢٨- الحقوق لمولانا زيد الشهيد عليه السلام . تحقيق ،نشر في مجلة (علوم الحديث) في الصفحات (٢٢٥) العدد السادس الصادر في رجب المرجّب - ذي الحجة الحرام، السنة الثالثة ١٤٢٠هـ .
- ٢٩- الحكايات، في الفرق بين المعتزلة والشيعة . إملاء الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم (ت ٤١٣هـ) رواية السيّد الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦هـ) تحقيق في علم الكلام و الفرق ، نشر في (تراثنا) العدد (١٦) الصفحات (١٦٤-٩١) السنة (٤) (١٤٠٩هـ) ثم طبع مع مؤلفات الشيخ المفيد، في قم (١٤١٣هـ) في (١٣٦) صفحة
- ٣٠- حول فضة الحسين عليه السلام تأليف في السيرة طبع أولاً في مجلة (أجوبة المسائل الدينية) مكتب الثقافة الدينية في كربلاء، في العدد (١) محرّم ، الدورة العاشرة سنة (١٣٨٠هـ) في (٣٦) صفحة . وطبع ثانياً عام (١٣٨٦هـ) مستقلاً مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام في كربلاء مطبعة

النعمان النجف في (٤٦) صفحة بقطع الربع (الرقعة) .

٣١ — خاتمة وسائل الشيعة ، للحرّ العاملي محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)
في علماء الرجال. تحقيق نشر في (٥٥٢) صفحة عام (١٤١٢هـ) هو
الجزء الثلاثون من الوسائل.

٣٢ — الخلاصة في علم الكلام ، تصنيف الامام قطب الدين السبزواري
(ق ٦) في أصول الدين، تحقيق نشر في (تراثنا) العدد (٣٤)
الصفحات (١٢٤-٢٢٦) السنة التاسعة عام (١٤١٣هـ) ، ينشر لأول
مرة اعتماداً على نسخ نفيسة.

٣٣ — ديوان الإجازات المنظومة، في علوم الحديث والدراية. تأليف . نشر
في (تراثنا) السنة التاسعة (١٤١٣هـ) العدد (٣٥-٣٦) الصفحات (٢١٩
٣٧٢) احتوى على (٦١) قطعة من الإجازات المنظومة .

٣٤ — رسالة أبي غالب الزراري إلى ابن ابنه في ذكر آل أعين، للمحدث
الأقدم أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان الزراري (ت ٣٥٨هـ) في علم
الرجال . تحقيق نشره مركز الدراسات والتحقيقات التابع لمركز الإعلام
الإسلامي عام ١٤١١هـ. انتخب باعتباره أفضل كتاب في علم الرجال في
مشروع كتاب السنة في الجمهورية الاسلامية في إيران ذلك العام.

٣٥ — رسالة الحقوق للإمام السجاد عليه السلام طبع مع كتاب (جهاد الإمام
السجاد عليه السلام) الطبعة الثانية في دار الحديث . قم المقدسة ١٤١٨هـ.

٣٦ — الرسالة الرحمانية . لشيخنا العلامة آقا بزرگ الطهراني المتوفى ١٣٨٩هـ
تقديم وإعداد عن رسم (الرحمان) المقدسة ، وقع في (١٦) صفحة،
طبعت في المجلد (٢) من الكتاب التذكاري للطباطبائي في قم ١٤١٧هـ.

- ٣٧ - رسول الله ﷺ تأليف في السيرة النبوية، كراس في (١٦) صفحة بقطع الكف، طبع في مطبعة أهل البيت كربلاء عام (١٣٨٥ هـ) .
- ٣٨ - السنة النبوية الشريفة وموقف الحكام منها تدويناً وكتابةً ونقلًا وتدوياً، مقال في تاريخ التدوين، نشر في (تراثنا) العدد (٢٢) الصفحات (٥٧.١١) السنة السادسة ١٤١١ هـ.
- ٣٩ - شرح البداية في علم الدراية، للإمام الشهيد الثاني الشيخ زين الدين ابن علي الشامي العاملي (ت ٩٦٥ هـ) في علوم الحديث ، ضبط نصّ ، نشره الفيروزآبادي قم ١٤١٤ هـ في (١٦٠) صفحة.
- ٤٠ - شهداء حقاً ، مقال في التاريخ و سيرة أهل البيت ﷺ نشر في مجلة (ذكريات المعصومين) الكربلائية في العدد (١) السنة الثانية الخاص بمحرم الحرام عام ١٣٨٤.
- ٤١ - صيغ الأداء والتحمل: تاريخها، ضرورتها ، فوائدها ، اختصاراتها . مقال نشر في مجلّة (علوم الحديث) في الصفحات (٨٤ - ١٨٣) من العدد الأوّل الصادر في محرم الحرام - جمادى الآخرة، السنة الأولى ١٤١٨ هـ.
- ٤٢ - عجالة المعرفة في أصول الدين ، للإمام الشيخ ظهير الدين أبي الفضل محمد بن سعيد بن هبة الله الراوندي (ق ٧) في علم الكلام، تحقيق، نشر في مجلة (تراثنا) العدد (٢٩) الصفحات (١٩٩ - ٢٤٠) السنة السابعة (١٤١٢ هـ) مما نشر لأول مرة، وطبع في سلسلة (كتاب تراثنا) برقم (٥).
- ٤٣ - عروض البلاء على الأولياء، لآية الله العظمى السيد محمد هادي الحسيني الخراساني (ت ١٣٦٨ هـ) في العقائد وسيرة أهل البيت ﷺ تحقيق وتقديم نشر في (تراثنا) العدد (٧٣) الصفحات (٢١٣ - ٢٤٤)

السنة التاسعة ١٤١٤ هـ وهو ينشر لأول مرة.

٤٤ - علم الأئمة: بالغيب، والاعتراض عليه بالإلقاء في التهكلة، والإجابات عنه عبر التاريخ. في العقائد، مقال نشر في مجلة تراثنا العدد (٣٧) الصفحات (١٠٧-٧) السنة التاسعة، عام (١٤١٤ هـ).

٤٥ - عناوين الأبواب و تراجمها في التراث الإسلامي : حجّيتها ، أغراضها مصادرها ، و دلالاتها . نشر في مجلة (علوم الحديث) في العدد الخامس في محرّم الحرام - جمادى الآخرة، السنة الثالثة ١٤٢٠ هـ.

٤٦ - فرق الشيعة أو مقالات الإمامية ؟ للنوبختي أم للأشعري ؟ في الفهرسة، نشر في (تراثنا) العدد (١) الصفحات (٢٩-٥١) للسنة الأولى ١٤٠٥ هـ يبحث حول نسبة كتاب فرق الشيعة إلى النوبختي، وإنّما هو مختصر مغلوط من مقالات الأشعريّ.

٤٧ - فوات فهرس الفهارس والأثبتات، بذكر بعض ما للإمامية من الإجازات، في الفهرسة، نشر في (تراثنا) العدد (٢٩) الصفحات (١٠٥ -) السنة السابعة (١٤١٢ هـ) اقتصرت فيه على ذكر أسماء (١١٠) من أثبات الشيعة الإمامية.

٤٨ - كتابي تازہ در علم رجال باسبكي جديد (باللغة الفارسية) ، في علم الرجال ترجم من العربية، ونشر في مجلة (آئينه بزوهش) القميّة الصادرة من مكتب الإعلام الاسلامي، العدد (٦) الصفحات (١٤-٢٣) السنة الأولى (١٤١٠ هـ) حول رجال السيد البروجردي وقد وسّعت أصله وصار كتاب «المنهج الرجالي للسيد البروجردي» .

٤٩ - الكنية، حقيقتها وميزاتها، وأثرها في الحضارة والعلوم الإسلامية، في علوم

الأدب ، نشر في مجلة (تراثنا) العدد (١٧) الصفحات (٩٥-٧)
السنة الرابعة (١٤٠٩ هـ) .

٥٠ - المؤلفات في تقليد الميت . طبع في المجموعة التي أصدرها المؤتمر
المثوي لتكريم الأردبيلي كتبتة مقدّمة لرسالة له في الموضوع ، طبع في
المجلد الرابع مع تعليقاتي في الصفحات (٩٧ و ٨٢) في قم عام ١٤١٧ هـ .

٥١ - مجدّدو المذهب و سماقم البارزة ، في التراجم نشر في (تراثنا)
الصفحات (٩٦-١٠٦) العدد (٢٨) السنة ١٤١٤ هـ .

٥٢ - مختصر رسالة في أحوال الأخبار ، للقطب الراوندي . تقدّم وإعداد ،
نشر في مجلة (علوم الحديث) في الصفحات (٣٠٤-٣٣٤) من العدد
الأوّل الصادر في محرّم الحرام - جمادى الآخرة ، السنة الأولى ١٤١٨ هـ .

٥٣ - مسند الحبري المحدث المفسر الحسين بن الحكم بن مسلم أبي عبد الله
الحبري الوشاء الكوفي (ت ٢٨٢) تحقيق نسخة مستخرجة مع التقديم
والتوثيق ، في علوم الحديث نشر في (تراثنا) العدد (٣٢-٣٣) الصفحات
(٢٧٥-٣٨٥) السنة الثامنة (١٤١٣ هـ) .

٥٤ - المصطلح الرجالي أسند عنه ، ما هو وما هي قيمته الرجالية ؟ في علم
الرجال ، نشر في (تراثنا) العدد (٣) الصفحات (٩٩-١٥٤) السنة
الأولى (١٤٠٦) .

٥٥ - معجم أحاديث البسملّة . تأليف نشر في مجلة (علوم الحديث) في
الصفحات (١٠٤-٢١٢) من العدد الرابع الصادر في رجب المرجّب -
ذي الحجّة الحرام ، السنة الثانية ١٤١٩ هـ .

٥٦ - مقدمة لواضع الأنوار ، للسيد الامام مجد الدين بن محمد بن

منصور المؤيدي الحسني، في الفهرسة، نشر في مقدمة الجزء الثالث الصفحات (٢٠٤) طبع في مكتبة التراث الإسلامي صعدة. اليمن ١٤١٤ .

٥٧ — مقدمة المقنع في الإمامة للسدّ آبادي عبيدالله بن عبدالله (ق ٥) تحقيق شاكر شبع، ، نشر في مقدمة الكتاب الصفحات (١٥٠١١) ونشر في جامعة المدرسين قم ١٤١٤ .

٥٨ — مقولة جسم لا كالأجسام ، بين موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام ، في علم الكلام ، نشر في (تراثنا) العدد (١٩) الصفحات (١٠٧٠٧) السنة الخامسة (١٤١٠ هـ) .

٥٩ — من أدب الدعاء في الاسلام ضبطه عند الأداء والتحمل وتربيته من اللحن والتحريف ودعوة الى إحيائه وتحقيق كتبه، في الحديث، نشر في (تراثنا) العدد (١٤) الصفحات (١٠ - ٣٤) للسنة الرابعة ١٤٠٩ هـ.

٦٠ — المنتقى النفيس من درر القواميس، انتخاب وعرض في علوم الحديث الرجال، من كتاب «قواميس الرجال والدراية» للفاضل الديندي (ت ١٣٨٦ هـ) نشر في (تراثنا) الصفحات (١٥٥ - ٢٣٧) العدد (٢٤) السنة السادسة ١٤١١ هـ.

٦١ — المنهج الرجالي والعمل الرائد في (الموسوعة الرجالية لسيد الطائفة آية الله العظمى البروجردي ١٢٩٢ - ١٣٨٠ هـ) . تأليف، نشره مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية التابع لمركز الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية في قم المقدسة عام ١٤٢٠ هـ . في ٣٨٤ صفحة ،

٦٢ — موقف أهل الكتاب من الحق بين الإلتزام والتصرفات المريبة، في علم الكلام، النقد العقائدي . نشر في مقدمة كتاب «أعاجيب الأكاذيب» للحجة

الشيخ محمد جواد البلاغي (ت ١٣٥٢هـ) إعداد السيد محمد علي الحكيم في الصفحات (١٩-٤١) طبع في قم ١٤١٢هـ.

٦٣ - نظرات في تراث الشيخ المفيد، تأليف، في الفهرسة التحليلية، تعريفاً بمؤلفات الشيخ المفيد، بقراءات سريعة، نشره المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، عام ١٤١٣هـ في المقالات والرسالات (٤).

٦٤ - نقد الحديث بين الاجتهاد والتقليد طبع في (تراثنا) العدد (٣٣.٣٢) الصفحات (٧٦.٧) السنة الثامنة (١٤١٣هـ) بعنوان: نظرة جديدة إلى أحاديث عقيدة المهدي المنتظر. وطبع ثانياً مستقلاً، في (١٥٠) صفحة بقطع الكف بعنوان: المهدي في أحاديث المسلمين حقيقة ثابتة. سنة ١٤١٧هـ.

٦٥ - النكت الخفية في النادرة الشريفة، في علوم الأدب، نشر في (تراثنا) العدد (١٤) الصفحات (١٦٣-١٧٠) السنة الرابعة (١٤٠٩هـ).

٦٦ - النكت في مقدمات الأصول، في تعريف المصطلحات الكلامية، للشيخ المفيد محمد ابن محمد بن النعمان (ت ٣١٤). تحقيق نشر في تراثنا العدد (٣٠-٣١) الصفحات (٤٤٥-٥١٠) السنة الثامنة (١٤١٣هـ). وفي مصنفات المفيد، في المؤتمر الألفي للمفيد عام (١٤١٣هـ).

نسأل الله التوفيق وحسن العاقبة بحق محمد وآله الطاهرين،

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

قريباً في الأسواق:

تفسيرُ الحبريِّ

يحتوي على تفسير

«ما نَزَلَ من القرآن في عليٍّ أمير المؤمنين عليه السلام»

جَمَعَهُ

المحدثُ المفسِّرُ

الحُسين بن الحكم بن مسلم

أبو عبد الله الحَبْرِيّ الوِشَاء الكوفيّ

المتوفى سنة ٢٨١هـ

حَقَّقَهُ

السَّيِّد محمد رضا الحسيني الجَلاليّ